اَلْحِسْبَةُ وَالْمُحْتَسِبُونَ

بِبِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

عصر سلاطين المماليك

(648-923هـ/1250-1517م)

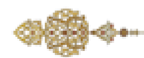
تأليف

مُحَمَّد جُمُعَة عَبْد الْهَادِى مُوسى

دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1438هـ/2017م



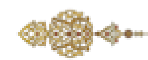
موسى، محمد جمعة عبد الهادى
الحسبة والمحتسبون ببلاد الحرمين الشريفين
عصر سلاطين المماليك
(٦٤٨-٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧ م)
ط ١ ، القاهرة : دار الآفاق العربية ٢٠١٧
١٤١ ص ، ٢٤ سم

١- الحسبة .

أ. العنوان ٢٥٧.٢

تدمك: ٧ ـ ٣٧٥ ـ ٣٤٤ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨
رقم الإيداع : ٢٥١٧٧ / 2016
الطبعة الأولى
1438هـ / 2017 م

نشر ـ توزيع ـ طباعة
٥٥ شارع محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : ٢٢٦١٧٣٣٩ -00202 **تليفاكس : ٢٢٦١٠١٦٤-00202**
Email: dar.alafk@yahoo. Com
Email : selim.selim10@yahoo.com



بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

[سورة المجادلة، الآية رقم 11]

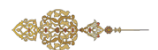
إهداء إلى

أمي الغالية وأبي العزيزي

وأخواتي الكرام

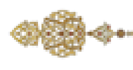
وزوجتى العزيزة وابني عبد الرحمن







الفهرس .... الصفحة



الفصل السادس: الحسبة على المجال الصحي وتجميل البيئة 101

الفصل السابع: الحسبة على المجال الاجتماعي 113





المقدمة

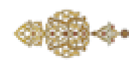
الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاَةُ وَالسّلَامُ عَلَى أَشرَّفِ الْمُرسَلِين وَخَاتمَ النَّبِيينَ، وَرحمة الله للعَالمِين، سَيدنَا مُحمد وَعَلَى آله وَصَحبهِ أَجمَعين، وَبَعد ...

بعد صدور كتابنا بحمد الله تبارك وتعالى: "تاريخ الحسبة والمحتسبين بمصر: عصر سلاطين المماليك"(1)؛ دعتنا الضرورة إلى استكمال هذا التاريخ بكتاب آخر هو ذاك: "الحسبة والمحتسبون ببلاد الحرمين الشريفين: في العصر المملوكي"؛ حيث الترابط والوشائج بين مصر والأماكن المقدسة؛ وأيضًا امتداد نفوذ المماليك إلى بلاد الحجاز بصورة عامة، وسلطانهم على الحرمين الشريفين بصورة خاصة.

وها نحن نندلف إلى البحث في تاريخ الحسبة والمحتسبين مرة أخرى في عصر سلاطين المماليك وهذه المرة بالحجاز حيث الحرمين الشريفين؛ حيث استمرت الدولة المملوكية في تعيين وظيفة المحتسب في الأمصار الإسلامية. وفي العهد المملوكي بالحجاز والحرمين الشريفين كانت وظيفة المُحتسب من الوظائف التي اهتمت بها الدولة بشكل خاص؛ فمن أهم المناطق التي بحاجة إلى مُحتسب هي منطقة الحجاز وخصوصًا مدينة مكة المكرمة؛ وذلك لخصوصية هذه المدينة بمكانتها الدينية لدى العالم الإسلامي وذلك لكثرة زوارها، فكانت وظيفة المحتسب ضرورية لمراقبة الأسواق والآداب العامة حتى لا يتعرض حجاج بيت الله الحرام لأي نوع من أنواع الاستغلال، ومنع ما يضر بالمسلمين.

وهذا يرجع إلى السر في تشريع الحسبة في الإسلام وهو أنّ الناس لا تتم مصالحهم إلاّ بالاجتماع والتعاون على جلب المنافع ودفع المضار،وأنهم محتاجون دائما إلى نظام يسيرون على هديه وسلطة تحرص على تحقيق هذا النظام في حياة المجتمع، لأن "كل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلاّ بالاجتماع والتعاون والتناصر؛ فالتعاون على جلب منافعهم، والتناصر لدفع

(1) صدرت من خلال دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016م.



مضارهم ؛ فإذا اجتمعوا فلابد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة وأمور يجتنبونها لما فيها من مفسدة ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد، والناهي عن تلك المفاسد. وإذا كان لابد من طاعة آمر وناهٍ، فمعلوم أن دخول المرء في طاعة الله ورسوله خير له، وهو الرسول النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل، الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وذلك هو الواجب على جميع خلق الله تعالى"[1].

فالحسبة في الإسلام مبنية على أصل من أصول الإسلام العظيمة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وصف الله به المسلمين بقوله: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}[2]؛ وقد اهتمّ به سلف الأمة قولا وعملا، فحقق الله الفتح على أيديهم، ونشروا دعوة الحق في تلك البقاع الواسعة من العالم وتحقق لهم ما وعد الله به المؤمنين في قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[3]؛ فقد اعتبر بعض العلماء مجال الحسبة مبدأ شرعيًا ووظيفة دينية، تحفظ في إطاره مصالح الفرد والمجتمع والأمة، ومن أهمّ هذه الآراء ما ذهب إليه الماوردي الذي أكد أن الحسبة من القواعد الدينية التي لا يسقط حكمها[4].

وقد أشار ابن خلدون (ت 808هـ) إلى الجانب التأصيلي الشرعي وإلى الصور التطبيقية بقوله: "الحسبة وظيفة دينية، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم

(1) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، دار الحداثة، بيروت، 1995م، ص1.

(2) سورة آل عمران، الآية رقم: 110.

(3) سورة النور، الآية رقم: 55.

(4) الماوردي: الأحكام السلطانية، دار الحديث – القاهرة، (د.ت)، ص258.



بأمور المسلمين يعين لذلك من يراه أهلا له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان، على ذلك"[1].

ويرى ابن تيمية أحد أهم الأعلام الذين كتبوا في مجال الحسبة، ويرى أن للحسبة مجالات دينية ومدنية واسعة من خلال تحديده لوظائف المحتسب الذي كان له " الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة، والقضاة، وأهل الديوان ونحوهم، فكان يأمر بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، ... ويأمر بالجمعة والجماعات، وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال، والميزان، والغش في الصناعات، والبياعات والديانات والغش في النقود أو الجواهر أو العطر...وإبرام عقود الربا والميسر وممارسة التدليس والاحتكار "[2].

وإلى قريب من هذا البيان يذهب القلقشندي[3] الذي يرى تعدد المجالات في الحسبة فيقول: "هي وظيفة جليلة رفيعة الشأن وموضوعها التحدث في الأمر والنهي والتحدث على المعايش والصنائع والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته وصناعته ... وهذه الوظائف لا حصر لعددها على التفصيل ولا سبيل إلى استيفاء ذكرها على تفاوت المراتب"[4].

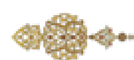
---

(1) ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، (1408هـ/1988م)، ص249.

(2) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، (1412هـ 1991م)، ج28 ص69.

(3) هو أحمد بن علي بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، المحب بن العلاء القلقشندي الأصل، القاهري الشافعي (ت821هـ) من أشهر تصانيفه صبح الأعشى في قوانين الإنشاء. السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج2 ص7، الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج1 ص77.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م، ج4 ص37.



وقسمت الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول، تناول التمهيد: تعريف الحسبة، وامتداد نفوذ المماليك إلى الشام والحجاز. أما **الفصل الأول**: فتناول: اختيار المُحتسب، وتعيينه، ونوابه، وسلطاته، ومكانة المحتسب، ومجلسه، ملبسه، والجمع بين الحسبة وغيرها من الوظائف.

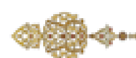
وتناول **الفصل الثاني**: دور المحتسب في الحياة العامة، وذلك من خلال تتبع أموال الأوقاف، حفظ أموال الأيتام، توزيع أموال الصدقات، الحسبة على التنزه، الحسبة على اتباع النساء الجنائز، الحسبة على البدع والخرافات، الحسبة على المُخالفين لمذهب أهل السنة، حسبة سلاطين المماليك على الأمراء ونوابهم.

ودرس **الفصل الثالث**: الحسبة على الوظائف الدينية، ومنها: الإمامة والخطابة بالمسجد النبوي، الحسبة على خُدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة، الحسبة على المؤذنين بالحرمين (البيت الحرام، والمسجد النبوي)، الحسبة على الفراشين والبوابين، الحسبة على السقائين، الحسبة على التعليم في المكاتب والكتاتيب.

وتناول **الفصل الرابع**: دور المحتسب في النواحي العمرانية، ومنها: الحسبة على الأوقاف، الحسبة على الأربطة، الحسبة على الطرق (طريق الحج).

أما **الفصل الخامس**، فتناول: الحسبة على المجال الاقتصادي، بالبحث في الحسبة على الأسواق والعمائر التجارية، الإشراف على نقل السلع من الموانئ، الحسبة على المُعاملات المالية والأوزان والمكاييل، الحسبة على الأسعار ومراقبة الغلاء، الحسبة على التجار، الحسبة على أرباب الحرف.

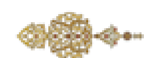
وفي **الفصل السادس** جاء تناول: الحسبة على المجال الصحي وتجميل البيئة، ببحث الحسبة على البيمارستان (المستشفى)، توفير المياه وحفر الآبار والعيون، الرقابة على الأطعمة، التزيين والتجميل، منع إلقاء القمامة.



أما **الفصل السابع،** فتناول: الحسبة على المجال الاجتماعي: توفير الأمن وقمع السلب والنهب، وعظ الناس وذوي السلطان خلال الكوارث البيئية، الحسبة على الأربطة والمساكن، الحسبة على بنايات وعمائر الحمامات العامة.

ثم جاءت الخاتمة: تتضمن أهم النتائج، والتطورات التي طرأت على وظيفة المحتسب ببلاد الحرمين. ثم الملاحق: متضمنه ذكر نماذج ممن تولى منصب الحسبة. ثم مكتبة البحث: المصادر والمراجع.







التمهيد

أولا: تعريف الحسبة لغة واصطلاحًا:-

الحسبة في اللغة: اسم من الاحتساب كالعدة من الاعتداد. والاحتساب مأخوذ من الحسب، وهو على عدة معاني منها: **"العدد والحساب"**؛ يقول ابن منظور (ت711هـ): "حَسَبْتُ الشيءَ أَحْسُبُه حِسْباناً وحُسْباناً، إذا عددته"[1]. ومنه قول الله تعالى: {فَالِقُ الأِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ}[2]، وقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً}[3].

ويندرج تحت هذا المعنى العد احتساب الإنسان الأجر عند الله تعالى إذا اعتد فيما يدخره عند الله تعالى وعليه حديث أبى بكر الصديق –رضي الله عنه– إني أحتسب خطاي هذه؛ أي أعدها في سبيل الله تعالي وفي الحديث قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"[4].

ويقول النبي – صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّه يَرْجِعُ مِنْ الأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ))[5]. دلت هذه الأحاديث على معنى احتساب الأجر عند

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ/1994م)، ج3 ص 164.

(2) سورة الأنعام، الآية رقم: 96.

(3) سورة الإسراء، الآية رقم: 12.

(4) البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، (1422هـ/2001م)، (ح37).

(5) صحيح البخاري، (ح45).





الله وهو العد، وفي صحيح البخاري: ((إنما الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى))[1]؛ أي الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد بالحسبة طلب الثواب.

كما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: " إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً. "[2]، قوله يحتسبها قال القرطبي : أفاد منطوقه أن الأجر في الإنفاق إنما يحصل بقصد القربة سواء أكانت واجبة أو مباحة وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القربة لم يؤجر، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الأجر "[3]. أمّا الاعتداد في الأعمال المكروهة التي تنزل بالإنسان، فيكون بالصبر والتسليم لأمر الله تعالى، كما روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم– في تعزية ابنته أنه قال : " إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلٌّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ "[4].

ومن معاني الحسبة أيضًا **"الكفاية"**؛ فيقال احتسب بكذا اكتفى به ومنه قول الله تعالى: **{الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}**[5]، وقوله تعالى: **{وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً}**[6].

ومنها أيضًا: **"الإنكار"**؛ فيقال أحتسب عليه: أي أنكر عليه قبيح عمله وتسمية الإنكار بالاحتساب، من قبيل تسمية المسبب بالسبب؛ لأن الإنكار على الغير سبب بإزالته وهو الاحتساب

(1) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة، دار الريان للتراث، ط2، (1409هـ/ 1988م)، ج1 ص 163.

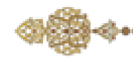
(2) ابن حجر العسقلاني: المصدر السابق، ج1 ص167.

(3) ابن حجر العسقلاني: نفسه، ج1 ص167.

(4) صحيح البخاري، (ح6894).

(5) سورة آل عمران، الآية رقم: 173.

(6) سورة النساء، الآية رقم: 6.



لان المعروف إذا ترك فالأمر بإزالة تركه أمر بالمعروف، والمنكر إذا فعل فالأمر بإزالته هو النهى عن المنكر "[1].

ومن معانيها: "**التدبير**"؛ فيقال: فلان حسن الحسبة في الأمر أي حسن التدبيرله والنظر فيه وفق القوانين والأنظمة والمحتسب يقوم بتدبير خاص، وهو تدبير تطبيق الشرع الإسلامي وهو احسن وجوه التدبير.[2]

ومما سبق يمكن إجمال معاني الحسبة في الآتي: العد والحساب، طلب الأجر والثواب من الله والاكتفاء به، حسن التدبير في الأمور والنظر في مآلاتها، الإنكار، الاختبار والسبر.

أما تعريف الحسبة إصطلاحًا؛ فقد تعددت تعريفات الحسبة الاصطلاحية تبعا لمدلولاتها اللغوية؛ فقد عرفها الإمام الماوردي (ت450هـ) بأنها: "أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله"[3] . وهو تعريف الجمهور.

وأضاف الشيزري (ت589هـ)[4]، وابن الأخوة (ت729هـ)[1] في تعريفهما، عبارة: "وإصلاح بين الناس" ، ويبدو أن الشيزري، وابن الأخوة لم يضيفا جديدًا على تعريف الجمهور الذي

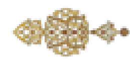
---

(1) عمر بن محمد بن عمر السماني: نصاب الاحتساب، تحقيق: مريزن سعيد، مكة المكرمة، دار مكتبة الطالب الجامعي، (د.ت)، ص83.

(2) عمر بن محمد بن عمر السماني: المرجع نفسه، ص83 .

(3) الماوردي: الأحكام السلطانية، 240.

(4) هو عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله العدوى الشيزري (ت 589هـ) له العديد من المؤلفات منها: "نهاية الرتبة في طلب الحسبة"، و"النهج المسلوك في سياسة الملوك"، و "الإيضاح في أسرار النكاح" وغيرها . انظر: البغدادي: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (د.ت)، ج1 ص528، وحاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م، ج1 ص209 .



أورده الماوردي في "الأحكام السلطانية"، وهو يشمل كل ما أمر الشارع الحكيم به على سبيل الوجوب أو الندب،كما يشمل كل ما نهى عنه الشارع الحكيم،ويدخل في كل ذلك العقائد والعبادات والمعاملات. ويذكر المؤرخ ابن خلدون (ت808هـ) في تعريف الحسبة، بأنها: "وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[(2)]. ويلاحظ أن هذه التعريفات تتقارب مع وضوح وإطلاق تعريف الجمهور.

وابن تيمية (ت728هـ)[(3)] وهو أحد كبار العلماء المعاصرين لعصر سلاطين المماليك من خلال تعريفه للمحتسب ومن ثم وضعه معيارًا عامًا يميز بين اختصاصاته واختصاصات الولاة والقضاة فيقول: "أما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من اختصاص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم"[(4)]. وهذا التعريف يلاحظ فيه أمران وهما: الاختصاص والتقييد

(1) هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة القرشي ضياء الدين المحدث (ت729هـ)، صاحب كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة. انظر: ابن حجر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد، الهند، ط2، (1392هـ/1972م)، ج4 ص168، الزركلي: الأعلام، ج7 ص263
.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص249.

(3) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحرانى، الدمشقي الحنبلي من أعلام الإسلام (ت728هـ)، معاصر لدولة المماليك، له العديد من المؤلفات منها: "الحسبة (=) في الإسلام" وغيره من المصنفات النفيسة. ابن رجب: الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، ط1، (1425هـ/2005م)، ج4 ص29، ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1418هـ/1997م)، ج14 ص234، الزركلى: الأعلام، ج4 ص29.

(4) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، ص15.



وهو ما ذهب إليه تلميذه الإمام ابن القيم (ت751هـ)(1)، حيث قال: "الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى هو المعروف بولاية الحسبة وقاعدته وأصله هو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر "(2).

وهنالك تعريف آخر مختصر للإمام الغزالي(ت505هـ)، يقول فيه: "الحسبة عبارة شاملة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر "(3). وقريب من هذا ما ذكره السماني في قوله الحسبة في الشريعة: أمر عام تتناول كل مشروع يفعل لله تعالى، كالآذان والإقامة، وأداء الشهادة مع كثرة تعدادها، ولهذا قيل القضاء باب من أبواب الحسبة، وقيل القضاء جزء من أجزاء الاحتساب "(4).

وعرف الحسبة صاحب كشف الظنون تعريفا معتمدا على تبيان مهامها واختصاصاتها العامة من واقع فاعليتها في المجتمع، فقال: "علم الاحتساب :علم باحث عن الأمور الجارية بين أهل البلد من معاملاتهم التي لايتم التمدن بدونها من حيث إجراؤها على القانون المعدل، بحيث يتم التراضي بين المتعاملين، وعن سياسة العباد بنهي عن المنكر وأمر بالمعروف، وحيث لا يؤدي إلى مشاجرات وتفاخر بين العباد بحيث ما رآه الخليفة من الزجر والمنع ومباديه،بعضها نقص،وبعضها

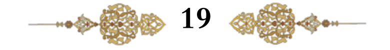
---

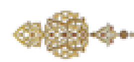
(1) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبى بكر الزرعي، الدمشقي، الحنبلي (ت751هـ)، له العديد من المؤلفات، منها: "الطرق الحكمية في السياسة الشرعية"، وغيره من المؤلفات. ابن كثير: البداية والنهاية، ج14 ص234، الزركلى: الأعلام، ج6 ص56 .

(2) ابن قيم: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة السنة المحمدية، (1372هـ/1953م)، ج2 ص23.

(3) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت505 هـ) من أعلام الإسلام الذين جمعوا بين المنقول والمعقول، وله نحو مائتي مصنف، منها: "إحياء علوم الدين"، و"المستصفى"، و "المنخول"، وغيرها من التصانيف القيمة. تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج 6 ص191، الزركلى: الأعلام، ج7 ص 247.

(4) عمر السماني: نصاب الاحتساب، ص84.





أمور استحسانية ناشئة عن رأي الخليفة"[1]. وهذا التعريف ربما قصد منه الحسبة التي توليها الدولة اهتماما،فهو بذلك قصر الحسبة على الولاية ولا يدخل في هذا التعريف المحتسب المتطوع الذي يباشر الحسبة دون إذن الوالى.

تبين مما سبق أن المعنى الاصطلاحي للحسبة لا يقتصر على تغيير المنكر الظاهر فحسب وإنما يشمل كل ما يفعل ويراد به ابتغاء مرضاة الله تعالى كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصدقة والأذان، والإقامة وأداء الشهادة، والجهاد في سبيل الله، وجميع أنواع البر، ويؤيد ذلك العديد من الشواهد القرآنية والنبوية، منها قول الله تعالى﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً وَيَدْرَأُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[2].

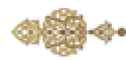
وبناء على ذلك وضع لها بعض المحدثين تعريفات اصطلاحية عدة لا تخرج في فحواها عن التعاريف السالفة ومن هذه التعريفات قولهم: "إن الحسبة رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين، على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين، والاقتصاد، تحقيقا للعدل، والفضيلة، وفقا للمبادئ المقررة في الشرع الإسلامي، وللأعراف المألوفة في كل بيئة وزمن"[3]، وقد يفهم من هذا التعريف بأن الحسبة مجرد رقابة إدارية تقوم بها الدولة على أنشطة الأفراد فحسب، وهو خلاف لمفهوم الحسبة الشامل الذي لا يتوقف على رقابة الدولة وإنما يشمل رقابة أفراد المجتمع المسلم للمنكر والتصدي له،وحماية القيم الإسلامية واجب على الجميع بقدر الطاقة التي يمتلكها كل مسلم، أما الرقابة الإدارية فهي تمثل دور المحتسب المكلف.

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون في معرفة أسامي الكتب والفنون، بغداد، منشورات مكتبة المثنى،(د.ت)، ج1 ص665.

(2) سورة الرعد، الآية، رقم: 22.

(3) محمد المبارك: الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1995م، ص73.



ولعل في تعريف من قال: إن الحسبة هي: "فاعلية المجتمع المسلم في القيام بأعمال البر والخير وتغيير المنكر، وفق السياسة الشرعية، حماية لمقاصد الشريعة الإسلامية"[1]، هو أقرب إلى المعنى الشامل لتعريف جمهور الفقهاء المتقدمين.

خلاصة القول أن الحسبة تمثل تلك الرقابة التطبيقية العامة على قيم المجتمع الإسلامي، باعتبارها وظيفة دينية خلقية وقاعدتها وأصلها هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال بن القيم : وهي صفة وصف الله بها هذه الأمة، وفضلها من أجل ذلك على سائر الأمم[2].

ثانيًا: المماليك وامتداد نفوذهم لبلاد الشام والحجاز:-

امتد نفوذ المماليك[3] إلى بلاد الشام والحجاز حينما بدأت تطلعات قطز نحو السلطنة بعد وفاة أيبك حيث تمكن من فرض نفوذه على المنصور نور الدين على معتمدًا على المماليك المعزية.

ولما خلقت الظروف الخارجية وضعًا حرجًا يتطلب وجود رجل قوي على رأس السلطنة، فوجد قطز الفرصة سانحة ليتبوا عرش مصر، فعزل المنصور نور الدين علي في شهر ذي القعدة عام (658هـ/1259م) بمساعدة الأعيان والأمراء المعزية، ثم قبض عليه وعلى أخيه وأمهما وسجنهم في برج السلسلة بثغر دمياط.[4]

كان قطز سياسيًا حكيمًا، وقائدًا بارعًا، تولى الحكم في ظروف قاسية، إذ كان مطلوبا منه أن يوحد الصف الداخلي ليواجه عدوا خارجيا شديد المراس، كما كان عليه أن يبذل جهودا مضنية لكي

(1) محمد عثمان شبير: إحياء وتطوير مؤسسة الحسبة، (سلسلة كتاب الأمة، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية)، قطر، 1423 هـ – 2002م، العدد: 87).

(2) ابن تيمية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص232.

(3) أورد ابن منظور (ت711هـ) بيانًا واضحًا حول أصل كلمة مماليك، فقال: "المملوك جمعه مماليك، وهو العبد الذي سبي ولم يملك أبواه، والعبد القن هو الذي ملك هو وأبواه. ابن منظور: لسان العرب،دار صادر – بيروت، ط2، 1414هـ، ج10 ص 493.

(4) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ، ج29 ص 468.



يحول دون اتصال أمراء الأيوبيين في بلاد الشام بالمغول، خاصة بعد تواتر الأنباء عن انضمام بعض هؤلاء إليهم، لذلك حرص على رفع روحهم المعنوية، فدعاهم إلى التضامن للقضاء على العدو المشترك.

مع اقتراب جحافل التتار من الشام أرسل الملك الناصر المؤرخ والفقيه المعروف كمال بن العديم[1] إلى مصر يستنجد بعساكرها وهكذا بدأت الحرب تطل بوجها المرعب، على الساحة السياسية في مصر، وكان النجم الساطع في تلك الساحة هو الأمير "سيف الدين قطز"، ولما قدم ابن العديم إلى القاهرة، عقد مجلس بالقلعة حضره السلطان الصبي الملك المنصور نور الدين علي، وحضره كبار أهل الرأي من الفقهاء والقضاة، مثل: قاضي القضاة بدر الدين حسن السنجاري، والشيخ عز الدين بن عبد السلام، وكان سيف الدين قطز بين الحاضرين، وسألهم الحاضرون عن أخذ الأموال من الناس لانفاقها على الجنود.

---

(1) ابن العَدِيم (588 - 660 هـ = 1192 - 1262 م) عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم: مؤرخ، محدث، من الكتَّاب. ولد بحلب، ورحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق، وتوفي بالقاهرة. من كتبه "بغية الطلب في تاريخ حلب". الزركلي: الأعلام، ج5 ص40. الكتبي: فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1973م، ج2 ص 101.الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، (1405هـ/1985م)، ج2 ص313، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ت)، ج7 ص 208.ابن الوردي: تاريخه، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، (1417هـ/1996م)، ج2 ص 215.ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، (1406هـ/1986م)، ج5 ص 303.



كان هذا الاجتماع من الأدوات السياسية التي أحسن سيف الدين قطز استغلالها للوصول إلى هدفه النهائي، عرش مصر وقتال التتار، وكان ذلك الاجتماع الذي عقد بحضور السلطان الصبي آخر خطوات قطز صوب عرش مصر وقتال التتار. [1]

وبينما كان هولاكو يجتاح أقاليم العالم الإسلامي الشرقية كان نجم سيف الدين قطز يزداد سطوعاً وتزداد قامته السياسية طولاً، وكأنه على موعد مع التاريخ لكي ينجز مهمته الكبرى في هزيمة الجحافل التتارية الظالمة، لقد استغل قطز إجتماع القلعة لخلع السلطان الصبي، وأخذ يتحدث عن مساوئ المنصور علي، وقال: لا بد من سلطان قاهر يقاتل هذا العدو، والملك الصبي صغير لا يعرف تدبير الملك. [2]

وساعده على الوصول لهدفه أن مفاسد الملك المنصور علي كانت قد زادت حتى انفض الجميع من حوله واستهتر في اللعب وتحكمت أمه فاضطربت الأمور وجاءت الفرصة تسعى إلى سيف الدين قطز عندما خرج أمراء المماليك المعزية والبحرية إلى الصيد في منطقة العباسية بالشرقية وفي غزة، وعلى رأسهم سيف الدين بهادر والأمير علم الدين سنجر الغتمي، في يوم السبت 24 ذو القعدة سنة (657هـ/1259م) وقبض قطز على الملك المنصور وعلى أخيه قاقان وأمهما وإعتقلهم في أحد أبراج القلعة، فكانت مدة حكم المنصور سنتين وثمانية أشهر وثلاثة أيام. [3]

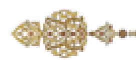
وهكذا اكتملت رحلة المملوك صوب العرش، وصار سلطانًا على الديار المصرية، وجلس على سرير الملك بقلعة الجبل في نفس اليوم، واتفق الحاضرون على توليته، لأنه كبير البيت ونائب

---

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م)، ج1 ص385 – 386.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص 55.

(3) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 417. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص 55.



الملك وزعيم الجيش، وهو معروف بالشجاعة والفروسية، ورضى به الأمراء الكبار والخوشداشية وأجلسوه على سرير الملك ولقبوه بالمظفر.

لم يكن جلوس قطز على عرش السلطنة نهاية لرحلة المملوك إلى عرش السلطان، إذ كان على السلطان المظفر سيف الدين قطز أن يوطد دعائم حكمه في الداخل قبل أن يتوجه للقاء عدوه في الخارج، فبدأ بتغيير الوزير ابن بنت الأعز، وولى بدلاً منه زين الدين يعقوب عبد الرفيع بن يزيد بن الزبير، ثم كان عليه أن يواجه معارضة كبار الأمراء الذين قدموا إلى قلعة الجبل، وأنكروا ما كان من قبض قطز على الملك المنصور، ووثوبه على الملك، فخافهم واعتذر إليهم بحركة التتار إلى جهة مصر[1] والشام.

وقال سيف الدين قطز في سياق تبريره لما حدث: ((وإني ما قصدت إلا أن نجتمع على قتال التتار، ولا يتأتى ذلك بغير ملك، فإذا خرجنا وكسرنا هذا العدو، فالأمر لكم، أقيموا في السلطنة من شئتم.))

وأخذ يرضي أمراء المماليك حتى تمكن على حد تعبير المقريزي، وما أن شعر أن سلطته قد رسخت حتى أخذ يتخلص من كل من يمكن أن يشكل تهديداً على عرشه، فأرسل المنصور علي وأخاه وأمه إلى دمياط، واعتقلهم في برج بناه هناك وأطلق عليه أسم برج السلسلة، ثم نفاهم جميعاً إلى القسطنطنية، بعد ذلك قبض السلطان سيف الدين قطز على الأمير علم الدين سنجر الغتمي، والأمير عز الدين أيدمر النجيبي الصغير، والأمير شرف الدين قيران المعزي، والأمير سيف الدين بهادر، والأمير شمس الدين قراسنقر، والأمير عز الدين أيبك النجمي الصغير، والأمير سيف الدين الدود خال الملك المنصور علي بن المعز والطواش شبل الدولة كافور لا لا الملك المنصور، والطواشي حسام الدين بلال المغيثي الجمدار، واعتقلهم.

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 417 - 418.





وهكذا تمكن من التخلص من رؤوس المعارضة، ومن ناحية أخرى، بدأ السلطان المظفر سيف الدين قطز يختار أركان دولته ويوطد دعائم حكمه، فحلف الأمراء والعسكر لنفسه، واستوزر الصاحب زين الدين يعقوب بن عبد الرفيع، وأقر الأمير فارس الدين أقطاي الصغير الصالحي المعروف بالمستغرب أتابكاً وفوض إليه وإلى الصاحب زين الدين تدبير العساكر واستخدام الأجناد، وسائر أمور الجهاد والاستعداد للحرب ضد التتار، لقد ضمن سيف الدين قطز هدوء الأحوال داخل دولته، بيد أنه كان ما يزال متوجساً من ملوك الأيوبيين في بلاد الشام، خاصة الناصر يوسف صلاح الدين صاحب دمشق وحلب، وعندما علم بخبر قدوم نجدة من عند هولاكو إلى الملك الناصر بدمشق، خاف من عاقبة ذلك وكتب إليه خطاباً رقيقاً يحاول فيه تجنب المواجهة وأقسم قطز بالإيمان أنه لا ينازع الملك الناصر في الملك ولا يقاومه، وأكد له أنه نائب عنه بديار مصر، ومتى حل بها أقعده على الكرسي وقال قطز أيضاً ... :وأن أخترتني خدمتك، وإن إخترت قدمت ومن معي من العسكر نجدة لك عل القادم عليك، فإن كنت لا تأمن حضوري سيرت لك العساكر صحبة من تختاره.

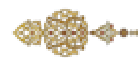
وهكذا ظهرت من قطز معاني من التضحية والتواضع والحرص على وحدة الصف ساعدته للتصدي للمشروع المغولي وكسره في عين جالوت.

كما شرع السلطان سيف الدين قطز على ترتيب أحوال الشام بسرعة حتى يتمكن من العودة إلى مصر، فأقطع الأمراء الصالحية والمعزية وأصحابه إقطاعات الشام وجعل نائبه على دمشق الأمير علم الدين سنجر الحلبي ومعه الأمير أبو الهيجاء بن عيسى بن خشتر الأزكشي الكردي[1].

وأعاد ملوك الأيوبيين أصحاب العروش الصغيرة إلى عروشهم ملوكاً تابعين لسلطان مصر المملوكي وبعث إليه الاشرف موسى، حاكم حمص، والذي كان هولاكو قد عينه نائباً له في حكمها وفي بلاد الشام، يطلب الأمان، فاستجاب قطز وأمّنه على عرشه كذلك بعث بالملك المظفر علاء

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 815.

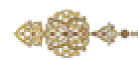




الدين علي بن بدر الدين لؤلؤ صاحب سنجار ليكون نائباً للسلطان في مدينة حلب ووزع الإقطاعات في المناطق الريفية المحيطة بحلب على الأمراء الموالين له، كذلك قام سيف الدين قطز ببعض التعديلات الإدارية البسيطة في بلاد الشام، فأقر الملك المنصور على حماه وبارين وأعاد له المعرّة التي كانت بيد حكام حلب منذ سنة 635هـ ومن ناحية أخرى، أخذ منه سلمية وأعطاها الأمير شرف الدين عيسى بن مهنا بن مانع أمير العرب وعين الأمير شمس الدين آقوش البرلي العزيزي أميراً بالساحل وغزة ومعه عدد من أمراء العزيزية وكان هذا الأمير قد فارق الناصر يوسف، صاحب دمشق وحلب، وانضم إلى قوات السلطان قطز في القاهرة، ثم خرج في جيش السلطان وحارب معه في عين جالوت، وأمر بشنق حسين الكردي الطبرادار، فشنق من أجل أنه دل على الملك الناصر.[1]

كان لانتصار قطز في عين جالوت أجمل الوقع. على العالم الإسلامي. وخصوصاً مصر فقد استعدت لاستقباله، ودقت البشائر بالقلعة وأقيمت الزينات بالقاهرة وأخذت البلاد تنتظر قدوم المظفر سيف الدين قطز، وعندما وصل السلطان إلى بلدة القصير، بقي السلطان بهذه البلدة مع عدد من خواصه، على حين رحل بقية الجيش إلى الصالحية، بإقليم الشرقية بمصر وهناك أقيم الدهليز السلطاني "الخيمة السلطانية"، وفي الوقت نفسه بلغت توتر العلاقات بين سيف الدين قطز، وبين ركن الدين بيبرس، وتجدد الخلاف القديم، وأخذ كل واحد منهم حذره وحيطته، وبات الغريمان يتربص كل منهما بالآخر، ولكن بيبرس البندقداري بما عرف عنه من جسارة ودهاء بادر إلى العمل ضد السلطان، فاتفق مع الأمير سيف الدين بلبان الرشيدي، والأمير سيف الدين بهادر المعزي، والأمير بدر الدين بكتوت الجُكنداري المعزي، والأمير سيف الدين بيدغان الرُّكني، والأمير سيف الدين بلبان الهاروني، والأمير بدر الدين أنس الأصبهاني، فلما قرب إلى القصير بين الغرابي والصالحية، انحرف عن الدرب للصيد، فلما قضى وطره.

(1) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 815.



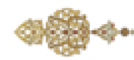
عاد قاصداً إلى الدهليز، سايره الأمير ركن الدين وأصحابه وطلب منه إمرأة من سبي التتار فأنعم له بها فأخذ الظاهر يده ليقبلها، وكانت تلك إشارة بينه وبين من اتفق معه، فلما رأوه قد قبض على يده، بادره الأمير بدر الدين بكتوت وضربه بالسيف على عاتقه، فأبانه، ثم اختطفه الأمير بدر الدين أنس والقاه عن فرسه، ثم رماه الأمير بهادر المعزي بسهم أتى على روحه، وقيل إن أول من ضربه الأمير ركن الدين بيبرس وهو الصحيح، وذلك يوم السبت الخامس عشر من ذي القعدة، ثم ساروا إلى الدهليز للمشورة بينهم على من يملكوه ويسلموا إليه قيادتهم، فوقع اتفاقهم على الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري، فتقدم الأمير فارس الدين أقطاي المستعرب، المعروف بالأتابك، فبايعه وحلف له، ثم بلبان الرشيدي ثم الأمراء على طبقاتهم، ولقب بالملك الظاهر.

يبدو أن الظاهر بيبرس شعر منذ أن تسلم الحكم، أنه بحاجة إلى دعم أدبي يكسب حكمه صفة شرعية، بعد أن نظر إليه معاصروه على أنه اغتصب منصب السلطنة من المظفر قطز. والواقع أن الحكم المملوكي، بوجه عام، كان بحاجة إلى مثل هذا الدعم، لأن الحكام المماليك شعروا منذ قيام دولتهم، أنهم انتزعوا الحكم من سادتهم الأيوبيين.

وحتى يبرروا عملهم هذا، عمدوا إلى إشراك بعض أبناء البيت الأيوبي معهم في الحكم كما سبق وأشرنا يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الناس نظروا إليهم من زاوية أصلهم غير الحر، مما كان دافعا لهم للبحث عن سند شرعي يبررون بواسطته حكمهم.

والحقيقة إن العالم الإسلامي شعر بفراغ كبير في منصب القيادة الروحي على الأقل بعد سقوط بغداد في أيدي المغول، وأن هذا الحدث قد خلق موقفا غير طبيعي منذ وفاة الرسول –صلى الله عليه وسلم– إذ كان من المتعذر بعد مقتل الخليفة العباسي المستعصم أن يخلفه أحد من أبناء بيته في بغداد نظرا لأن هذه المدينة أضحت قاعدة للحكم المغولي.

وجدير بالذكر أن المظفر قطز كان قد أقدم على هذا الفعل، وذلك أنه علم حين قدم دمشق بعد معركة عين جالوت، بوجود أمير عباسي يدعى أبا العباس أحمد، قد وصل أخيرا إلى دمشق، فأمر



بإرساله إلى مصر تمهيدا لأعادته إلى بغداد، وتذكر بعض الروايات أن المظفر بايع فعلا هذا الخليفة وهو في دمشق.[1] غير أن حادثة اغتياله حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

وقد شاءت الظروف أن يكون تنفيذ هذا المشروع على يد الظاهر بيبرس الذي شعر بشدة تأثر المسلمين بسقوط بغداد وخلو منصب الخلافة من خليفة يكون له المقام الروحي المرموق، وأصبح الوضع يتطلب أن ينهض زعيم إسلامي طموح يعمل على إعادة إحياء الخلافة العباسية لتؤدي دورها القيادي الروحي في العالم الإسلامي.

بدأ بيبرس في عام (659هـ/1261م) باتخاذ إجراءات التنفيذ فاستدعى الأمير أبا العباس أحمد الذي كان قطز قد بايعه في دمشق، إلى القاهرة، لكنه لم يحضر، ووصل في ذلك الوقت أمير عباسي آخر هو أبو القاسم أحمد، فارا من وجه المغول ومعه جماعة من بني خفاجة فكتب الأميران علاء الدين بيبرس، نائب دمشق ، وعلاء الدين البندقداري كتابا إلى الملك الظاهر يعلمانه بذلك.

ووجد بيبرس فرصته الذهبية التي كان يتمناها، فكتب إلى الأميرين يوصيهما به خيرا، وأن يقوما بخدمته، ويعظمان حرمته، كما أمرهما بأن يرسلا معه حجابا يرافقونه حتى القاهرة.

استعدت القاهرة لاستقبال الأمير العباسي، الذي وصل إليها في الثامن من شهر رجب، استقبالا حافلا، فخرج بيبرس وأعيان الدولة والقضاة، من القلعة لاستقباله، ولما التقيا ترجل الظاهر إجلالا لمقامه، ثم تقدم وعانقه.[2]، وتلقب بلقب "الخليفة المستنصر"[3]

(1) السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، (1425هـ/2004م)، ص 530 – 531.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 448.

(3) بيبرس الدوادار: التحفة الملوكية في الدولة التركية، تقديم: عبد الحميد صالح حميدان، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1998م، ص47. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط 1، (1396هـ/1976م)، ص 100.



وكتب بيبرس إلى سائر الملوك والأمراء والنواب خارج مصر لكي يأخذوا البيعة للخليفة الجديد، وأمرهم بالدعاء له على المنابر قبله وأن تنقش السكة باسميهما.[1]، وقام الخليفة العباسي بدوره فقلد الظاهر بيبرس البلاد الإسلامية وما ينضاف إليها وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار وألبسه خلعة السلطنة.[2] وبذلك أضحى الملك الظاهر بيبرس سلطانا شرعيا، فأمن بذلك منافسة الأمراء له.

ولكن يبدو أن بيبرس لم يقتنع بكل ما جرى من مراسم التقليد، فأراد تأكيد ذلك مرة ثانية أمام الأمرا، وعقد اجتماع في المطرية من أجل هذه الغاية، تلا فيه فخر الدين إبراهيم بن لقمان، صاحب ديوان الإنشاء، تفويض الخليفة العباسي للسلطان الظاهر بيبرس.[3]

وعلى الرغم من هذه المظاهر التي صاحبت إعادة إحياء الخلافة العباسية، فقد وجد من المؤرخين من شك في صحة نسب الخليفة الجديد، فقد روى أبو الفداء تحت عنوان "ذكر مبايعة شخص بالخلافة": أنه في شهر رجب عام 659هـ ، قدم إلى مصر جماعة من العرب ومعهم عم المستنصر "[4]، وكذلك يسمي مفضل ابن أبي الفضائل هذا الخليفة باسم المستنصر الأسود.[5]

بعد تولي السلطان بيبرس للعرش،ظل يخشى قيام ثورة ضد حكمه في بلاد الشام من جانب بقايا الأيوبيين، على الرغم من ولاء كل من المنصور، صاحب حماة، والأشرف موسى، صاحب حمص ، للدولة المملوكية.

---

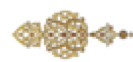
(1) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 450.

(2) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص 100.

(3) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج30 ص 30 -35.

(4) أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، (د.ت)، ج6 ص 121.

(5) مفضل ابن أبي الفضائل: النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، ص105.



ويبدو أنه خشى من طموحات المغيث عمر صاحب الكرك، بشكل خاص، الذي كان يسعى لإعادة إحياء الدولى الأيوبية تحت زعامته، معتقدا أنه أحق بتولي العرش من المماليك المغتصبين.

كان بيبرس قبل تولي السلطة، على علم بنوايا المغيث، وعلى إطلاع تام بما كان يطمح إليه، فلما تولى الحكم عزم على القضاء عليه حتى لا يسبب له من المشاكل ما يشغله عن الاهتمام بالأمور المهمة التي كانت تواجه دولته، وأعني بذلك الخطرين الصليبي والمغولي، فكان القضاء عليه ضرورة اقتضتها سياسة الدولة المملوكية العامة، وتطلباتها واقعية الظروف المستجدة.

وحينما علم بمراسلات الأمير الأيوبي مع هولاكو، قرر التخلص منه وأصبح ذلك ضرورة ملحة.، فحصل على فتوى من العلماء تبرر عمله بحجة أن التعاون مع المغول يستوجب القتل، ثم تحايل على المغيث حتى أحضره إلى معسكره في بيسان بفلسطين واعتقله.[1]

وعقد مجلسا قضائيا اطلع خلاله القضاة على الكتب المتبادلة بين المغيب وهولاكو، كما شهد الرسل الذين حملوا الكتب، وحصل على فتوى بوجوب قتله فقتله في شهر جمادى الثانية عام (661هـ/ 1263م)[2]، وضم بيبرس أملاكه وعين على الكرك واليا من قبله، وبذلك تخلص من آخر الأمراء الأيوبيين المناوئين.

بعد القضاء على القوى المناوئة له من الأيوبيين وتدمير آخر طموحاتهم، كان طبيعيا أن يكون الحجاز محط أطماع الظاهر بيبرس، مدركا في الوقت نفسه، ان ضمه للبلاد المذكورة سيقوي مكانته في العالم الإسلامي، ويضفي على حكمه مهابة بين المسلمين، خاصة بعد أن أصبحت دمشق تحت حكمه.

---

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط7، 1994م، ج5 ص 87.

(2) أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، ج6 ص 226.





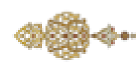
وبرز في هذه الأثناء الخلفاء الحفصيون في تونس، وقد تلقبوا بأمراء المؤمنين، وبسطوا هيمنة فعلية على بلاد الحجاز من خلال اعتراف الأشراف، حكام هذه البلاد، بسلطتهم، مما شكل عقبة أمام الملك الظاهر الذي شعر بخطورة أهداف الخلفاء الحفصيين. وقد رأى ضرورة ضم بلاد الحجاز لأسباب سياسية واقتصادية ودينية.

فمن الناحية السياسية، فقد اعتادت مصر، منذ عهد الخلفاء الراشدين أن ترسل الغلال والميرة إلى بلاد الحجاز كضريبة يجب أن تؤديها إلى تلك البلاد التي تضم الحرمين الشريفين، بالإضافة إلى إرسال الكسوة إلى الكعبة التي كانت تصنع من أجمل وأنفس منسوجات الشرق، وقد اشتهرت بها مصر منذ زمن بعيد.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن ضم المماليك لبلاد الحجاز تسمح لهم بالتحكم بتجارة البحر الأحمر، ومن ثم بالتجارة العالمية. إذ شاءت الظروف أن يترافق قيام سلطنة المماليك البحرية، في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، مع ازدهارها طريق البحر الأحمر وموانئ مصر، واضمحلال ما عداها من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب.

ذلك أن سيطرة المغول على البلدان الشرقية واتخاذ هولاكو بلاد فارس مركزا لدولته، قد عطل بفعل انعدام الأمن مرور القوافل التجارية على طريق التجارة الشمالية بين الصين وآسيا الصغرى، وموانئ البحر الأسود وبلاد الشام. وكان ذلك في الوقت الذي تراجع فيه مجئ السفن القادمة من الشرق الأقصى إلى الخليج العربي، بسبب ازدياد نشاط القراصنة من سكان جزر البحرين، ومن ثم تحولت السفن التجارية إلى ميناء عدن في اليمن.

غير أن حكام اليمن لم يحفظوا على سلامة التجار النازلين في عدن ولا على بضائعهم مما دفع السفن التجارية إلى عدم التوقف في عدن والاستمرار في الإبحار عبر البحر الأحمر، رغم الخطر المفروض على السفن التجارية الوافدة من الشرق الأقصى بعدم تخطي ميناء عدن شمالا في البحر المذكور بسبب الاعتقاد السائد أنذاك بأن هذا البحر مليئ بالصخور، ومن الخطورة بمكان أن تدخله



السفن ذات حمولة كبيرة يقودها ربابنة لا خبرة لهم بهذه المناحي. وإنما كانت رحلتها تنتهي عند عدن وتنقل البضائع بعد ذلك ، إما بطريق القوافل البرية المار عبر الجزيرة العربية وإما بطريق البحر الأحمر على سفن إسلامية صغيرة إلى موانئ الحجاز ومصر.

وهكذا ترتب على اضمحلال طرق التجارة الشرقية في القرن الثالث عشر انتعاش طريق البحر الأحمر – مصر، الأمر الذي أتاح للسلاطين المماليك بشكل عام، فرصة ذهبية للإفادة من القيام بدور الوسيط بين تجار الشرق وتجار الغرب.

أما من الناحية الدينية، فأن ضم الحجاز إلى السلطنة مملوكية ستضفي على حكم السلطان بيبرس خالة من المهابة باعتباره مسؤولا عن الحرمين الشريفين، كما تدعم ركائز دولته، وتضعه في مصاف الخلفاء العباسيين، في الوقت الذي كان فيه بأمس الحاجة إلى هذا الدعم.

ومهما يكن من أمر، فقد أخذ بيبرس على عاتقه تنفيذ سياسته الحجازية، فقام بعدة إصلاحات بالحرم النبوي، وأرسل الكسوة إلى الكعبة. [1]

كما أرسل الصدقات والزيت والشموع، والطيب والبخور مع كسوة لقبر النبي –صلى الله عليه وسلم-. وأخيرا أدى فريضة الحج في عام (667هـ/ 1269م) ، وطرد أنصار الحفصيين، وأبطل الخطبة للخليفة الحفصي، وجعلها للخليفة العباسي ثم لسلطان مصر من بعده، كما ضربت السكة باسمه. [2]

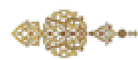
وبذلك قوي نفوذ الدولة المملوكية في البلاد الحجازية، وكان ضم الحجاز إلى السلطنة المملوكية أحد مظاهر دعم الدولة داخليا وخارجيا.

---

(1) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص 89. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 502.

(2) المنصوري: التحفة الملوكية في الدولة التركية، ص66. المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 579 ، 582.





وخلاصة القول إن قادة المماليك قدموا للأمة أعمالاً جليلة في الفداء والبطولة، فقد استطاعوا أن يقاوموا طوال فترة حكمهم عدوين غاشمين، كانت لهم أطماع في البلاد الإسلامية دينية وسياسية واقتصادية هما المغول والصليبيون، غير أنهم جميعاً لم يستطيعوا تحقيق رغباتهم ولا الوصول إلى اهدافهم إذ كان المماليك يقفون سداً منيعاً حماية للبلاد الإسلامية ودفاعاً عن الدين والأخلاق، فكان جهادهم في هذا المضمار من أعظم الأعمال التي قاموا بها وكانت وقائعهم مع أعداء الإسلام صفحات مضيئة ومشرقة يستفيد منها ويقتدى بها المسلمون كلما أرادوا العزة والكرامة.

لقد استطاع المماليك أن يثبتوا كفاءتهم وشجاعتهم في الميادين العسكرية والسياسية، فنظر إليهم حكام الدول الإسلامية وشعوبها نظرة إكبار وإجلال في حين نظرت إليهم القوى الدولية الأخرى نظرة خوف واحترام، فحرصت على ملاطفتهم ومسالمتهم أو مهادنتهم اتقاء بطشهم وانتقامهم وبذلك تكون دولة المماليك قد فرضت احترامها على الأعداء والأصدقاء وتسابق الجميع في كسب مودتها وإقامة العلاقات معها، وشهدت القاهرة نشاطاً سياسياً ضخماً في تلك الحقبة من تاريخ المماليك.





الفصل الأول

اختيار المحتسب، وتعيينه، ونوابه، وسلطاته

1- اختيار المُحتسب وتعيينه:-

استمرت الدولة المملوكية في تعيين وظيفة المحتسب في الأمصار الإسلامية. وفي العهد المملوكي بالحجاز كانت وظيفة المُحتسب من الوظائف التي اهتمت بها الدولة بشكل خاص؛ فمن أهم المناطق التي بحاجة إلى مُحتسب هي منطقة الحجاز وخصوصًا مدينة مكة المكرمة؛ وذلك لخصوصية هذه المدينة بمكانتها الدينية لدى العالم الإسلامي وذلك لكثرة زوارها، فكانت وظيفة المحتسب ضرورية لمراقبة الأسواق والآداب العامة حتى لا يتعرض حجاج بيت الله الحرام لأي نوع من أنواع الاستغلال، ومنع ما يضر بالمسلمين.

ومن خلال مراجعة كتب التاريخ والتراجم المتعلقة بمكة خلال العصر المملوكي لم نجد ما يشير إلى أنه كان بمكة محتسب قبل عام (763هـ/ 1361م) حيث ورد لفظ وظيفة الحسبة عند تعيين الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري لهذه الوظيفة محتسبا لمكة، والأرجح أن هذه الوظيفة كانت موزعة مهامها على من يقوم بالوظائف الأخرى مثل القضاة ونظار الحرم والولي المملوكي المقيم بمكة، والسيد الشريف حاكم مكة، وهو ما سنجده من قيامهم بأعباء أعمال الحسبة.

وقد ورد في ترجمة القاضي المحتسب محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري أنه تولى مناصب عديدة منها خطابة المسجد الحرام ونظره وأنه تقلد وظائف بعضها لم يكن إلا في زمانه(1). فهو أول محتسب بمكة على الأرجح لأن جميع الوظائف الأخرى التي تقلدها كانت موجودة قبل تولي هذا الشيخ مثل القضاء ونظر المسجد الحرام والخطابة. وبهذا تكون الدولة قد جعلت وظيفة المحتسب في مكة من اختصاص علماء مكة من قضاة وخطباء وعلماء، وذلك رغبة في قيام الوظيفة على الوجه الأكمل لمعرفة القضاة والعلماء بحدود الشرع. فاستمرت وظيفة الحسبة بمكة يتولاها قضاة مكة

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 18.





وعلماؤها، ومن ثم تجب الإشارة أولا إلى كيفية اختيار القضاة وتعيينهم؛ لأنه يُعني في الوقت نفسه اختيار وتعيين شخص المُحتسب نفسه.

فأولا: كان يتم تعيين القضاة في مكة المكرمة والحجاز عمومًا من قبل السلطة العليا في مصر بعد سؤال كبار العلماء في مصر عن توليته فيشيرون بمن يرونه أهلا للقضاء[1]، وأحيانًا أخرى كان يُستدعى من يُراد تقليده لمنصب القضاء إلى مصر ويتم تعيينه من قبل السلطان مباشرة مثلما حدث عام (830هـ/ 1426م) إذ عين في مصر الشيخ جمال الدين محمد بن علي الشيبي لقضاء مكة المكرمة، وقلد أبا البركات بن الزين قاضيا للمالكية، وكان ذلك بعد استدعائهم إلى مصر فقلدهم الملك الأشرف برسباي[2] عام (830هـ/ 1426م)، وهذا يدل على مكانة القاضي لدى الدولة وخصوصًا قضاة مكة المكرمة. وكان يتم أيضا أن يرغب حاكم مكة في تولية شخص القضاء بعد فراغ المنصب فيرسل إلى مصر بعد كتابة محضر يبين فيه أهلية الشخص المراد تعيينه لهذا المنصب[3]، ومن ذلك إرسال السيد محمد بن بركات إلى مصر بطلب تعيين القاضي جمال الدين بن أبي السعود[4] بعد وفاة والده برهان الدين بن ظهيرة عام (891هـ/ 1486م)[5].

---

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج3 ص 104.

(2) ابن فهد: بلوغ القرى في ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى، جامعة أم القرى، (د.ت)، ج3 ص 639.

(3) ابن فهد: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهيم شلتوت، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، ط1، (1406هـ/1986م)، ج2 ص 552. ابن فهد: المصدر السابق، ج2 ص 617.

(4) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن محمد بن ظهيرة القرشي المكي الشافعي جمال الدين أبو السعود بن قاضي القضاة برهان الدين بن ظهيرة ولد عام (859هـ/ 1454م) بمكة ونشأ بها وحفظ القرآن وعدة كتب لعلوم شتى، ألقاه السيد بركات في البحر لموالاته جازان أخو السيد بركات عام (907هـ/ 1501م).

ابن فهد: الدر الكمين بذيل العقد الثمين، في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، (1421هـ/2000م)، ج1 ص 80. الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ج2 ص 80.

(5) ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 552.



وقد كان يرسل بتعيين القاضي مرسوم يُقرأ على رؤوس الأشهاد بالمسجد الحرام غالبا يحضره علية القوم وأمير مكة ويلبس بعد قراءة البيان خلعة تفد من مصر شعارا بتوليته القضاء(1)، وكانت عبارة عن جيتان صوف إحداهما خضراء داخلية والخارجية بيضاء ووشاح(2). وفي بعض الأحوال يتم تعيين القاضي من قبل بعض الأمراء الذين يوكل لهم السلطان تولية من يراه أهلا للقضاء ويكون ذلك بمكة، وهذا يكون في الأرجح إذا حدث تنافس كبير على المنصب، ومن هذا ما قام به أمير الحاج المصري طولون(3) الناصري عندما ظهر عز الدين النويري(4)، وولي القضاء للقاضي جمال الدين محمد بن عبد الله في عام (806هـ/ 1403م)(5).

---

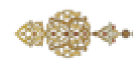
(1) ابن فهد: إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ، ج3 ص 521.

(2) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 602، العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ، ص 72، ماير: ، ترجمة : صالح الشيتي . مراجعة وتقديم : د / عبد الرحمن فهمي محمد . القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب، 1972م ، ص 107.

(3) هو طولون بن عبد الله بن علي باشا الظاهري برقوق تولى مدينة غزة ثم مدينة الإسكندرية ثم أصبح من كبار أمراء الدولة بمصر ثم نُقل إلى صفد إلى أن قُتل في واقعة كانت بين جانم نائب حلب وبين شيخ المحمودي عام (808هـ/ 1405م). أبو المحاسن: الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جامعة أم القرى - مكتبة الخانجي، (د.ت)، ج1 ص 374.

(4) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز القرشي القعيلي كمال الدين النويري المكي الشافعي، ولد عام (775هـ/ 1373م) بطيبة ونشأ بها، وسمع من عدد من العلماء، وتفقه مدة طويلة بالقاضي جمال الدين بن ظهيرة، وناب لأبيه في الخطابة، وناب في الحكم سنة (797هـ/ 1394م) وبعد وفاة والده ولاه السلطان قضاء مكة وخطبتها، وعزل في موسم عام (806هـ/ 1403م) بالتحامل عليه وبأمر من أمير الحج المصري طولون ثم أعيد عام (807هـ/ 1404م)، وتوفي عام (820هـ/ 1417م). ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (1389هـ/1969م)، ج7 ص 288.

(5) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 437.



ثانيًا: يضاف إلى ما سبق ذكره أن تولية المحتسب لحسبة مكة والحجاز عمومًا كان يتم عن طريق السلطان في مصر ويرسل بذلك مرسومًا سلطانيا يُقرأ على رؤوس الأشهاد بالمسجد الحرام، وقد كانت الدولة أحيانا توكل تعيين المحتسب لأمير مكة، لاختيار من يراه أهلا لهذا المنصب، ولكن الأغلب كان التعيين يأتي من مصر[1].

وعندما يقدم المحتسب إلى مكة يخرج إلى لقائه حاكم مكة الشريف، ومن ذلك خروج الشريف بركات حاكم مكة لمقابلة المحتسب آصباي والاحتفاء به عام (906هـ/ 1500م)[2]. وكان للشريف حاكم مكة نفوذ على المُحتسب بما يشبه المراقبة فعندما يحصل من المحتسب تجاوز لبعض صلاحياته أو تشديد على الناس بما يخالف الشرع فيلجأ الناس للشريف فينظر في الأمر ويأمر بما يراه مناسبًا، وقد يعزله أو ينفيه إلى خارج مكة أحيانا ويعين بدلا منه إلى حين قدوم محتسب من مصر جديد[3].

وقد حدث أن تولى منصب الحسبة اثنان بالشراكة وهما الشيخ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن محمد النويري[4]، وأخوه أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد النويري الملقب عز الدين عام (830هـ/ 1426م)، ولم يكونا من قضاة مكة بل كانا على درجة كبيرة من العلم وهما أبناء المحتسب الشيخ القاضي محمد بن أحمد بن محمد النويري السالف الذكر. وبعد وفاة الشيخ إسماعيل[5] بن محمد عام (833هـ/ 1429م) أنفرد أخوه أحمد عز الدين بالحسبة لوحده، واستمر إلى عام (842هـ/ 1438م) حيث عزل ثم أعيد واستمر إلى عام (850هـ/ 1446م)[6].

---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 592. ابن فهد الدر الكمين، ج2 ص 830.

(2) ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 100.

(3) ابن فهد الدر الكمين، ج2 ص 512، ج3 ص 231.

(4) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 632.

(5) السخاوي: الضوء اللامع، ج2 ص 306.

(6) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 507. ابن فهد: إتحاف الورى، ج2 ص 84.



ولم تقتصر الدولة المملوكية على تولية منصب الحسبة على علماء مكة وقضاتها بل عينت من غير الوسط العلمي الديني بمكة، وأول من تولى الحسبة من غير العلماء هو عبد الرحمن بن محمد بن غانم[1] الذي تولى بأمر شريف مكة السيد أبي القاسم بن حسن بن عجلان عندما طلبت منه السلطة في مصر تعيين محتسب بدلا من الشيخ عز الدين أحمد بن النويري عام (848هـ/ 1444م)[2]. ثم عينت الدولة المملوكية الناظر "بيرم خجا" الذي تقلد الحسبة عام (850هـ/1446م)[3]، مع نظارة المسجد الحرام، وقد قدم من مصر وتقلد هذين المنصبين، واستمر إلى عام (854هـ/1450م) حيث عين بدلا منه الأمير بردبك التاجي ناظرًا ومحتسبًا[4].

وبهذا يكون تقلد الأمراء والأتراك لمنصب الحسبة بمكة منذ عام (850هـ/ 1446م) إلى نهاية الدولة المملوكية عام (923هـ/ 1517م) ما عدا فترة بسيطة تقلد الشريف محمد بن بركات الحسبة عالم (873هـ/ 1468م)، ولم يكن الشريف محمد بن بركات يرغب في تقلدها، ولكن كانت رغبة السلطان في مصر ولعل الهدف أن السلطة رأت في شخص حاكم مكة أكثر حزما في تطبيق الحسبة، ولم يستمر الشريف محمد بن بركات طويلا، حيث عينت الدولة الأمير مغلباي[5] مُحتسبا لمكة[6].

كانت الدولة المملوكية في مصر تراقب أعمال المحتسبين وقيامهم بعملهم بإخلاص حيث يُنقل لها صورة كاملة عن تصرفات المحتسبين وتعاملهم مع الناس. ومن ذلك ما ورد عام (848هـ/ 1444م) من طلب الدولة من حاكم مكة الشريف أبي القاسم التحري عن المحتسب الشيخ عز

(1) ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 830.

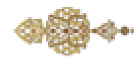
(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص 143. ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 235.

(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 507.

(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 297.

(5) السخاوي: الضوء اللامع، ج10 ص 164.

(6) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 491، 532.



الدين النويري وذلك أن الدولة قد وصلها أخبار بأخذه الرشوة، وأوكلت الأمر للشريف أبي القاسم في تعيين مُحتسب آخر إذا ثبت تعاطي المحتسب للرشوة وقد قام الشريف أبو القاسم بما طلب منه ولم يثبت على الشيخ عز الدين أخذه للرشوة، ومع ذلك عزل وولي عبد الرحمن بن محمد بن غانم. والدليل على براءة الشيخ عز الدين إعادته للحسبة بعد فترة وجيزة جدا واستمراره إلى عام (850هـ/ 1446م)، وعدم محاسبته او معاقبته، ولم يكن عزله إلا بطلب أحد المقربين من الشريف أبي القاسم[1].

ومن خلال النصوص التي وردت في المصادر التاريخية نجد أن الحسبة في مكة في العصر المملوكي، كانت تدور بين بيتين من بيوتها اشتهرا بالعلم والقضاء والرياسة والحديث، وهما: بيت بني ظهيرة. وبيت بني النويري. وكان يتولاها وينوب فيها في بعض الأحيان رجال من خارج هذين البيتين، ويلحظ أن الرشوة صارت عاملا من عوامل العزل والتولية لمثل هذا المنصب الجليل في عهد المماليك الجراكسة[2]، فعد ذلك من المنكرات التي لم تدرك مثلها من قبل هذه الدولة[3].

ومما ينبغي تأكيده أن وظيفة الحسبة لم يكن يليها في العصر المملوكي إلا رجل واحد من رجال العلم، إلا أنه في عصر المماليك الجراكسة وبالتحديد منذ أيام السلطان الملك المؤيد شيخ أصبح هذا المنصب يتولاه الأمراء المماليك من رجال السيف[4]. وهو ما سنراه في نظم الحسبة بالحجاز في العصر المملوكي، فإنه إذا كانت هذه الوظيفة قد تولاها القضاة ورجال العلم بالحجاز فإنه أيضا تولاها الأمراء وغيرهم، بل لم تقتصر أمور الحسبة في عمومها على القضاة بالحجاز بل شملت الأمراء ونوابهم في مكة والمدينة بشكل خاص.

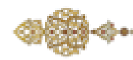
---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 235. ابن فهد الدر الكمين، ج1 ص 507.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج3 ص 102.

(3) المقريزي: السلوك، ج4 ص 112.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج15 ص 60.



والواقع أن الحسبة في العصر المملوكي الثاني كانت مضافة لباشية مكة، فكان مقدم المماليك السلطانية المجاورين بمكة للمحافظة على الأمن فيها، ويجمع بين باشية أو إمارة أو مشيخة المجاورين. ووظيفة المحتسب حتى أيام السلطان قنصوه الغوري وبالتحديد في عام (921هـ/ 1515م) حين فصلت الحسبة عن الباشية مكة فأصبح السلطان يُعين أميرًا من المماليك ليتولى الباشية، كما كان يقرر أميرًا آخر من أرباب السيوف أيضًا للنظر في الحسبة[1].

2- مكانة المحتسب:-

كانت مكانة المحتسب من مكانة القاضي؛ لأنه متوليها، وكان لهم مكانة مرموقة وكلمة مسموعة لدى سلاطين المماليك، وكانت تفرضها الشهرة العلمية وصلاحه ونزاهته ومواقفه في إحقاق الحق، ونجد صور ذلك في جمع قضاة مكة بين قضاء مكة المكرمة والمدينة المنورة فأطلق عليه لقب قاضي الحرمين مثل الشيخ القاضي أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز العقيلي النويري، الذي تقلد قضاء المدينة المنورة عام (733هـ/ 1332هـ)، واستمر حتى عام (788هـ/ 1386م) حيث عزل عن قضاء المدينة وولي قضاء مكة المكرمة، واستمر قاضيا لمكة حتى وفاته عام (799هـ/ 1396م)[2].

والقاضي عبد القادر بن عبد اللطيف[3] بن أبي الفتح محمد الحسني الفاسي المكي الحنبلي حيث عين قاضيا للحنابلة بمكة عام (861هـ/ 1456م) أضيف له قضاء المدينة المنورة عام

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1404هـ/1984م)، ج4 ص 455.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1 ص 145.

(3) هو قاضي القضاة محي الدين أبو صالح عبد القادر بن عبد اللطيف سراج الدين الفاسي، ولد عام (842هـ/ 1438م) بمكة، حفظ القرآن الكريم، وصلى به بمقام الحنابلة التراويح واخذ الفقه عن العز الكناني والعلاء المرداوي، وأذن له في الإفتاء والتدريس، وولي قضاء الحنابلة عام (863هـ/ 1458م)، ثم أضيفت إليه قضاء المدينة عام (865هـ/ 1460م). ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 361.



(865هـ/ 1460م)[1]، والشيخ القاضي عبد اللطيف بن محمد بن أحمد بن محمد الحسني الفاسي الحنبلي حيث تولى قضاء الحنابلة بمكة عام (809هـ/ 1406م) وأضيف إليه قضاء المدينة المنورة عام (847هـ/ 1443م)[2]، وهذا يدل على معرفة السلطة في مصر بأحوال القضاء ومستواهم العلمي.

وكان من مكانة القاضي تقدير أمراء مكة لهم وكسب ولائهم مما يدل على مكانة القاضي لدى السلطة في مصر، ويدل على هذا عندما تعرض القاضي أبو الفضل النويري عام (773هـ) في طريق زيارته للمسجد النبوي من اعتداء من قبل ابن أمير مكة الشريف محمد[3] بن عجلان الذي هاجم القافلة وأخذ مبلغا من المال من أهل القافلة مقابل إطلاقها، ونجد أن الشريف عجلان ما إن سمع بهذا الأمر توجه من فوره إلى المدينة المنورة مصطحبا ابنه ليعتذر عما بدر منه ويعيد الأموال التي أخذها ويسترضي القاضي عن فعل ابنه[4].

كما لم يكن يتم عزل قاض عن قضائه إلا بذنب أو شكوى يتبين من صحتها ويكون العزل من قبل السلطان مباشرة إذا تدخل أصحاب النفوذ فأقنعوا السلطان بعزل قاض وتعيين قاض آخر[5].

---

(1) السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص 272. ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 361.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص 333. ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 277. السخاوي: التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل ، د. لبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (1423هـ/2002م)، ص 281.

(3) هو محمد بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي الحسني المكي، ولي إمرة مكة نيابة من أخيه علي بن عجلان نصف عام (794هـ/ 1391م)، ثم وليها بعد قتل أخيه علي إلى حين قدوم أخيه حسن بن عجلان من مصر عام (798هـ/ 1395م) أزيد من نصف سنة سجنه أخوه أحمد بسجن العلقمية وكل من بعده مع عدد من الأشراف توفي عام (802هـ/ 1399م). ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 315. ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 182.

(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 315. ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 182.

(5) ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 595.



ومن ذلك رفض السلطان قايتباي المحمودي طلب السيد بركات والقاضي الشافعي برهان الدين بن ظهيرة عندما زار مصر عام (878هـ/ 1473م) بتنحيه قاضي المالكية الشيخ ابن أبي اليمن عن قضاء المالكية لعدم وجود سبب لعزله، ولم يحصل تنفيذ طلبهما، وعندما تدخل أحد مقربي السلطان فأقنع السلطان تم عزله[1]، وهذا يدل على ثقة السلطان بمن حوله من أصحاب النفوذ.

3- مجلس المُحتسب:-

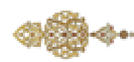
كما تمت الإشارة إلى أن الحسبة كان يتولاها القضاة والعلماء بالحجاز، فكان مجلس الحسبة يعقد من خلالهم، وهذا المجلس كان يحضره القضاة من المذاهب الأربعة، وهو ما يتبين من واقع الأحداث التاريخية لأعمال الحسبة من قبل القضاة. وينعقد مجلس الحسبة بالحجاز للبت في أمر ما، وبعد البت فيه يرسل إلى أحد الأمراء المماليك ليقوم بالتنفيذ، ولا يتدخل القضاة المحتسبين في تنفيذ ما توصلوا إليه من حكم في أغلب الأمور.

ويتجلى مجلس الحسبة من واقع حدث مهم وهو ما ترتب على التوسع في استحداث الزيادة أمام المباني التجارية وغيرها في المسعى الشريف؛ فقد تسبب في تضييق الممر الرئيسي الذي يعد مشعرًا من مشاعر الحج، وأدى ذلك إلى استنكار المحتسبين من القضاة ورجال العلم من أهل مكة والمجاورين ومما يذكر أن الزيادة المُحدثة في المنشأة المنسوبة إلى الملك الأشرف شعبان كانت سببًا في عقد مجلس القضاة في المسجد الحرام عام (875هـ/ 1470م).

وقد ضم هذا المجلس القضاة الأربعة وبعض العلماء المجاورين من أهل الشام وأشار المحتسب القاضي برهان الدين بن ظهيرة في المجلس إلى أن التاجر ابن الزمن استأجر لنفسه ميضأة الأشراف والربع عليها وأربعة دكاكين ملاصقة لها من وقف رباط العباس -رضي الله عنه- وأنه شرع في عمارتها.

(1) ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 53، 60.





وأراد أن يعمل سبيلا على بعض المساطب التي كانت أمام بعض الدكاكين فمنعه القاضي برهان الدين فلم يمتنع وأوضح أن عرض المسعى كان قبل عمارة ابن الزمن خمسة وثلاثين ذراعا فصار عرضه من المسجد الحرام إلى جدار عمارته سبعة وعشرين ذراعا وسألهم القاضي برهان الدين، هل يجوز البناء في المشعر الحرام. فأنكروا ذلك وأفتوا بحرمته وكان ابن الزمن حاضرا وانتهى المجلس بالحكم بهدم جميع ما في المسعى ومن بينه عمار ابن الزمن، وكُتب محضر بذلك، وسُلم لأمير المماليك المقيمين بمكة ليتولى أمر الهدم غير أن الحكم لم ينفذ، بل استمر ابن الزمن في عمارته بعد أن أخذ إذنا من السلطان المملوكي، وقيل: إن جماعة أفتوا للتاجر بأنه على حق.

ويشير ابن فهد إلى أن المساطب التي كانت أمام الدكاكين لم يكن لها وجود قبل عام (840هـ/ 1436م) وأن الدكاكين كان يستأجرها غسالون يغسلون على أبوابها الثياب ويخيطونها على أحجار يضعونها تحت أبوابها إلى جانب الحائط ثم استأجر الدكاكين جماعة يبيعون الفخار فأحدثوا مساطب صغارا ثم صاروا يوسعونها شيئا فشيئا حتى أصبح عرضها قريبا من ثلاثة أذرع وأخيرا كانت الزيادة التي عملها ابن الزمن والتي انعقد المجلس بسببها[1].

4- ملبس المحتسب:-

تباين واختلف اللباس حسب مكانة الشخص ومركزه الاجتماعي أو الوظيفي[2]، ومن بينهم المحتسب بالحجاز في العصر المملوكي، فكل له لباسه الخاص؛ ومن هؤلاء: الأمراء، والقضاء، والأئمة، والخطباء، ورؤساء المؤذنين، والوجهاء، وأصحاب الحرف والمهن المختلفة.

---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ، ص 372.

(2) عائشة باقاسي: مكة والمدينة، ص 173. عبد الله فرج الزامل الخزرجي: المدينة المنورة عادتها وتقاليدها، تهامة للنشر، جدة، (1411هـ/ 1991م)، ص 16 -17.



وكان أهل الحجاز على مر العصور يلبسون ثيابًا بيضاء تصنع في الغالب من الكتان أو القطن في فصل الصيف[1]، كما كان الناس يستعملون الحرير في لباسهم، وفي فصل الشتاء يلبسون الثياب الصوفية، ومن بين أنواع الملابس العمامة والبردة[2]، وجبة بيضاء من القطن تدعى القفطان[3]، وكان الأمراء يتعممون بكرزية صوف وبيضاء رقيقة[4]، أما خطيب المسجد؛ فكان يلبس ثوبا أسود ويتعمم بعمامة سوداء وكلاهما كان مرسوما بالذهب[5].

5- نواب المُحتسب:-

كان المُحتسب بمكة يُنيب عنه من يقوم بعمله وهذا يكون عادة إذا كان المحتسب يتقلد مناصب أخرى مما يجعله ينشغل عن بعض أعماله فينيب عنه، ومن ذلك عندما كانت الحسبة يتقلدها قضاة مكة وعلماؤها.

وكان اختيار النائب يتم من قبل القاضي نفسه حيث يستنيب من يراه أهلا للحكم، وكان الكثير من النواب تربطهم بالقاضي علاقة حيث يكون ابنه أو أحد قرابته[6]؛ بحيث يكون القاضي أعلم بمقدرة قريبه العلمية والعملية من شخص آخر، وأحيانا يستنيب القاضي من يراه أهلا لمكانته العلمية من غير أقاربه. وكانت نيابة القاضي يحصل لها مرسوم من قبل السلطة في مصر وكان بعض

---

(1) ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار، تحقيق: طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1407هـ/ 1987م) ص 168.

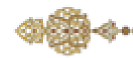
(2) ابن جبير: رحلته، ص 180.

(3) ابن بطوطة: رحلته، ص 170.

(4) ابن جبير: رحلته، ص 74.

(5) ابن جبير: رحلته، ص 72.

(6) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 80، ج3 ص 107.



العلماء يسعى في تولي نيابة القاضي مثل الشيخ أبو المكارم[1] بن أبي البركات بن ظهيرة الذي سعى في الحصول على نيابة القاضي جمال الدين بن ظهيرة[2].

وبالإضافة إلى نواب القضاة بمكة، كان لقضاة مكة نواب في الأقاليم التي تتبع مكة المكرمة إداريا مثل الطائف وجدة وبعض القرى التي بها تجمعات سكنية، وكانت مهمة هؤلاء القضاة الفصل في المنازعات بين الناس، وهي من أهم مهمات الحسبة بالحجاز.

ومن هؤلاء النواب: الشيخ عيسى بن محمد بن عبد الله المليساوي[3]، والشيخ عفيف الدين أبو محمد عبد الله[4] بن أبي الطاهر محمد بن الجمال الطبري الذي تولى قضاء بجيلة، وما حولها من مناطق[5].

أما بالنسبة لقضاء مدينة جدة فقد كان يتبع قاضي مكة الشافعي وهو الذي يختاره وأحيانا يأتي تعيين قاضي جدة من السلطة في مصر وكان لقاضي مكة سلطة عليه بحيث يستطيع عزله متى شاء.

---

(1) هو محمد الجمال أبو المكارم بن ظهيرة، ولد عام (789هـ/ 1387م) بمكة ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم، وكتبا علمية، وحضر دروس الجمال بن ظهيرة، ودخل مصر فأقام بها مدة، ثم رجع إلى مكة ومات بمصر عام (819هـ/ 1416م). السخاوي: الضوء اللامع، ج9 ص 216.

(2) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 387. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 469.

(3) هو عيسى بن محمد بن عبد الله المليساوي، المعروف بابن مكنية اليمني الأصل الطائفي المولد والدار المالكي، قاضي الطائف، ولي نيابة الحكم بقرية المليساء بوادي الطائف عن القاضي محب الدين النويري، ثم ولي ذلك عنه ابنه واستنابه في جميع بلاد الطائف، توفي بمكة عام (814هـ/ 1411م). السخاوي: الضوء اللامع، ج6 ص 156.

(4) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن يعقوب الطبري ثم المكي عفيف الدين بن البرهان، ولد بمكة، وسمع بها "صحيح البخاري"، من الرضى الطبري، و"سداسيات الرازي"، وسمع من عدد من العلماء، توفي نحو عام (769هـ/ 1367م) حدث عنه أبو حامد بن ظهيرة. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2 ص 283.

(5) ابن العماد: شذرات الذهب، ج6 ص 297.



ومن أمثلة ذلك الشيخ أحمد بن سالم[1] بن حسين الجبري شهاب الدين المعروف بابن أبي العيون فقد عين بمرسوم لقضاء جدة عام (822هـ/ 1419م)، ولكن عُزل بعد ذلك بأمر قاضي مكة محب الدين بن ظهيرة[2]، والشيخ أبو البركات محمد بن علي بن أبي البركات القرشي الذي أنابه عمه القاضي جلال الدين أبي السعادات محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن ظهيرة عنه عام (846هـ/ 1442م) في القضاء بجدة[3].

ومن أشهر نواب المحتسبين بمكة الشيخ حسين[4] بن يوسف بن يعقوب الحصنكيفي المكي، فقد ناب في الحسبة عن القاضي محب الدين النويري، ثم عن ابنه عز الدين النويري، وقد توفي عام (801هـ/ 1398م). ثم تقلد الإنابة ابنه يوسف بن حسين بن يوسف الحصنكيفي حوالي خمسة عشر عامًا حتى وفاته عام (816هـ/ 1413م). وكان المذكور ينوب بالحسبة في مكة عن المحتسب العز النويري ثم ناب عن الجمال بن ظهيرة، وكان بجانب هذا يقرأ في المسجد الحرام، وفي تجمعات الناس[5].

ثم تقلد ابنه أحمد بن يوسف بن حسين ولقب بابن المحتسب وعمل إلى حوالي عام (850هـ/ 1446م)[6] واعتزل وسبب اعتزاله على الأرجح احتجاجًا لتولي غير العلماء حسبة مكة.

---

(1) هو احمد بن سالم بن حسن شهاب الدين الجدي نزيل مكة وقاضي جدة، ويعرف بابن أبي العيون، تفقه كثيرا على ابن سلامة نور الدين، وحضر دروس الجمال بن ظهيرة، عُين قاضيا لجده عام (822هـ/ 1419م)، ووافقه المحب فتوجه لها فباشر الأحكام على صفة لم يعهد مثلها بها فشق ذلك على المحب فاستدعاه لأمر فلم يحضر فعزله ثم أعاده وسُئل في صرفه فأجاب، توفي عام (827هـ/). السخاوي: الضوء اللامع، ج1 ص 303.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج1 ص 303.

(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 243.

(4) السخاوي: الضوء اللامع، ج10 ص 160.

(5) السخاوي: الضوء اللامع، ج10 ص 311.

(6) ابن فهد الدر الكمين، ج1 ص 574.



وتتابع هؤلاء الثلاثة من أسرة واحدة يدل على أمانتهم وقيامهم بعملهم على أكمل وجه وعدم شكوى الناس منهم ويدل على انشغال المحتسبين بأعمالهم الأخرى من قضاء وخطابة ونظر.

ولم تكن الدولة بمغفل عمّن يتعدى حدوده من المحتسبين ونواب المحتسبين فقد عزل نائب المحتسب زين الدين المصري عام (922هـ/ 1516م)، فقد كان ينوب عن المحتسب الأمير قراقوز وكان يأخذ الرشوة وقد تعدى حدود عمله بالتشديد على أهل السوق فعزل من عمله وسجن[1].

6- سلطات المحتسب:-

أشار ابن بطوطة[2] إلى أن مُحتسب مكة تقي الدين المعري قد قطع يد صبي سرق بعض الحجاج، وهذه الحادثة توحي أن المُحتسب كان له حق القضاء والحكم وتنفيذ الأحكام.

وتشير المصادر إلى أن الملك المؤيد شيخ قد أرسل أبا المحاسن تغري برمش التركماني (ت 823هـ) إلى مكة بمراسيم تتضمن النظر في أحوال مكة المكرمة والإذن له في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها وكان قد عنى بفنون شتى من العلم ويميل إلى دين وخير[3].

ومن الوظائف الإشرافية التي دخلت في إطار الحسبة بالحجاز "ناظر جدة"[4]، وكان يسند إليه أمر قضائها وحسبتها[5]، والناظر من كبار الموظفين ورؤساء الدواوين الذين شاركوا الوزير في تصريف أعماله وقد تعددت ألقاب النظار حسب الأعمال المُوكلة إليهم، فـ "ناظر المال" هو الذي

---

(1) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج2 ص 718. ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 335.

(2) ابن بطوطة: رحلته، ص 146.

(3) الفاسي: العقد الثمين، ج3 ص 288 -392. أبو المحاسن: الضوء اللامع، ج3 ص 31. ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 159 -160.

(4) ابن حجر: إنباء الغمر، ج3 ص 434. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 368.

(5) المقريزي: السلوك، ج3 ص973.



يتحدث في أمر تحصيل المال وصرف النفقات والكلف[1]، و"ناظر الجيش: يتحدث في اموال الجيوش وحساباتها، و"ناظر الخاص" ينظر فيما هو خاص بأموال السلطان[2]، وهو يجمع بين السلطتين التنفيذية والاستشارية فيتحدث عن مجموع الأمر في الخاص بنفسه، وفي العام يؤخذ رأيه فيه وهو يشبه الوزير من السلطان وإليه تدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين[3].

وفي جدة كان يجمع أحيانا بين وظيفة ناظر جدة ومباشرة الديوان[4] فيها والمباشر هو الموظف الإداري في الديوان ومباشرو الختم من الوظائف التي استحدثت في العصر المملوكي ومهمتهم استيفاء المكوس النوعية على البضائع المصدرة والمستوردة ورسوم الديوان وغيرها، ولمنع غش السلع، وهم أشبه بموظفي الجمارك في العصر الحاضر فهم يقومون بمراقبة السلع ويقدرون المكوس التي تختلف باختلاف الأموال ثم يختمون حمولات البضائع بخاتم خاص للدلالة على فحصها وسلامتها[5].

وفي مكة كانت الحسبة على التجار قائمة من خلال هيئات مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية ومنع الغش والتدليس كما يحدث في كل مركز تجاري هام، وكان رئيسها يختار من بين كبار التجار الذين لهم باع واسع في دنيا المال والنقود، ومداخلة الدولة وكان يعرف برئيس التجار أو كبير التجار أو الشيخ أو الزعيم[6].

---

(1) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ص 132.

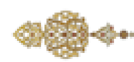
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5 ص 465- 466.

(3) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ص 131 -132.

(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ص 368.

(5) المقريزي: السلوك، ج2 ص439.

(6) الفاسي: العقد الثمين، ج6 ص 106 -107، 229 -230. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج16 ص 353.



وفي "ديوان جدة" كان هنالك موظف قائمة بالحسبة ومهمته التفتيش على الديوان ومراجعة حساباته ويعرف بالشاه[1].

وكانت هنالك حسبة على "الكارمية" وهم أكبر دعائم البناء الاقتصادي في البحر الأحمر، كانت لهم هيئة إشرافية خاصة تابعة لناظر الخاص، وذلك لكثرة مصالحهم التجارية، إلا أنها قد تنفرد أحيانا عن نظر الخاص حسب مقتضى الحال وحسب ما يراه السلطان. على أن وظيفة "نظر البحار الكارمي" تكاد تتفق مع مراحل تطورهم وازدهار تجارتهم وقدرتهم على تمويل الدولة، ولذلك كان من الضروري وضع جهاز يعني بتنظيمهم الإداري والتجاري في الحجاز[2]، وكان من اختصاص هذه الوظيفة أيضا تولي أمر مقايضات البهار ومكس التوابل الواردة للطور من ميناء جدة[3].

وعندما زادت الموارد التجارية للكارم إلى الحد الذي جعل استثماراتهم واسعة النطاق استحدث وظيفة "مستوفي البهار والكارم" لتنظيم جباية الضرائب منهم ومراقبة وارداتهم من مخازن تصريفهم في اليمن وعدن ومكة وجدة وللإشراف على منشآتهم التجارية من خانات وفنادق وتسهيل معاملاتهم، وعدا ذلك كانت هنالك إدارات أخرى مهمتها الإشراف التجاري على الكارمية، مثل وظيفة المراقب، ووظيفة المفتش، ووظيفة محصل الزكاة، وفي إطار رعاية مصالح الكارمية وجدت وظيفة المتحدث لتكون همزة الوصل بين الكارمية والسلطان[4].

---

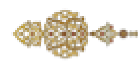
(1) المقريزي: السلوك، ج1 ص105.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص 32.

(3) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1894م، ص 19.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص 32.





7- الجمع بين الحسبة وغيرها من الوظائف:-

فمن نماذج الجمع بين وظيفة الحسبة مع غيرها من الوظائف، تولي القاضي عز الدين محمد بن أحمد بن محمد بن احمد بن عبد العزيز النويري، حيث تولى سنة (799هـ/ 1396م) حسبة مكة مع القضاء والخطابة ونظارة المسجد الحرام حتى توفي عام (820هـ/ 1417م)[1].

وقد تخلل فترة تولي هذا الشيخ تنافس على هذا المنصب مع القاضي جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة[2]. والشيخ محمد بن أحمد بن الضياء الحنفي الذي تولى الحسبة بمكة عام (827هـ/ 1423م) إضافة إلى ما كان يشغله من منصب القضاء، واستمر إلى عام (830هـ/ 1426م)[3].

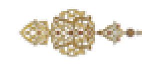
---

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 202. ابن حجر: إنباء الغمر، ج7 ص 157. السخاوي: الضوء اللامع، ج8 ص 92. المقريزي: السلوك، ج6 ص 372.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج7 ص 288. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج7 ص 147. السخاوي: الضوء اللامع، ج7 ص 45.

(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 54، 335. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 609. السخاوي: الضوء اللامع، ج9 ص 214.





الفصل الثاني
دور المُحتسب في الحياة العامة بمكة والمدينة

قام المُحتسب بالحجاز بأعمال عديدة هدفها المحافظة على التعاليم الإسلامية التي تحفظ حق الناس في الحياة بأمن واطمئنان ومنع صور الظلم المتعددة، ومنها: منع البيع والشراء في السلع الضرورية من قبل بعض الأفراد الذين يؤدي بيعهم وشراؤهم إلى ظهور غلاء فاحش يتضرر به الإنسان العادي، ومثل ذلك منع المحتسب للمصريين من البيع والشراء في الحب عام (899هـ/ 1493م) بمكة المكرمة لما يسببه عملهم من ضرر بارتفاع سعر الحب.

أيضا شارك المحتسب في الدفاع عن أمن الناس بمكة المكرمة ومن ذلك استشهاد المحتسب آصباي في معركة للدفاع عن مكة عندما هاجمها الشريف هزاع عام (907هـ/ 1501م).

هذا بالإضافة إلى مراقبة المكاييل والموازين ومعاقبة من ينقصها[1]، والإشراف على نظافة الطرق من المخلفات ومعاقبة من يلوث الشوارع بالقمامة[2].

أيضا حضور إقامة الحدود ومعاقبة الخارجين على الآداب الإسلامية، ومراقبة العملة، التي يتعامل بها الناس في البيع والشراء، ومنع ما تراه الدولة ما ليس له فائدة ويضر بالناس[3]. بالإضافة إلى جمع الأموال التي تفرضها الدولة على البضائع التي تباع في الأسواق وخارجها[4].

كان القاضي يوكل إليه منصب الحسبة مع مناصب أخرى مثل خطابة المسجد الحرام ونظر الأوقاف بمكة المكرمة، ولم تكن هذه المناصب مرتبطة دائما بمنصب القضاء فأحيانا يُعين في كل منصب موظف مختص[1].

---

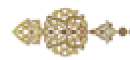
(1) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 427.

(2) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 318، ج2 ص 684. أحمد المراغي: الحسبة، (مجلة نور الإسلام، العدد: 8)، ص 693.

(3) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج2 ص 670.

(4) ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 231.





ومن الذين تولوا هذه المناصب مجتمعة القاضي جلال الدين أبو السعادات وذلك عام (830هـ/ 1426م)[2]، والقاضي شهاب الدين أحمد بن ظهيرة[3]، والقاضي أبو الفضل محمد بن أحمد النويري[4]، والقاضي محب الدين أحمد بن أبي الفضل محمد بن أحمد النويري[5]، والقاضي جمال الدين بن ظهيرة[6].

1- تتبع أموال الأوقاف:-

كما كان يقوم بتتبع أموال الأوقاف التي وقفت على أعمال البر بمكة والبلاد الأخرى مثل الهند، ومصر وإيران وأموال التجار الذين يموتون خارج مكة وهم من أهلها.

ومن ذلك توكيل القاضي برهان الدين بن ظهيرة الشيخ أحمد[7] بن عطية بن ظهيرة في قبض أموال الأوقاف التي بالهند لأعمال البر بمكة، ووكل علي[1] بن أحمد بن حسن البصري في قبض مال ابن الحموي بهرمز[2].

---

(1) ابن فهد: الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، (1421هـ/ 2000م)، ج1 ص 56.

(2) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 638.

(3) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 345.

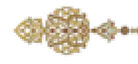
(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 358. الفاسي: العقد الثمين، ج3 ص 32.

(5) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج6 ص 357. أبو المحاسن: الدليل الشافي، ج1 ص 74. الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 79.

(6) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 448.

(7) هو أحمد بن عطية بن ظهيرة القرشي المكي الحنبلي ولد عام (855هـ/ 1451م)، أجاز له عدد من العلماء دخل القاهرة والهند وحصل له من ملوكها مال، وكله خاله القاضي برهان الدين بن ظهيرة في قبض ما هنالك من أوقاف، وكان عنده حشمة، وأقدام، توفي بمكة عام (885هـ/ 1480م).

ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 957.



2- حفظ أموال الأيتام:-

ومن مهامه حفظ أموال الأيتام الذي ليس لهم أولياء حتى يبلغوا سن الرشد والبحث عنها واستخلاصها[3].

3- توزيع أموال الصدقات:-

ومن المهام التي كان يقوم بها توزيع أموال الصدقات التي يقدمها الموسرون من الأمراء والسلاطين والتجار، ويأتمنون عليها قاضي مكة في تفريقها على من يراه أهلا لأخذها، وذلك لثقتهم في أمانة القاضي ونزاهته.

ومن ذلك توزيع نجم الدين[4] الطبري قاضي مكة للصدقة التي تبرع بها كريم الدين[5] الكبير وكيل الناصر محمد بن قلاوون فقد فرق مبلغا كبيرا بلغ 300 ألف درهم[6].

---

(1) هو علي بن أحمد بن حسن البصري المشهدي نزيل مكة الشهير بالمغيري التاجر نور الدين كان تاجرًا يسافر للهند وكله القاضي الشافعي برهان الدين بن ظهيرة في قبض مال ابن الحموي بهرمز، دخل مصر وغيرها، وتوفي بمكة عام (878هـ/ 1473م). ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 981.

(2) ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 759، 981.

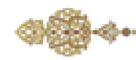
(3) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 451.

(4) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطبري، نجم الدين أبو علي، ولي قضاء مكة بعد والده عام (694هـ/ 1294م) فحمدت سيرته، واستمر إلى أن مات عام (730ه/ 1329م)، وكانت ولايته من قبل الشريف محمد بن أبي نمي، سمع من عدد من العلماء، وبرع في الفقه، وانتهت إليه رئاسة الفتوى بمكة.

ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4 ص 101. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج6 ص 94.

(5) هو عبد الكريم بن هبة الله بن السديد المصري القاضي كريم الدين الكبير أبو الفضل، وكيل السلطان ومدبر الدولة الناصرية أسلم كهلا أيام بيبرس الجاشنكير، تقدم عند الناصر وأحبه حتى صارت خزائنه كلها في تسلمه، قتل عام (722هـ/ 1322م). ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج2 ص 401.

(6) الفاسي: العقد الثمين، ج5 ص 243. ابن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 272.



وفرق القاضي الشافعي صلاح الدين[1] بن ظهيرة صدقة تبرع بها السيد بركات بن محمد بن حسن بن عجلان بلغت 362 دينارًا وذلك عام (914هـ/ 1508م)[2].

4- الحسبة على التنزه:-

كانت التنزه يأتي من أهل الحجاز بالعصر المملوكي، دونما قيود تذكر على ذلك، وليس كما كان الحال بمصر في العصر المملوكي، من وضع قيود صارمة حول هذا الجانب.

فكان أهل المدينة يخرجون إلى ضواحي المدينة للنزهة، ويُذكر أن الناس يخرجون للنزهة يومي الثلاثاء والجمعة بعد صلاة العصر ويسمونها مقيال أو القائلة[3]، ومن أبرز المتنزهات وادي العقيق، ووادي قناة[4].

5- الحسبة على اتباع النساء الجنائز:-

بينما منع المحتسب النساء بمصر من اتباع الجنائز، كان على نقيضه بالحجاز، فكان من العادات الدينية الغربية وغير المعهودة في صدر الإسلام أن النساء يتبعن الجنائز كما حدث في جنازة الشيخ أو الغمر الطنجي في عام (718هـ/ 1318م)[5]، وسار خلفها النساء دونما منع أو نهر من محتسب أو قيم عليهم.

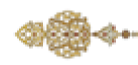
(1) هو قاضي القضاة صلاح الدين محمد بن أبي السعود بن إبراهيم الشيخ الإمام المكي الشافعي قاضي مكة، سجنه السلطان الغوري بمصر من غير جرم طمعا في مال يأخذه منه وأفرج عنه السلطان سليم العثماني بعد أن أسقط دولة المماليك، وتوفي عام (926هـ/ 1519م). ابن العماد: شذرات الذهب، ج8 ص 148.

(2) ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 210.

(3) العياشي: رحلته، تحقيق: سعيد الفاضلي-سليمان القرشي، دار السويدي، ط1، 2006م، ص 117، البتنوني: الرحلة الحجازية، القاهرة، 1329هـ، ص 259-260.

(4) العياشي: رحلته، ص 168 -172.

(5) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتعزية المجاور، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، 2013م، ص 52.



6- الحسبة على البدع والخرافات:-

مارس الفقهاء الحسبة على المجتمع بالحجاز لنهرهم على ما يصدر منهم من بدع وخرافات، من ذلك ما فعله الفقيه زين الدين أحمد بن محمد بن علي المعروف بـ "ابن حنا المصري"، بالمدينة عام (701هـ/ 1301م) من خلعه الجزعة التي كان الناس يتبركون بها، وكان فقيها دينا رئيسا[1]. ويذكر المطري في "التعريف"[2] أن هذه الجزعة تقع في المحرب القبلي المقابل للمصلى في المسجد النبوي، وذكرها ابن جبير في رحلته بقوله: "وفي أعلاه داخل المحراب مسمار مثبت في جداره فيه شبه حق صغير لا يعرف من أي شيء هو، ويزعم أنه كان كأس كسرى"[3].

وذكر ذلك البلوي في "تاج المفرق" بقوله: "وبإزاء الجهة القبلية عود يقال إنه مطبق على بقية الجذع الذي حن للنبي -صلى الله عليه وسلم- وقطعة منه في وسط العمود ظاهرة يقبلها الناس ويتبركون بلمسها ومسح خدودهم فيها"[4].

وأورد السمهودي: "أنه كان يجتمع إليها الرجال والنساء، ويقال: هذه خرزة فاطمة بنت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكانت علاية لا تنال بالأيدي، فتقف المرأة لصاحبتها حتى ترقى على ظهرها وكتفيها حتى تصل إليها فربما وقعت المرأة وانكشفت عورتها، وربما وقعتا معا"[5]، فلما جاور الفقيه ابن حنا المصري بالمدينة عام (701هـ/ 1301م) "رأى ذلك، فاستعظمه وأمر بقلع

---

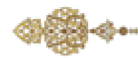
(1) السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م، ج1 ص 241.

(2) جمال الدين المطري: التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، تحقيق: محمد عبد المحسن الخيال، منشورات أسعد الحسيني، المدينة المنورة، (1372هـ/1952م)، ص 35.

(3) ابن جبير: رحلته، ص 172.

(4) ابن عيسى البلوي: تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق: الحسن بن محمد السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي، المحمدية، المغرب، (د.ت)، ص 286.

(5) السمهودي: وفاء الوفا، ج1 ص 373.



الجزعة، فقلعت"[1]. وقام أيضا بقلع بدعة العروة الوثقى بالمسجد الحرام بمكة، التي كان يقال لها "سرة الدنيا"[2].

7- الحسبة على المُخالفين لمذهب أهل السنة:-

مارس المُحتسبين من القضاة بقوة بإيعاز من سلاطين المماليك التصدي للمذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة بالحجاز، ونجد أن مذهب الإمامية الشيعي الذي انتشر في العهدين الفاطمي والأيوبي بين الأشراف والعامة، وبخاصة الفلاحين من أهل المدينة بشكل خاص أخذ بالانحسار التدريجي، ابتداء من (أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي)، مع بقاء أتباعه ومعتنقيه دونما نفوذ يذكر.

ويعود الضعف للإرادة السياسية لدولة المماليك، التي عملت على تعزيز مكانة أهل السنة في المدينة؛ بإرسال المحتسبين على ذلك من القضاة والخطباء والأئمة؛ فنجد أن القاضي شرف الدين أبي الفتح محمد الشافعي المعروف بابن الأميوطي (ت745هـ/ 1344م)[3]، قد تصدى للشيعة، وأضعف شوكتهم، وكان كما يقول ابن فرحون[4] فيه "شدة على الأشراف، له هيبة عظيمة، ساقهم المر وأذاقهم الصبر، وأم سطوته على الإمامية وتوبيخه لهم في المحافل وسبهم على المنبر فأمر مشهور، لا يحتاج إلى وصف، ولا تكاد السنين تبيد ذكره، وكان إذا قام في الأمر لا يرجع عنه ولو خوف في عاقبته وكان متمسكا بالسنة، يتبع أشدها ويحمل نفسه على أشقها".

كما شارك بعض المجاورين في التصدي لمذهب الإمامية، ومحاولة إضعافه، ومن هؤلاء الصاحب زين الدين أحمد بن محمد بن علي المعروف بابن حنا المصري (ت 704هـ/ 1304م)[5]؛

(1) السخاوي: المصدر نفسه، ج1 ص 241، السمهودي: وفاء الوفا، ج10 ص 373

(2) نجم الدين ابن فهد المكي: إتحاف الورى بأخبار أم القرى، ج3 ص 133.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4 ص 276.

(4) ابن فرحون: النصيحة، ص 90-91.

(5) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1 ص 303.



الذي تصدى لفقهاء الشيعة وقضاتهم من آل سنان والقيشانيين فهابوا كما يقول ابن فرحون[1] "مكانه من السلطان، وأذعنوا، واستعملوا التقية، حتى رجعوا فيما زعموا كلهم سنية".

ويتجلى من ذلك أن لهيبة الدولة المملوكية ونفوذ علمائها أثرا كبيرا في إضعاف شأن فقهاء الإمامية.

كما تولى أمراء المدينة الحسبة على هذا الجانب؛ فمن دراسة الأحوال السياسية والمذهبية، يتضح أن اغلب الحسينيين في المدينة من أمرائها وأعيانها كانوا إمامية المذهب، غير أن بعضهم مال إلى مذهب أهل السنة والجماعة، وعمل على إعادة النشاط إليهم وتمكينهم في بعض فترات ضعفهم.

فأمير المدينة سعد بن ثابت بن جماز الذي تولى منصب الإمارة سنة (750هـ/ 1349م) فقد وصف بأنه كان في دولته من أحسن الأمراء سيرة وشجاعة، وافر الحشمة ناصرا للسنة قامعا للبدعة متخلقا بذلك، مستجلبا رضى السلطنة[2] المملوكية. كما منع آل سنان قضاة الإمامية من التعرض للأحكام وعقد الأنكحة، وفوض الأمر جميعه للمحتسبين من قضاة أهل السنة[3].

يتضح من ذلك؛ أنه إضافة إلى ميل أمير المدينة لأهل السنة فإن تلك السياسة التي اتبعها كانت رغبة أيضا في إرضاء السلطة المملوكية التي تدعم أهل السنة، وربما ينظر لهذا التوجه رغبته في الاحتفاظ بمنصبه، وارتباطه بعلاقة ودية مع السلطة المملوكية، في القاهرة.

كما نلحظ اقتصار القضاء على شخص واحد هو القاضي الشافعي، وحتى عقود الأنكحة فوض أمرها لأهل السنة، حيث أمر الشريف سعد؛ بأن "ينادى في المدينة وأسواقها جهارا نهارا، ألا

(1) ابن فرحون: النصيحة، ص 8. السمهودي: وفاء الوفا، ص 143. السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 241.

(2) ابن فرحون: النصيحة، ص 109، الفيروز آبادي: المغانم المطابة في معالم طابة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة، ط1، 1389هـ، ص 242. السخاوي: التحفة اللطيفة، ج2 ص 126.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2 ص 228. السخاوي: التحفة اللطيفة، ج2 ص 126.



يحكم في المدينة إلا القاضي الشافعي، ومن فعل فقد وطن جراف منهارا، فبطل أمر الشيعة ونهيهم بالكلية وظهر على الكلية وهنهم ورهبهم"[1].

من الواضح أن حصر القضاء في القاضي الشافعي؛ كان القصد منه إرضاء السلطنة المملوكية أيضا، والتي كان للقاضي الشافعي منزلة كبيرة لديها، في دار السلطنة المملوكية بالقاهرة، وربما كانت الأحكام منوطة بالقضاة الشافعية بمصر، غير أن هذا لا يعني عدم وجود قضاة وأتباع للمذاهب الأخرى.

ويذكر ابن فرحون في "الديباج"[2] "أنه بهمة وسياسة عبد الله بن فرحون أزال الله تعالى أحكام الطائفة الإمامية من المدينة فعزلت قضاتهم، وانكسرت شوكتهم وخمدت نارهم"، ابتداء من عام (746هـ/ 1345م) "بعد أن سعى في عزل قضاتهم فارتفع نتيجة لذلك شأن أهل السنة وعلا أمرهم"[3].

ونتيجة لجهود السلطنة المملوكية، وفقهاء المذاهب الأخرى، والمجاورين، نجد أن نفوذ المذهب الإمامي بدأ في الانحسار خلال القرن الثامن الهجري؛ ابتداء من نزع الوظائف الدينية منهم، وانتهاءً بنشر تدريس فقه مذاهب أهل السنة في المساجد والمدارس والأربطة.

كما يمكن القول: إن المذهب الشافعي كانت له الغلبة طوال العصر المملوكي؛ بفضل دعم السلطنة المملوكية لهذا المذهب باعتباره المذهب الرسمي للدولة، وتشجيع تدريسه، ودعم فقهائه، وقضاته مما يجعله المذهب شبه الرسمي في المدينة خلال العصر المملوكي.

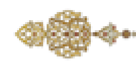
---

(1) الفيروز آبادي: المغانم المطابة، ص 242. السخاوي: المصدر نفسه، ج2 ص 126

(2) ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1972، ج1 ص 456.

(3) ابن فرحون: المصدر نفسه، ج1 ص 457.





8- حسبة سلاطين المماليك على الأمراء ونوابهم بمكة والمدينة:-

من المهم التأكيد على أن الحسبة بالحجاز لم تقتصر على القضاة فحسب بل قام بها الأمراء والسلاطين ونوابهم ووكلاؤهم، وكان السلاطين يحرصون كل الحرص على اختيار أفضلهم وأحسنهم سياسة، وخاصة أولئك الماهرين في الحفاظ على أمن التجارة بالحجاز والطرق التجارية.

فحينما كانت إمارة مكة في يد الشريف أحمد بن عجلان (774-788هـ) والذي أحبه التجار وذاع صيته في الآفاق صيت عدله ومعاملته للتجار "فقد كان أعيان البلاد الشاسعة في العراق والهند يحبونه لطيب الثناء عليه ويهادونه"، وبعد وفاته لم يستطع عنان بن مغامس ضبط الأمور في مكة بعد وفاة أحمد بن عجلان، وكان من الطبيعي ألا يرضى الوضع المضطرب في مكة وجدة سلاطين المماليك فعزل السلطان برقوق عنانا وولي إمارة مكة لعلي بن عجلان عام (789هـ/ 1387م) وأعانه بعسكر جيد لإقرار الأوضاع في الحجاز.

وكانت ولاية الإمارة تأتي مشتركة أحيانا بقرار من السلطان المملوكي، وإذا ما وجد مقصرا منهم كانت الحاجة أدعى بفصل واحد منهم لأسباب ترتبط بضعفه وعدم قدرته على إحكام الأمور، ونجد أنه عندما اشترك عنان مع علي عام (792هـ/ 1389م) في إمارة مكة عانى التجار كثيرا من نوابهما وقل الأمن بمكة وكثر النهب وسرقة الأموال واقتضى الأمر تدخل السلطان المملوكي فاستعدى عنانا وعليا إلى مصر فلما حضرا قرب السلطان عليا وأنعم عليه بالمال والغلال والخيل كما أحسن إليه كبار رجال الدولة في مصر وعاد عام (794هـ/ 1391م) ومعه تقليد بإمارة مكة منفردا ومعه من الخيل ومائة من المماليك للمساعدة في إعادة الهدوء والاستقرار في مكة.

كانت الحسبة على الأمراء بمكة تقع في أيدي سلاطين المماليك مباشرة، من حيث اختيارهم وكذلك انتزاع السلطة من أمير وإعطائها لآخر، والاختيار على أساس شروط يأتي في مقدمتها القوة والقدرة على السيطرة على الأمور بالبلاد؛ فبعد مقتل على بن عجلان وتصاعد الاضطرابات في مكة وجد السلطان برقوق أن حسن بن عجلان هو الرجل القوي الذي يمكن الاعتماد عليه في إعادة



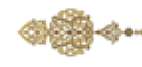
الأمور إلى نصابها وكان مسجونًا بمصر فأطلق سراحه وقلده الإمارة عام (798هـ)، واشترط عليه المحافظة على الأمن ورعاية التجار والحجاج وتسهيل كل ما يتصل بشئونهم[1]. وكان هذا الإجراء متبعًا من سلاطين المماليك منذ أيام الظاهر بيبرس حرمة للمكان وتأمينا للتجار.

ومن الإنصاف أن يذكر أن سلاطين المماليك كانوا حريصين على استتباب الأمن بمكة وما استهدفت القوة التي كانوا يرسلونها إلا لتهدئة الأحوال في بيت الله الحرام وإقرار الأمن والعدل في ربوعه[2]، وتأمين طرق الحج والتجارة التي كانت بؤرتها مكة كما أسهموا كثيرا في انقاذ مكة من الأزمات الاقتصادية التي تعرضت البلاد إليها فأنفقوا الأموال الطائلة وأرسلوا الغلال والأرزاق والهبات لأهل مكة والمجاورين.

---

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج4 ص 87 -88. علي حسين سليمان: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، جامعة القاهرة، 1393هـ، ص 44.

(2) الطبري: إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق: محسن محمد سليم، دار الكتاب الجامعي، مكة المكرمة، (د.ت)، ص 29.



الفصل الثالث
الحسبة على الوظائف الدينية بمكة والمدينة

1- الإمامة والخطابة بالمسجد النبوي:-

اشترط في الحسبة -في كثير من الأحيان- على من يتولى الوظائف الدينية بالحجاز في العصر المملوكي أن يكون شافعي المذهب، ومن تلك الوظائف **"الإمامة والخطابة بالمسجد النبوي"**، وكانت الحسبة تدور حولها في الرقابة على تعدد الأئمة.

ففي العصر المملوكي كانت مقتصرة على الشافعية دون غيرهم، بعد أن كانت من قبل في العصرين الفاطمي والأيوبي بأيدي الشيعة الإمامية. إلا أنه في أوائل العصر المملوكي كان هنالك إمام شافعي المذهب يؤدي الصلاة بالناس أمام المحراب العثماني[1].

استمر هذا الوضع حتى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري حين سعى طوغان شيخ الأحمدي في إحداث محراب للحنفية أثناء سلطة السلطان المملوكي الأشرف أبو النصر سيف الدين إينال العلائي غير أن خطوته تلك لم تحقق النجاح في البداية؛ بسبب معارضة أهل المدينة لتعدد أئمة المسجد النبوي، وقد ساند هذه المعارضة أحد وزراء الدولة المملوكية وهو جمال الدين يوسف "ناظر الخاص" غير أن وفاة جمال الدين أضعف تلك المعارضة، فتمكن طوغان من الحصول على موافقة السلطان، فصدرت المراسيم السلطانية عام (861هـ/ 1456م) بإحداث محراب للحنفية إلى جانب محراب الشافعية[2].

ويرى السمهودي[3] أن حالة تعدد الأئمة في الحرم النبوي قد انتقلت إليه من الحرم المكي. وقد تولى إمامة المقام الحنفي عدد من الفقهاء، وبخاصة من أسرة الخجندي، فكان أول إمام حنفي

(1) السمهودي: وفاء الوفا، ج2 ص 683.

(2) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج2 ص 267، السخاوي: الضوء اللامع، ج6 ص 245.

(3) السمهودي: وفاء الوفا، ج2 ص 683.





هو شمس الدين محمد بن إبراهيم بن أحمد الخجندي، واستمر في هذه الوظيفة حتى وفاته سنة (870هـ/ 1465م)[1]. على أنه خلال العصر المملوكي كان الإمام الأصلي للمسجد النبوي شافعي المذهب، وكثيرًا ما جمع إليه الخطابة أيضا.

وقامت الحسبة على وضع شروط لمن يتولى منصب الخطابة من معرفة الفرائض والقراءات، وإذا لم تتوفر هذه الشروط استُعفي من هذه الوظيفة.

من ذلك ما حدث عام (682هـ/ 1283م) إذ نزعت الخطابة من آل سنان في عهد السلطان المملوكي المنصور سيف الدين قلاوون الصالحي (678-689هـ/ 1279-1290م)[2]، وعين لها الشيخ سراج الدين عمر بن أحمد الخضري الشافعي، فقدم إلى المدينة من مصر، وجمع بين الإمامة والخطابة، ثم عزل لفترة وجيزة، وعين مكانه شمس الدين الحلبي، ثم شرف الدين السنجاري.

ثم أعيد السراج لمنصبي الخطابة والإمامة، واستمر بها قرابة أربعين عاما، ثم وافاه الأجل، وهو في طريقه إلى مصر للتداوي عام (726هـ/ 1325م)، ثم تولى الخطابة والإمامة بعد وفاة السراج البهاء بن سلامة المصري، واستمر في منصبه مدة سنتين فاستعفي لكونه كما يقول السخاوي "لم ير نفسه أهلا لما شرطه الواقف من معرفة الفرائض والقراءات"[3].

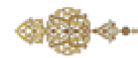
ومن الواضح أيضًا أن أغلب الأئمة في المسجد كانوا شافعية المذهب؛ ويتضح ذلك أن عددا كبيرا منهم كانوا ينتمون إلى الأسر العلمية المعروفة بالمدينة ومنها المطري، وابن صالح، والكازروني، وكلها أسر ينتمي علماؤها وأفرادها إلى المذهب الشافعي، إضافة إلى الأئمة الأحناف

---

(1) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج2 ص 243، ج3 ص 450 -452، السخاوي: الضوء اللامع، ج6 ص 245.

(2) المقريزي: السلوك، ج1 ص 633 -857، ستانلي لين بول: الدول الإسلامية، ترجمة: دهمان، مطبعة الملاح، دمشق، ط1، 1974م، ج1 ص 172.

(3) نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 90. السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 54.



الذين تولوا إمامة المقام الحنفي كما تمت الإشارة إلى ذلك، غير أنه لم يعثر فيما تم الاطلاع عليه من مصادر، ما يشير إلى وجود إمام للمالكية أو الحنابلة في المدينة خلال العصر المملوكي.

2- الحسبة على "خُدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة":-

ومن الوظائف الهامة التي قامت الحسبة عليها وظيفة **"خدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة"**، ووضعت لها ضوابط وشكل مُخصص، وتعد خدمة المسجد النبوي والحجرة الشريفة من أجل الخدمات التي كان يطمح إليها الكثير من المسلمين، تقربًا إلى الله عز وجل.

على أن تنظيم الخدمة بالشكل الذي أصبحت عليه في العصر المملوكي، لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، حيث أصبح للخدام شيخ يأتمرون بأمره[1]، ومشيخة تنظم شؤونهم، وكان يطلق على هذا الشيخ "شيخ الخدام"، وكان هو المسؤول القائم بأعمال الحسبة على هذه الوظيفة.

ونظرًا لأهمية المشيخة فإن تعيين هذا المُحتسب "شيخ الخدام" في العصر المملوكي يأتي مباشرة من السلطان المملوكي في القاهرة، حيث يتم تعيينه بمرسوم منه ويوضح القلقشندي الطريقة التي يتم بها التعيين بقوله: "وقد جرت العادة أن يكون له خادم من الخصيان المعبر عنهم بالطواشية، يعين لذلك من الأبواب السلطانية، ويكتب له توقيع في قطع الثلث "المجلس السامي"[2].

وقد عبر أحد الرحالة عن السبب في اختيار وقف هذه الفئة لخدمة الحرم بقوله: "واختاروا وقف الخصي دون غيره، لكونه أطهر وأنزه وأكثر فراغا من الأشغال، إذ لا أهل له ولا ولد مشتغل بهم، وهو أبعد من دنس الجنابة ومباشرة النساء"[3].

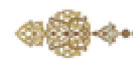
---

(1) أبي بكر العبدري الميورقي: بهجة المحافل في بعض فضائل الطائف و وج، تحقيق: إبراهيم محمد زيد، الطائف، ط1، (1404هـ/ 1984م)، ص 34.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج12 ص 260.

(3) العياشي: رحلته، ص 230.





وعن مكانة هؤلاء المُحتسبين من شيوخ الخدام يتحدث ابن إياس[1]، فيقول: "وكان إذا قدم على الملوك يقومون له، ويجلسونه إلى جانبهم، ويتبركون به، لقرب عهده من تلك الأماكن الشريفة".

ومن شيوخ الخدام، الذين كانت لهم مكانة ووجاهة واحترام، لدى سلاطين المماليك، افتخار الدين ياقوت بن عبد الله الخزنداري الرسولي، الذي تولى مشيخة الخدام عام (758هـ/ 1356م).

وذكر ابن فرحون أنه كان "من المشايخ الرؤساء، لم يقم أحد بحرمة المنصب مثله، من أكمل الناس عقلا، وأعظمهم حرمة، مع التدين وعبادة وورع، ذكر أنه خدم الملوك بالديار المصرية مدة خمس وعشرين سنة"[2]، "كما وصف أنه كان من أعيان الخدام، له وجاهة في الدول وثروة كبيرة"[3].

ووردت أول إشارة لشيخ الخدام القائم بأعمال الحسبة في هذه الوظيفة بالعصر المملوكي عام (666هـ/ 1267م)، حين تحدث المقريزي عن شيخ الخدام بدر الدين الشهابي، وفي العام التالي (667هـ/ 1268م) ورد أن السلطان المملوكي الظاهر بيبرس "قد أنعم على شيخ الخدام بالحجرة الشريفة الطواشي جمال الدين محسن الصالحي بمائتي ألف درهم"[4].

كان النظام المُتبع في مشيخة الخدام في العصر المملوكي منحصر في: المراتب، الوظائف أو الأعمال التي يمارسها العاملون في المشيخة، طريق التعيين والعزل.

وبالإضافة إلى الخدام وشيخهم ذكر السخاوي المباشرين وهم المسؤولون عما بداخل المسجد من مال، وقناديل وزيت، وشمع وآلات وغيرها وكان عددهم أربعة، والبطالين[5]، وهم

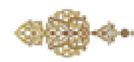
(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1 ص 243.

(2) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 20.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج11 ص 202. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5 ص 184.

(4) المقريزي: السلوك، ج1 ص 580، المقريزي: الذهب المسبوك، ص 88 -89.

(5) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج2 ص 243، ج1 ص 65.



الذين لا يعملون داخل المسجد وإنما يكلفون "بالأعمال الممتهنة، ولا يجلسون مع الأكابر في الدكة إنما يجلسون خارجها، ويطلق على الخدام الأربعين خبزيا، منهم ستة عشر بوابا للحجرة المطهرة، أما البطالون فعددهم أربعون أيضا، كلما مات واحد من الأربعين الخبزية، جلس محله واحد من الأربعين البطالين "(1).

وكانت الوظائف التي يقوم بها العاملون في مشيخة الخدام وهي "حفظ المسجد نهارا، ومباشرة قفل أبوابه، والمبيت فيه لحراسته، وتنزيل القناديل وتعليقها للتعمير والوقود، وغسلها أو مسحها، وإسراج ما يوقد منها سحرًا، والدوران بعد صلاة العشاء بالقناديل، لتفقد من يخشى من مبيته، ويرجعون عليه بالمنع، ولا يبيت فيه إلا الفراش لطفي القناديل وفتح الباب للمؤذن، وكنس المسجد والروضة، والحجرة كل جمعة، وعلوة خاصة، وفرش بساط أمير المدينة، ولبخور المسجد أيام الجمع خادم يخصه "(2).

كما كان لا يسمح للخدام بالدخول من باب جبريل بل يجب أن يدخلوا من الباب الآخر المجاور له فدخولهم من هذا الباب يمكن الشيخ أو نائبه من معرفة الوقت الذي دخل فيه الشخص المكلف بأداء الخدمة من بينهم(3).

ومن مشاهير شيوخ الخدام في الحجاز بالعصر المملوكي: شيخ الخدام عزيز الدولة الملقب العزيزي (ت 700هـ/ 1300م)(4)، وظهير الدين مختار الأشرفي (ت 723هـ/ 1323م)، وعز الدين دينار، وشيخ الخدام شبل الدولة كافور المظفري المعروف بالحريري (ت 711هـ/ 1311م)(1).

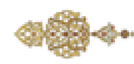
---

(1) الانصاري: تحفة، ص 56.

(2) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 63.

(3) عاصم حمدان علي حمدان: حارة الأغوات، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، (1413هـ/ 1992م)، ص 22.

(4) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج3 ص 187. الأنصاري: تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العرويسي المطوي، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، (1390هـ/1970م)، ص 57.



3- الحسبة على المؤذنين بالحرمين (البيت الحرام، والمسجد النبوي):-

قامت الحسبة أيضا على وظيفة **"المؤذن"**، وتعد من الوظائف الأساسية؛ لكون الأذان إشعارًا بدخول الصلاة، ونظرا للأهمية الدينية للمسجد النبوي والحرم المكي، فقد كان يتم اختيار القائمين بهذه الوظيفة اختيارا دقيقًا. واشترطت الحسبة على هذه الوظيفة أن يكون المؤذن من أهل التقى والصلاح ومن العارفين بكتاب الله والمواقيت.

وكان تعيين المؤذن وإقالته تصدر عن طريق القاضي الشافعي بمكة[2]، وأحيانا تكون من الأمير الباش[3] المقيم بمكة[4]. وكان عدد المؤذنين بالمسجد الحرام خمسة، أربعة مؤذنين في المآذن، والخامس رئيسهم على بئر زمزم[5].

وكان يشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة المعرفة بالأوقات، وفي أوائل العصر المملوكي لم يكن بالمدينة كما يقول ابن فرحون[6] "من يوثق به في معرفة الأوقات، وتحريها، فبعثوا لها من مصر ثلاثة؛ أحدهم والد الشيخ جمال الدين أحمد بن خلف، والثاني الشيخ إبراهيم والد محمد بن إبراهيم،

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3 ص 347.

(2) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 566. ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 130. السخاوي: الضوء اللامع، ج11 ص 100.

(3) الأمير الباش: هو رئيس العسكر المقيم بمكة من قبل السلطان صاحب مصر حيث جعل سلاطين المماليك مجموعة من الجند تقيم بمكة وجعلوا لهم رئيسا والباش اسم لوظيفة في العصر المملوكي تعني رئيس الجند، وذلك إذا كان عدد الجند مائة يكون رئيسهم باش. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، (1385هـ/1965م)، ج1 ص 293.

(4) عبد العزيز ابن فهد: بلوغ المرام، ج2 ص 559، 620.

(5) راشد القحطاني: أوقاف السلطان شعبان على الحرمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (1414هـ/1994م)، ص 235.

(6) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 62.



والثالث عز الدين المؤذن"، ويمكن ان نفهم من ذلك أن الثلاثة كانوا يتناوبون الأذان بالمسجد النبوي، أو يؤذن كل منهم بإحدى منارات المسجد.

ويذكر السخاوي[1] أن المؤذنين بالمدينة كان لهم رئيس يخضع لسلطة المحتسب، من أولئك إبراهيم بن محمد الحنبلي الذي أصبح رئيسا للمؤذنين.

4- الحسبة على الفراشين والبوابين:-

الفراشون هم القائمون على نظافة المسجد وفرشه، وقد حدد السخاوي عددهم في المسجد النبوي في عصره بأربعين شخصًا، كما حدد وظائفهم التي تتضمن "فرش الروضة، وجهة باب السلام شتاء وصيفا، وتزاد الروضة أيام الجمع، ونصب الستائر على الأبواب الأربعة للحجرة، والمحرابين النبوي والعثماني والمنبر، وكذا لأبواب المسجد، لكن في المهمات خاصة؛ كقدوم أمير المدينة، وفرش بساط شيخ الخدام، وحمل السناجق ونصبها، وإخراج الشمع في كل ليلة، ويزاد في رمضان. وَقم (تحفظه) داخل المسجد وخارج أبوابه كل جمعة، وتعمير القناديل نهارا وإسراجها مع المغرب، وإطفائها صباحا ومساء، وإخراج الزيت من الحاصل وإدخاله له، وفتح أبواب المسجد سحرًا "[2].

يتضح من النص السابق أن الفراشين كانت لهم مهمات كثيرة وعديدة داخل المسجد النبوي، ويعدون في أعمالهم مكملين لخدام المسجد النبوي، وهنالك بعض المهام التي يقومون بها ضمن أعمال خدام المسجد النبوي كتعمير القناديل وإسراجها[3].

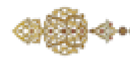
ويمكن القول إن الفراشين فئتان؛ فئة بأجر تمارس العمل من خلال وظيفة، وفئة تمارس العمل تطوعا، وربما يأخذ بعض الأجر على عمله ولكن ليس بصورة دائمة أو مستمرة.

---

(1) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 145.

(2) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 61.

(3) السخاوي: المصدر نفسه، ج1 ص 61.



وفي القرن الثامن الهجري تحدث ابن فرحون[1] عن اثني عشر فراشا مارسوا الخدمة تطوعا وبعضهم من طلبة العلم مثل: علي الحجار الفراش والشيخ عبد الله الخضري، وأحمد الأميني، وعلي بن ميمون، وسعيد الهندي، وعمير السوارقي، وعمر الفراس، ويوسف الصعيدي، الذي كان يلبس خطيب المسجد النبوي ثوب الخطابة.

ومن الفراشين الآخرين أيضا عبد الوهاب بن مسعود المخلص، وبردة الحا، وريحان، وأبو الفتح، ومحمد بن عمر الحنبلي[2]، ومن الفراشين القائمين على إيقاد القناديل والسرج علي بن محمد الحجار[3].

وقامت الحسبة على الفراشين بوضع شيوخ أو رؤساء لهم، يشرفون على تنظيم العمل في المسجد، وتحديد المهام التي يقوم بها كل شخص، ومن هؤلاء أحمد بن عبد الوهاب بن كرباجة، وعبد السلام بن أحمد المريس، الذي خلفه في مشيخة الفراشين محمد بن ضرغام السابقي، ثم خلفه في المشيخة محمد عمير الهلالي، والشهاب الحبيشي، وجميعهم في القرن التاسع الهجري[4].

وكان للفراشين أوقاف معلومة، يصرف ريعها عليهم، وكان وقفهم أواخر القرن التاسع الهجري تحت نظر شخص من مصر شافعي المذهب.

أما البوابون فهم القائمون على خدمة أبواب المسجد ومراقبة دخول وخروج المصلين منه، ومن هؤلاء عبد الله الزيلعي الذي كان بواب باب الرحمة أحد أبواب المسجد النبوي، وسليمان البواب بباب السلام، وأحمد بن أحمد اليماني ثم المدني البواب (ت 877هـ/ 1472م)[5].

(1) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 82.

(2) السخاوي: المصدر نفسه، ج1 ص 366، ج2 ص 72، 441، ج3 ص 113، 265، 695.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3 ص 198.

(4) السخاوي: المصدر نفسه، ج1 ص 61، 197، ج3 ص 5، 588، 700.

(5) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 267.



5- الحسبة على السقائين:-

وقامت الحسبة على السقائين بتزويد المسجد النبوي بالماء اللازم للشرب سواء من السقايات الموجودة داخل المسجد أو خارجه[1].

وكان السقاؤون يملؤون الدوارق بالماء ويضعونها أمام المصلين، ومن هؤلاء محمد السقا[2]، الذي لم يكن يأخذ أجرًا على عمله، ومن هؤلاء أيضا حسين بن علي بن رستم الشيرازي، وابناه حسن ومحمد اللذان خلفا أباهما في مهنة السقاية، وممن عمل أيضا بهذه المهنة بالحرم عبد الرحمن بن مبارك بن سعيد، ومحمد بن حسين العجمي[3].

6- الحسبة على التعليم في المكاتب والكتاتيب:-

اتخذت بالحجاز أماكن لتعليم الصبيان القرآن، والقراءة والكتابة، ومبادئ الحساب، وأطلق على تلك الأماكن الكتاتيب؛ وهو جمع كتاب، ويعني المكان الذي يتعلم فيه الصبيان، ومن اللغويين من يقول إن الكتاب هم الصبيان أنفسهم[4].

وقد اشترطت في تعلم الكتاب شروط ذكرت في كتب الحسبة[5]، وقد حددت تلك الشروط آداب المؤدب وما يأمر به المؤدب الصبي من الآداب وما يجري داخل المكتب والموضوعات

---

(1) ابن النجار: الدرة الثمينة في تاريخ المدينة، تحقيق: حسين محمد علي شكري، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، (د.ت)، ج2، ص 377.

(2) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 83.

(3) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 512، 478، ابن حجر الدرر الكامنة، ج 4 ص 48.

(4) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ص 256.
، الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحمن محمود، دار المعرفة، بيروت، (1399هـ/ 1979م)، ص 386.
، الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1407هـ/ 1987م)، ص 165.

(5) ابن الاخوة: معالم القربة، ص 260 -262.



التي تدرس[1]، ومنذ العصر الإسلامي المبكر لم يكن تعليم القرآن مقتصرا على الصغار فقط بل شمل الكبار أيضا[2]، ومهما يكن من أمر فقد استمر الكتاب يؤدي دوره التعليمي عبر العصور.

قامت الحسبة على الكتاتيب بالحجاز في العصر المملوكي، حيث بدأ من الكُتاب في المدينة وكان يمثل المرحلة الأولى التي تهيئ الصبي للانتقال إلى نظام الحلقة في المسجد النبوي أو إلى مؤسسات التعليم الأخرى كالرباط والمدرسة. وكانت الحسبة تطبق على القائم بتعليم الصبية وهو شخص يدعى المعلم أو المؤدب.

جدير بالإشارة أن الكتاتيب في العصر المملوكي بالحجاز كان الهدف من إنشائها في كثير من الأحيان تقوم على تعليم الأيتام، ولهذا السبب أقبل الخيرون على إقامتها وحبس الأوقاف عليها، وأطلق عليها مكاتب السبيل أو مكاتب الأيتام.

وكان القائمون على الأمر يجب عليهم ضرورة توفير هذه الكتاتيب، وقد وجدت إشارات عديدة حول وجود الكُتاب لتعليم الصبيان ومنها المكتب الذي أنشأه السلطان المملوكي "قايتباي" ضمن مرافق أخرى قام ببنائها في المدينة حول المسجد النبوي بعد إعادة إعماره في أعقاب الحريق الذي حصل له عام (886هـ/ 1481م)[3].

وكانت الحسبة تقوم أيضا على توفير المعلمين أو المؤدبين لتعليم الصبية وكذلك مراقبة أعمالهم خلال تعليمهم أو تأديبهم، ويشير السخاوي في "التحفة"[4] إلى أحدهم وهو محمد بن عبد الله السبتي (ت 720هـ/ 1320م)، الذي يعد من طلبة أبي عبد الله بن غصن القصري عالم القراءات في عصره بالمدينة، وقد ذكر أن بكتابه كان يحضر أكثر من مائة مُتعلم؛ ما بين صبي يقاع وصغير يراع.

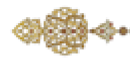
---

(1) ابن الحاج الفاسي: المدخل، ج2 ص 305 -334.

(2) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج2 ص 6.

(3) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج3 ص 410. السمهودي: وفاء الوفا، ج2 ص 644، حمد الجاسر: رسائل في تاريخ المدينة، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، (1392هـ/ 1972م)، ص 51.

(4) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج3 ص 617.



وكان لهذا المُعلم نظام خاص في هذا الكتاب، فقد رتبهم على شكل مجموعات، حسب المستوى العقلي والعمري، وجعل على كل مجموعة عريفًا، وكانت له فراسة وقدرة على التعامل مع الصبيان، كما استعمل الشدة في معاملتهم بالتخويف والتهديد، وقد تخرج على يديه عدد كبير من المجاورين[1].

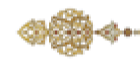
ورغم النهي عن تدريس القرآن في المسجد، فقد استمر تدريسه في المسجد النبوي، بل إن بعض المعلمين قاموا بتدريس القرآن للكبار والصغار على السواء، ومن هؤلاء عبد الحميد بن علي الموقاني[2]؛ حيث كانت له حلقة لتدريس القرآن في الحرم النبوي لمختلف الأعمار، وممن درس القرآن في الحرم النبوي يحيى القسنطيني[3]، وممن كان له كتاب لتعليم الصبيان سراج الدين عمر بن الأعمى الذي درس الخط لأولاد المجاورين احتسابًا، وإبراهيم بن أحمد بن غنائم البعلي المدني الذي وصف بأنه مؤدب الأبناء ومقرئ وكان يؤذن بالمسجد النبوي أيضا.

(1) ابن فرحون: نصيحة المشاورة، ص 74. الفيروز آبادي: المغانم، ص 261. السخاوي: التحفة اللطيفة، ج3 ص 616-617.

(2) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج2 ص 458 -459. ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 758.

(3) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 61.







الفصل الرابع

دور المحتسب في النواحي العمرانية بمكة والمدينة

1- الحسبة على الأوقاف:-

نظرًا للأهمية الدينية لكل من مكة والمدينة، ولقدوم أعداد كبيرة من الحجاج والمعتمرين والزوار لهاتين المدينتين، ولضعف مواردهما الاقتصادية واعتمادهما بشكل أساسي على ما يأتيهما من الخارج، فقد ساهم سلاطين المماليك مساهمة فعالة في معالجة أوضاعهما الاقتصادية، وذلك بتحبيس الأوقاف على الحرمين الشريفين، وصرف ما يرد منها على اهل مكة والمدينة والقادمين إليهما.

وكان لتلك الأوقاف أثرها الاقتصادي والاجتماعي، ففيما يخص المدينة في سنة (743هـ/ 1343م) وقف السلطان الملك الصالح عماد الدين اسماعيل بن الملك الناصر ثلثي ناحية سندبيس من القليوبية بمصر على ستة عشر خادما لخدمة الضريح الشريف النبوي[1].

وقد أوردت المصادر[2] أنه في عشر الستين وسبعمائة اشترى السلطان الصالح اسماعيل بن الناصر محمد قرية من بيت مال المسلمين بمصر وقفها على كسوة الكعبة المشرفة في كل سنة وعلى كسوة الحجرة المطهرة والمنبر في كل خمس سنين مرة وقيل في كل ست سنين مرة.

كذلك التزم السلاطين المماليك بحمل الغلة إلى الحجاز ليشملوا برعايتهم أهل المدينة، فقد أمر السلطان المملوكي الظاهر بيبرس بأن تحمل إلى المدينة في كل سنة مائتي أردب غلة[3].

---

(1) المقريزي: السلوك، ج2 ص 633. ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج10 ص 85.

(2) أبو الطيب الفاسي: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ/2000م)، ج1 ص 123، السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 319 -320. السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق: قاسم السامرائي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2001م، ج2 ص 584، النابلسي: الرحلة، ص 348.

(3) ابن عبد الظاهر: الروض، ص 352 - 353.





وفي عام (884هـ/ 1480م) بعد عودة السلطان المملوكي قايتباي من المدينة إلى مصر بعد أدائه فريضة الحج وزيارة المسجد النبوي شرع في شراء أماكن وجعلها وقفا ليحمل ريعها إلى المدينة ليفرق منه على أهلها ويعمل منه سماط، وكان يحمل إلى المدينة من مصر كل سنة سبعة آلاف إردب من الحب.

كما شرع القائمون على عمارة المسجد النبوي ببناء رباط ومدرسة للسلطان قايتباي ورباط آخر مكان رباط الحصن العتيق وحمام وسبيل وفرن وطاحون ومطبخ ووكالة ذات حواصل بعد أن تم شراء عدة دور بالمدينة وهدمها[1].

شمل جانب الحسبة توفير سلاطين المماليك المناخ الملائم للمعيشة بالحجاز فبعض الأمراء المماليك ساهموا بنصيب في تلك الأوقاف، ففي سنة (807هـ/ 1404م) قام الأمير شيخ نائب السلطنة المملوكية في الشام بإيقاف جميع أملاكه على ذريته وعلى جهات بر، منها "مائتا قميص تحمل في كل سنة إلى مكة والمدينة، مربوط على كل قميص عشرة دراهم فضة، تفرق في الفقراء، ومنها مبلغ لمن يطوف عنه كل يوم، أسبوعا، ومنها لعشرة أيتام، في كل من الحرمين، مؤدب يقرئهم القرآن"[2].

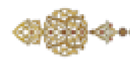
ولأجل التخفيف من موجات الغلاء، فقد ساهمت الصدقات في تخفيف ذلك ففي عام (716هـ/ 1316م) تصدق نائب السلطنة بالقاهرة سيف الدين أرغون (الدوادار) الناصري بصدقات كثيرة بمكة والمدينة[3].

---

(1) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج3 ص 411. السمهودي: وفاء الوفا، ج2 ص 644، 714 -715.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1 ص 718.

(3) الجزيري: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، (1422هـ/ 2002م)، ج1 ص 622.



وفي سنة (766هـ/ 1365م) وصلت إلى مصر الأخبار بوقوع موجة من الغلاء بالحجاز، فلما سمع الأتابكي يلبغا العمري أرسل إلى مكة اثني عشر ألف أردبا من القمح، فتم تفريقها على الفقراء والمساكين بمكة والمدينة(1).

وفي سنة (787هـ/ 1385م) أرسل الأمير جركس الخليلي قمحًا كثيرا إلى الحرمين الشريفين ليعمل منه كل يوم خمسمائة رغيف لمكة ومثلها للمدينة، فكان لذلك أثر طيب في نفوس أهل المدينتين والقادمين إليهما(2).

كما ساهم أمراء الحج بنصيب في تخفيف موجات الغلاء والتصدق على الفقراء والمساكين في مكة والمدينة، فقد ذكر أنه في سنتي (699-700 هـ/ 1299-1300م) كان امير الحج "بكتمر الجوكندار" "قد أنفق في حجه ثمانين ألف دينار، وجهز لجدة مراكب مشحونة بالأطعمة الأزواد من جميع الحبوب وغيرها من الحلويات، والأعسال والزيت، والسكر وما يحتاجه إليه الحاج في الأسفار، وجهز للينبوع أيضا ثلاث مراكب مشحونة بما ذكر، ونادى مناديه: من كان محتاج لشيء ليحضر، وكل من حضر وطلب شيئا أعطاه، وفرق على من حضر وعلى من لم يحضر حتى عم أهل الينبوع وأهل الحرمين خيره وإحسانه ملا وطعاما وإداما وغير ذلك"(3).

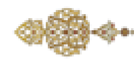
ويتضح هنا أهمية توفير المحتسبين للغلال والمؤن وتوفير الظروف الملائمة للمعاش لأهل مكة والمدينة، من قبل كل من السلاطين وأمراء الحج، وغيرهم. وكانت ترسل الرسائل التي تحض

---

(1) ابن إياس: المصدر نفسه، ج2 ص 16-17.

(2) المقريزي: السلوك، ج3 ص 536، ابن فهد: الإتحاف، ج3 ص 348، ابن الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، 1970م، ج1 ص 122.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج8 ص 146. أحمد الرشيدي: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1980م، ص 128، أحمد محمد عدوان: المماليك وعلاقاتهم الخارجية، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، ط1، (1405هـ/1985م)، ص 151.



على توطيد الامن الغذائي من الغلال وخاصة القمح. كما تبين أن السلاطين أنفسهم وأمراء الحج مارسوا الحسبة على مراقبة الغلاء وتوفير المؤن بالحجاز.

2- الحسبة على الأربطة:-

كان يوكل إلى القاضي حسبة تأجير الأربطة التي بمكة، وهذا يدل على أن القاضي كان مؤتمنًا على بيت مال المسلمين، فقد أجر القاضي أبو السعادات بن ظهيرة رباط رامشت عام (854هـ/ 1450م)[1]، واستأجر الشريف حسن بن عجلان وقفا للمستنصر العباسي بالقرب من المسجد الحرام عام (816هـ/ 1413م) من القاضي الشافعي جمال الدين[2].

3- تولية مشيخات الأربطة:-

ومن أعماله أيضًا تولية مشيخات الأربطة لمن يرونه أهلا لذلك فقد ولي القاضي برهان الدين بن ظهيرة السيد عبد الله بن عبد الواحد بن محمد الشيرازي البصري[3] مشيخة رباطي الشريفين حسن وبركات[4]، ومن ذلك تعيين القاضي الشافعي لأبي زرعة بن نور الدين علي المنوفي المصري شيخًا لرباط ربيع عام (916هـ/ 1510م)[5].

---

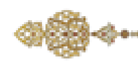
(1) قطب الدين النهروالي: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، (د.ت)، ص 238.

(2) ناجي معروف: المدارس الشرابية ببغداد وواسط ومكة، مطبعة الإرشاد، 1965م، ص 345.

(3) هو عبد الله بن عبد الواحد بن محمد الشيرازي البصري الشافعي نزيل مكة، ولد عام (819هـ)، بالبصرة، نزل مكة، واستقر في مشيخته، رباطي الشريفين حسن وبركات، وتوفي بمكة عام (893هـ/ 1487م).
السخاوي: الضوء اللامع، ج5 ص 30.

(4) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 917.

(5) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 448.



4- الحسبة على الطرق (طريق الحج):-

ويأتي طريق الحج في مقدمة الطرق التي عني بها أشد عناية، كما تجلى طريق الحج بأهميته الخاصة عن الطرق الأخرى، وكانت الحسبة قائمة على إصلاح المنشآت والمرافق فيه من قبل سلاطين المماليك واهتمامهم بهذا الطريق لتسهيل الحج وتنشيط الحركة التجارية[1].

ويبدأ الطريق البري من "بركة الحاج" على مرحلة واحدة من القاهرة[2] إلى الشمال الشرقي منها، وهي مركز الحجاج في مصر والأندلس والمغرب وأفريقيا وغيرها وكانت تعرق باسم "جب عميرة"[3]، و"بركة الجب"[4].

وكان أمراء وسلاطين المماليك يعتنون بهذا الطريق بتوفير منافع الحجاج، وما يحتاجه المسافرون من المركوب والمأكول والملبوس بحيث من أراد ابتداء السفر من "البركة" يتهيأ له سائر ما يحتاجه من أسبابه وينتظم بها سائر أحوال الركب[5].

وفي عام (828هـ/ 1424م) في سلطنة الأشرف برسباي عمر زين الدين بن عبد الباسط في البركة بستانا وساقية ماء وأنشأ بها فسقية كبيرة تملأ بالماء وكان بها نفع كبير للحجاج والتجار[6].

وقد توالت يد التعمير والإنشاء على هذه المحطة بالعصر المملوكي منذ (القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي) فأنشئت بها قلعة متينة البنيان مربعة الشكل بداخلها أعمدة

---

(1) عبد القادر الجزيري الحنبلي: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ج1 ص 449-451.

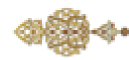
(2) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ص 210.

(3) اليعقوبي: البلدان، ص 340.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج12 ص 76.

(5) عبد القادر الجزيري الحنبلي: الدرر الفرائد، ج1 ص 479.

(6) المقريزي: السلوك، ج4 ص 696. ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 101.



اسطوانية من حجر الصوان والرخام[1]. وفي عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون أنشأ بها الحاج آل ملط الجوكندار خانا للمسافرين وبئرا وساقية ماء[2].

وفي عام (913هـ/ 1507م) توجه الأمير علاء الدوادار الثاني إلى عجرود، وأصلح السواقي التي في مناهل الحج[3]، وأنشأ بها السلطان قانصوه الغوري أبراجا عام (915هـ/ 1509م) وجعل بها جماعة من المماليك يقيمون سنة ثم يعودون إلى مصر ويأتي آخرون لحراسة التجارة والتجار[4]، وجدد خانًا بها[5].

ويبدو أن سلاطين وأمراء المماليك اهتموا بالطرق بشكل خاص، وإصلاحها؛ لأنها طرق تجارية هامة، فمن أهم مراحل الطريق إلى الحج وأهم محطاته التجارية الطريق إلى نخل[6]، وقد عمل فيها الأمير آل ملك الجوكندار في دولة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بركا مصانع وأنشأ بها السلطان الغوري قلعة، وأصلح عدة مناهل بالطريق[7].

كذلك اهتم القائمون على الأمر من المماليك بتمهيد الطرق الوعرة، ونجد في الطرقة من نخل إلى إيلة، وهي خمس مراحل وبها العقبة العظمى[8]، وهي منطقة وعرة وشاقة، وقد عمل

---

(1) أحمد رمضان أحمد: شبه جزيرة سيناء في القرنين (13،12)، اطروحة (ماجستير)، جامعلة القاهرة. كلية الاداب. قسم التاريخ، 1974م، ص 211.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج11 ص 74.

(3) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 129.

(4) ابن إياس: المصدر نفسه، ج2 ص 152.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج11 ص 74.

(6) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ص 310.

(7) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 152.

(8) ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج1 ص 52.



السلطان الناصر محمد عام (719هـ/ 1319م) على تميد الصخور وتوسعة الطريق، وأنفق على ذلك مبلغًا كبيرا من المال[1].

كما اهتم السلطان قنصوه الغوري بإصلاح طريق العقبة فأرسل المعامري خاير بك لإزالة الأماكن الصعبة التي بها العراقيب وبناء خان لحفظ الودائع وبروج وفساقي وعمارة رصيف البحر عند العقبة[2].

وتشير الدراسات الحديثة إلى الحفائر الأثرية التي تؤكد عناية سلاطين المماليك في هذه المنطقة بتمهيد الطريق وإصلاح منشأته؛ فقد وجد في هذه المنطقة حجر تاريخي مكتوب فيه: "أمر بإصلاح هذه الأماكن الملك الناصر حسن ابن الناصر محمد ب قلاوون" كما أن هنالك إشارات إلى الإصلاحات التي تمت في عهد السلطات قانصوه الغوري، إذ عثر على حجر رخامي مكتوب فيه: "أمر بقطع هذا الطريق المبارك السلطان الملك الأشرف قانصوه الغوري "[3].

وكما اعتنى سلاطين وأمراء المماليك بالحسبة على الطرق، فكان القضاة أيضا قائمين على أعمال الحسبة في توفير الآبار وحفرها على الطريق، من ذلك قيام القاضي زين الدين عبد الباسط بحفر بئر، كثر النفع به في عيون القصب، التي جفت وعاني الحجاج الكثير لعدم وجود الماء العذب، فحفر القاضي هذا البئر، وكان كثير العطاء أصلح كثيرًا من المنشآت في طريق الحجاز واهتم بشكوى الحجاج[4].

وفي عام (834هـ/ 1430م) أرسل السلطان الأشرف برسباي الأمير شاهين العثماني وبعث معه المهندسين والبنائين لإصلاح المناهل على طول الطريق من القاهرة إلى مكة، فحفروا بئرين بزعم

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج9 ص 60.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 133.

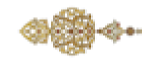
(3) سيد عبد الحميد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص 115.

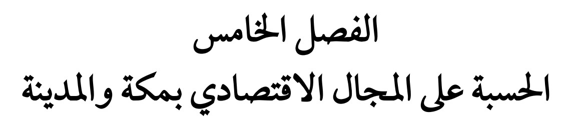
(4) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 285 -286. المقريزي: السلوك، ج4 ص 860. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4 ص 355. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 376.



وقبقاب، وكان ذلك نجاة للواردين عليها من المشقة الكبيرة التي كانوا يجدونها حتى كان يهلك بعضهم من العطش(1).

(1) المقريزي: السلوك، ج4 ص 860. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4 ص 355. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 375.





الفصل الخامس
الحسبة على المجال الاقتصادي بمكة والمدينة

1- الحسبة على الأسواق والعمائر التجارية:-

لم تترك المنشآت التجارية بغير إشراف، بل خصص لها المشرفون للقيام بالإشراف والمراقبة وتحقيق الضبط والربط لتلك الأسواق والمؤسسات التجارية باعتبارها مركز لتجمع السلع والمتاجر وآخر مكان تستقر فيه البضائع وفي بداية الآمر وجدت وظيفة المحتسب بالحجاز ومن واجباته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإشراف على الأسواق والطواف بها ليلا ونهارا لمنع الغش والتلاعب في الأسعار والأوزان أو أنواع البضائع "وإذا عثر بمن نقص المكيال أو بخس الميزان أو غش بضاعة أو صناعة استتابه عن معصيته ووعظه وخوفه وأنذره العقوبة والتعزيز فإن عاد إلى فعله عزره على حسب ما يليق من التعزيز بقدر الجناية ولا يبلغ به الحد."

وسار نظام الحسبة بالحجاز والقائمين عليها في الأسواق وفق النظام الإسلامي مع العمل على توفر الإشراف بما يضمن عدم المخالفة. وكما ذكرت واجباته الجسيمة في نظم الحسبة في العصر المملوكي بمصر، فإنها أيضا وجدت بالحسبة في الحجاز بالعصر المملوكي على أسواق مكة والمدينة وغيرهما مما يتبع منطقة الحجاز في العصر المملوكي.

تحدثت المصادر بشيء من الإيجاز عن أسواق المدينة في العصر المملوكي، فيذكر أحد المؤرخين لوصف المدينة المنورة وهو ابن شاهين الظاهري (ت 893هـ) في في كتابه "الزبدة"[1] أن: "بالمدينة المشرفة سورا وقلعة ومدارس ومساجد وأسواقا وشوارع وبساتين ونخلا كثيرا وفنادق وحمامات وهي مدينة حسنة"

---

(1) ابن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1894م، ص 16.





ويعطي السمهودي[1] وصفًا دقيقًا وأكثر تفصيلا لأسواق المدينة، من خلال حديثه عن الدور والمرافق المحيطة بالمسجد النبوي، فيذكر عددا من تلك الأسواق منها: سوق الصواغين أو الصواغ لبيع الذهب ويقع بالقرب منهما سوق الفاكهة، أما سوق الحطابين فهو بالجبانة إلى الشمال من المدينة.

هذا بالإضافة إلى وصف عبد الغني النابلسي (ت 1143هـ/1731م) في رحلته "الحقيقة والمجاز"[2] لأسواق المدينة وأزقتها ومنازلها وقصورها.

ومن البديهي أن الأسواق كانت تخضع لرقابة السلطة التنفيذية للمدينة، برئاسة المحتسب الذي يراقب طريقة البيع والشراء ونوع البضاعة المشتراة والمباعة وجودتها. ومن الذين تولوا وظيفة الحسبة على السوق بالمدينة: نور الدين علي بن يوسف بن الحسن الزرندي عام (767هـ/1365م) وابنه عبد الرحمن عام (784هـ/1382م)، وعلي بن يوسف بن محمد الزرندي (ت 892هـ/1486م).

وبمكة كان سوق العطارين الذي يقع بالقرب من باب شيبة[3]؛ من أشهر أسواقها، واعتنى المحتسب بمراقبة هذا السوق كونه أشهر أسواق مكة في العطارة والبهار والبخور على اختلاف أنواعها وكان من أكبر الأسواق وأكثرها رواجا في تلك العصور لاشتداد الطلب على تلك

---

(1) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج2 ص 725، 736، 737.

(2) عبد الغني النابلسي: الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص 343، 344.

(3) ابن بطوطة: رحلته، ص 136. ابن فهد: اتحاف الورى، ص 308. ابن الضياء القرشي: تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1424هـ/2004م)، ص 108.



الأنواع التي كانت في مقدمة السلع المطلوبة. كما راقب المحتسب سوق البزازين[1] الذي اختص ببيع النسيج والقماش، وكانت المتاجرة في البز من الأعمال التي راجت.

وكذلك كان إشراف المحتسب على أسواق المجوهرات والأحجار الكريمة والحلي الثمينة، التي كانت تباع بمكة في سوق الشامية، وكان السوق الصغير غربي المسجد الحرام أهم سوق للخضروات واللحوم وغيرها من المأكولات تخضع لرقابة المحتسب[2].

وكانت هنالك الأسواق العديدة التي تقع تحت إشراف المحتسب وعيونه منها والتي تقع خارج الحرم الشريف والمرافق العامة، فكانت هنالك العديد من الأسواق المنتشرة في بقية أحياء مكة وكانت تلك الأسواق تتميز أيضا بطبعها التخصصي المميز مثل سوق الحطب، وسوق العلافة وهما بأسفل مكة[3]، وسوق المسفلة[4]، وسوق اللبن والحشيش[5]، وسوق الغنم بأعلى مكة[6]، وسوق الجمال بمنى[7]، وأسواق أخرى بالزاهر[8].

كما طالت الحسبة الإشرف المحتسب على العديد من **العمائر التجارية بالحجاز** من الوكالات والخانات والقياسر وغيرها من المنشآت التجارية، وبسبب الاتساع الكبير في قطاع التجارة وفي ظل العلاقات التجاربية النشطة في العصر المملوكي التي كانت مكة من أهم مراكزها، أنشئت

(1) ابن بطوطة: رحلته، ص 136.

(2) إبراهيم رفعت: مرآة الحرمين والرحلات الحجازية ومشاعره الدينية، دار الكتب المصرية، ط1، (1344هـ/1925م)، ج1 ص 207.

(3) الفاسي: شفاء الغرام، ج2 ص 255 – 256.

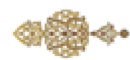
(4) الطبري: اتحاف فضلاء الزمان، ص 77.

(5) الفاسي: شفاء الغرام، ج2 ص 255 – 256.

(6) ابن الضياء القرشي: تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، ص 90.

(7) ابن فهد: اتحاف الورى، ص 402.

(8) ابن بطوطة: رحلته، ص 138 – 139.



القياسر والخانات والوكالات والرباع التي فوقها وأشرف المحتسب على ما تقدمه هذه المنشآت من خدمات فهي إلى جانب قيامها بمهمة الأسواق من بيع وشراء فهي تقوم بمهمة النزل ودور الإقامة للتجار الوافدين وتحتوي على مخازن لحفظ متاجرهم وأموالهم وتؤدي خدماتها للتجارة العابرة من تفريغ وتحميل وتخزين وغير ذلك ومن مزاياها انها تقوم بمهمة البيع بالجملة إلى جانب البيع بالتجزئة وعادة يبنى فوق هذه المؤسسات التجارة عدة مساكن تؤجر للتجار ويلاحظ أن المؤرخين المسلمين في العصور الوسطى لم يفرقوا بين الوكالة والخان والقيسارية والفندق فجميعها مؤسسات تجارية تتشابه في خدمتها وفي نظامها المعماري(1).

فالوكالة مركز للبيع والشراء والتخزين والحجرات فوقها هي الرباع وتعود أهميتها في التنظيم التجاري الذي كان سائدا في العصور الوسطى إلى طبيعة عمل المقيمين فيها سواء في التجارة المحلية أو الدولية ومعظمهم من الشباب الذين هجروا بلادهم بحثا عن الثراء من وراء التجارة واكتساب الخبرات كما هو الحال مع التجار الكارمية الذين كانوا يلحقون أبنائهم بتجارتهم المتنقلة والمستقرة.

وقد جرت العادة أن التجار القادمين من بلد واحد كانوا ينزلون في وكالة معينة حيث يألف بعضهم بهذا النمط من المنشآت التجارية حرص سلاطين المماليك على توفير الحراسة والأمن فيها لحفظها من عبث العابثين بالإضافة إلى توفير وسائل السلامة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب خطر الحرائق وغيرها(2).

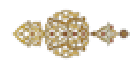
ويبدو أن المُهتمين بإنشاء هذه المؤسسات في مكة كانوا سلاطين وأمراء المماليك وتجدر الإشارة إلى أن ريع هذه المشروعات التجارية الهامة كان يوقف على بناء المرافق العامة التي تقيمها الدولة في مكة والإشراف عليها مثل الأربطة والمدارس ومكاتب الأيتام وغير ذلك من جهات البر

---

(1) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة، ص 286 – 287.

(2) سعيد عاشور: العصر المماليكي، ص 209.





ففي عام (776هـ/1374م) أمر الملك الأشرف شعبان بعمارة مطهرة المسعى مقابل باب أحد أبواب المسجد الحرام وبناء حوانيت ملاصقة لها وفوقها ربع لتأجيرها للتجار على أن يكون ريعها وقفا للإشراف على الميضاءة المنسوبة إليه كما أوقف عليها أوقافا أخرى بضواحي القاهرة، وقد أعيدت عمارتها عام (817هـ/1414م) بعد أن تخربت ومن الرباع المحلية في المسعى ربع يعرف بربع التوزيري شاد بندر جدة نسب إليه لتولية أمر عمارته[1].

ومن المؤسسات التجارية في العصر المملوكي بالحجاز القياسر ومفردها قيسارية، وهي السوق المسقوفة وتحتوي على غرف ومخازن التجار ويصلوها بناء بارتفاع دورين أو ثلاثة لسكن التجار والصناع، ويعد بناء القياسر من اهم المنشآت لاستثمار الأموال وتحقيق الربح الوفير وقد اهتم الأمراء بإنشاء القيساريات في العصر المملوكي[2].

2- الإشراف على نقل السلع من الموانئ:-

كان السلطان يعطي إلى المحتسب حق الإشراف على نقل السلع من الموانئ إلى المدينة منها وإليها، ويشير المقريزي في "السلوك"[3] أنه في عام (700هـ/1300م) استخدام ميناء "ينبع" لنقل السلع إلى المدينة، تحت إشراف السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون حيث أرسل ثلاثة مراكب إلى ينبع شحنها "بالغلال والدقيق وأنواع الإدام من العسل والسكر والزيت والحلوى ونحو ذلك"، وكانت ذلك من صلاحيات المحتسب لمراقبة ذلك واختصاصاته.

وفي عام (821هـ/1418م) فيما ذكره ابن داود الصيرفي في "نزهة النفوس"[4] أن السلطان المملوكي المؤيد سيف الدين شيخ (816-824هـ/1412-1421م) ، عزم على الحج فجهز الغلال

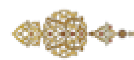
---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى، ص 372.

(2) الطبري: اتحاف فضلاء الزمن، ص 71، 82. سعيد عاشور: العصر المماليكي، ص 463.

(3) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 917.

(4) ابن داود الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ص ج2 ص 413 – 414.



وأرسلها إلى بندر ينبع لمساعدة الحجاج وأهل المدينة وينبع. وكان هذا الإعداد والتجهيز يشرف عليه المحتسب، ويقوم بالتدقيق في قيمة الغلال وحراستها إلى حيث ستذهب.

ويبدو أن المحتسبين لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على طرق التجارة التي تربط الحجاز بعضها وبعض، فتشير المصادر إلى تعاظم أهمية ينبع التجارية حيث استخدم ميناء ينبع خلال إحدى فترات العصر المملوكي بدلا من ميناء جدة كميناء رئيسي للحجاز، نتيجة لاختلال الأمن في كل من مكة وجدة.

ويذكر ابن فهد المكي في "الاتحاف"(1)، وعبد القادر الجزري في "الدرر الفرائد"(2) أنه في عام (795هـ/1392م) أراد بعض أشراف مكة أن شاركوا أميرها السيد علي بن عجلان فيما يأخذه من ضرائب على السفن الواردة إلى جدة خاصة بعد وصول سفينة إليها مرسلة من قبل السلطان المملوكي محملة بالقمح والشعير والفول، ورغم أن الشريف علي وافق على إعطائهم أربعمائة غرارة قمح من ذلك المركب وزادهم مائة أخرى؛ إلا أنهم تمادوا في الإفساد على الطريق بين جدة ومكة، مما أدى إلى إعراض التجار عن جدة، واتجهوا إلى ينبع لممارسة تجارتهم فتدهورت نتيجة لذلك تجارة مكة.

كما أن التجارة القادمة من الهند واليمن، أخذت تتجنب المرور بجدة مستخدمة ميناء ينبع بدلا منها نتيجة للرسوم المرتفعة التي تؤخذ على السلع المارة بها، والأساليب القاسية التي يمارسها الموظفون في ميناء جدة ضد التجار(3).

---

(1) نجم الدين ابن فهد المكي: اتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ، ج3 ص 389.

(2) عبد القادر الجزيري الحنبلي: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422هـ/2002م)، ج1 ص 680.

(3) علي حسين سليمان: النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية، مكتبة الانجلوا المصرية، ط1، 1998م، ص 118-119.



ورغم عدم قدرة المحتسبين في فرض سيطرتهم على تأمين الطرق التجارية في العصر المملوكي بالحجاز إلا أن دور ينبع تعاظم تجاريًا وعمرانيًا حتى وصفها ابن إياس في "نشق الأزهار": "من أهم مدن الحجاز، وهي بندر التجار ومحل المكاسب.. وبها بدو وصاغة وحواصل ودكاكين وسرحات وبساتين وزرع وعيون وأشجار"(1).

3- الحسبة على المُعاملات المالية والأوزان والمكاييل:-

ارتبطت معاملات أهل الحجاز المالية بما كان سائدا في الديار المصرية، من المعاملة بالدنانير والدراهم النقرة(2)، وكان يعبر عن الدراهم النقرة بالكاملي نسبة إلى السلطان الأيوبي الملك الكامل محمد بن أبي بكر بن أيوب. كما كان يتم تداول درهم آخر من فضة خالصة مربع الشكل يسمى الدرهم المسعودي نسبة إلى الملك المسعود الأيوبي صاحب اليمن(3).

وأورد ابن فرحون في "نصيحة المشاور" أنه سُكت بالمدينة نقود تدعة بـ "العلوية" وهي كما يذكرها ابن فرحون في "النصيحة" عبارة عن قطيعات من الفضة مسكوكة باسم صاحب المدينة، كل واحد صرفه سدس درهم(4).

ويشير القلقشندي في "صبح الأعشى"(5) إلى روارج الدراهم المملوكية بالحجاز في عهد السلطان برقوق ويعادل كل درهم ثمانية وأربعين فلسًا(6). كان من النقود المستعملة أيضا بالمدينة الدينار الأفرنتي(1) الذي بدأ استعماله بمصر لأول مرة عام (790هـ/1388م)

(1) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، دار الكتب الإسلامية، 1806م، ص 352.

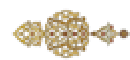
(2) الدراهم النقرة، تلك التي كانت يغلب فيها نسبة الفضة على نسبة النحاس. القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج3 ص 439، 440. محمد قنديل البقلي: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص 134.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج4 ص 275، 276، 302.

(4) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 40 - 41.

(5) القلقشندي: المصدر نفسه، ج4 ص 276.

(6) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، دار الكتب الإسلامية، 1806م، ص 352.



ويذكر أبو الطيب الفاسي (ت 832هـ) في "شفاء الغرام"[2] أن أول إشارة إلى ظهوره في مكة كان في موسم الحج عام (815هـ/1413م) ولابد أنه وصل إلى المدينة في نفس الفترة أو قريبا من ذلك، وتم تداوله.

ثم راج بعد ذلك استعمال الدنانير الأشرفية؛ نسبة إلى السلطان الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر برسباي الدقماقي الظاهري الجركسي (825-841هـ/1421-1437م)[3].

وقد حلت الدنانير الأشرفية محل الدنانير الافرنتية[4]، كما تم تداول المحلق[5] في أسواق مكة والمدينة منذ النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، وكان ظهوره بمكة كما يذكر ابن فهد في "الإتحاف"[6]، والجزيري في "الدرر الفرائد"[7] في عام (883هـ/1478م).

وكان للمحتسب بالحجاز حق الرقابة على الأوزان والمكاييل، وكانت الأوزان والمكاييل المستعملة في العصر المملوكي بالحجاز هي: للأوزان "المن" ويعادل: مائتين وستين درهمًا[8]،

(1) الافرنتي: نوع من أنواع الذهب، ويقال له أيضا: "الأفلوري، والبندقي"، وهو من ضرب البندقة. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 305.

(2) أبو الطيب الفاسي: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ/2000م)، ج2 ص 275 - 276.

(3) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 607.

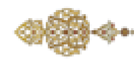
(4) المقريزي: المصدر نفسه، ج4 ص 710.

(5) المحلق في اطلاع بعض العامة هو الدراهم والدنانير، غير أنه لا يوجد تفسير دقيق لهذا النوع من المعملات فيما تناولته مصادر العملات. حاشية نجم الدين ابن فهد المكي: اتحاف الورى بأخبار أم القرى، ج4 ص 639.

(6) نجم الدين ابن فهد المكي: اتحاف الورى بأخبار أم القرى، ج4 ص 639.

(7) عبد القادر الجزيري الحنبلي: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ج1 ص 763.

(8) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص 676 - 302.



والرطل المصري[1]: ويعادل اثنتى عشرة أوقية؛ كلأوقية اثنا عشر درهما، ووزنا: 144 درهما وزنيًا[2].

أما المكاليل المستعملة في الحجاز في العصر المملوكي فمنها:

- الصاع[3]، ومنه الصاع المدني (صاع النبي-صلى الله عليه وسلم-) نسبة إلى المدينة، وكان يعادل: 5,5 رطل مدني ويساوي: 3,245 كيلو جرام قمح[4].
- الغرارة[5]: وهي مكيال دمشقي للحنطة، تعادل: 204,5 كيلو جرام أو حوالي 265 لترا، وبصفها مكيالا[6].
- الويبة[7]: وهو مكيال مصر بالدرجة الأولى: 10 "أمنان" أو 12,168 كيلو جرام.
- المد[8]: وهو أحد المكاييل المستعملة منذ صدر الإسلام بالمدينة يعادل ربع صاع؛ فالصاع الشرعي يعادل:4 أمداد[9].

---

(1) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، تحقيق: قسطنطين زريق، الجامعة الامريكية، بيروت، 1939م، مج9، ج2 ص 463. عبد القادر الجزيري الحنبلي: الدرر الفرائد، ج1 ص 765، 766.

(2) فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العلي، الجامعة الاردنية، عمان، 1970م، ص 63.

(3) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، مج9، ج2 ص 463.

(4) فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 63.

(5) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، مج9، ج2 ص 463.

(6) فالتر هنتس: المرجع نفسه، ص 64.

(7) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، ج2 ص 312 - 313، ابن قاضي شهبه: تاريخه، تحقيق: عدنان درويش، لمعهدالعلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م، ج3 ص 433، عبد القادر الجزيري الحنبلي: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ج1 ص 765 - 766.

(8) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص 302. عبد القادر الجزيري الحنبلي: المصدر نفسه، ج1 ص 766.

(9) فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 63، 74.



- الحمل[1]: ويستعمل الحمل المصري في حساب الأوزان بمكة والمدينة ويعادل: 300 رطل، ويساوي: 135 كيلو جرام قمح[2].

وكان على المحتسب مراقبة هذه الأوزان والمكاييل، وتقدير نسبتها، والضرب على المخالفين.

وفي عام (921هـ/1515م) قام الأمير المحتسب كسباي بحملة تفتيشية على موازين الباعة بالسوق، ووجد كثير منها غير موافقة للشروط فقام بتنفيذ العقوبة بالباعة من ضرب وتعزير، والتشهير بهم بالدوران بهم في السوق لكي يراهم الناس[3] تنكيلا بهم وردعا لغيرهم. وهذا الحزم في تنفيذ أعمال الحسبة بالحجاز يدل على قيام المحتسب بمهامه على خير وجه ومتابعة الدولة لأعمال البيع والشراء حفاظا على سلامة الناس من الاستغلاليين.

4- الحسبة على الأسعار ومراقبة الغلاء:-

تندر أخبار المُحتسبين في الرقابة على الأسعار بالحجاز، ونلاحظ أن أسعار السلع في الحجاز لم تكن مستقرة في العصر المملوكي، بل كانت ترتفع وتنخفض حسب الظروف السياسية والاقتصادية والمناخية، كما كان لارتفاع السلع في الاقطار المجاورة كمصر والشام واليمن والعراق أثر في هذا التذبذب؛ نظرا لأن كثيرا من السلع تأتي من تلك الأقطار، كما كان للظروف المناخية أثر في الأسعار، حيث تمر البلاد بفترات من الرخاء، وأخرى من الجفاف والقحط، فللأمطار أثر في زيادة الانتاج الحيواني والثروة الحيوانية.

---

(1) عبد القادر الجزيري الحنبلي: المصدر نفسه، ج1 ص 766 - 767.

(2) فالتر هنتس: المرجع نفسه، ص 27.

(3) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج2 ص 684.



ويبدوا أن التحكم في الأسعار كانت القدرة على مراقبتها أمرًا ليس في مقدور المحتسبين، وتحكم فيها الظروف الطبيعية في كثير من الأحيان؛ فيذكر ابن الفرات[1]، وابن قاضي شهبة[2] في سنة (794هـ/1392م) هطلت الأمطار غزيرة على الحجاز عامة سالت على إثرها الأودية وعم الرخاء سائر الحجاز ، "وكان ذلك عاما بالحجاز الشريف ووصل من نخيله تقدير ألف جمل وكسور قمح وشعير وعسل وغيره، وكان السعر تشحط فحصل بذلك الرخاء بسعادة السلطان خلد الله ملكه والأسعار، القمح كل ويبة عشر والشعير كل ويبة خمسة عشر والدقيق كل ويبة ثمانية عشر ".

ويستدل من هذا النص الذي ذكره ابن الفرات أن أسعار تلك السلع كانت عالية، وحينما وصلت تلك الحمول انخفضت الأسعار نظرًا لارتواء الأرض ففي عام (779هـ/1396م) أدى سقوط الأمطار إلى رخاء في البادية والحاضرة، فكانت الأسعار منخفضة عما كانت عليه في السنة السابقة فرخص اللحم نتيجة لنمو المراعي فأصبح الرطل المصري بأقل من نصف درهم، أما القمح فقد أصبح الصاع منه بـ (15 درهما) بعد ان كان في السنة السابقة بثلاثين درهما[3].

وفي سنة (857هـ/1453م) عم الرخاء مكة والمدينة وغيرهما فرخصت أسعار القمح واللحم[4].

أما حالات الغلاء فمنها ما حدث سنة (695هـ/1295م) حين حدث غلاء شديد، فبلغت غرارة القمح بمكة من ألف إلى ألف ومائتي درهم أما غرارة القمح بالمدينة، فبلغت ألف درهم، وغرارة الشعير سبعمائة درهم[5].

---

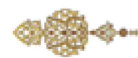
(1) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، مج9، ج2 ص 312- 313.

(2) ابن قاضي شهبه: تاريخه، ج3 ص 433.

(3) الذهبي: المختار، ج8 ص 211 – 212، ابن الفرات: المصدر نفسه، مج9، ج2 ص 463.

(4) البقاعي: إظهار العصر لأسرار أهل العصر (تاريخ البقاعي)، تحقيق: محمد سالم ابن شديد العوفي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، (1412هـ/1992م)، ص 467.

(5) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، مج9، ج8 ص 211-212.



ويلاحظ هنا أن أسعار القمح في مكة كانت أعلى منها في المدينة، وربما يرجع ذلك لازدحام مكة، وخاصة في مواسم الحج والعمرة، ولقرب المدينة من الشام ومناطق زراعة القمح، وقد لاحظ ذلك العياشي في "رحلته"، حيث يقول: "أنه ليس بين القمح والشعير تفاوت كبير في السعر في الحجاز، خلافا للمعهود في غالب البلاد"(1).

وبالعودة لما ذكره الجزيري عن أحوال مكة وأسعار السلع بها، يتضح أن أعوام الغلاء تفوق كثيرا أعوام الرخاء، وكان هذا يعود إلى اختلال الأمن، والقحط، وانخفاض أو انقطاع قوافل التجارة في بعض السنوات، وقياساً على ذلك يمكن القول ان الحجاز بصفة عامة، قد شهد خلال العصر المملوكي سنوات كثيرة من القحط، وغلاء الأسعار أكثر من سنوات الرخاء، وانخفاض الأسعار، وهذا يعود إلى عدم قدرة المحتسبين في معالجة هذه الأسباب بطريقة أو بأخرى، وإن كانت تلك الأمور تخرج من أيديهم لظروف خارجة عن قدرتهم.

5- الحسبة على التجار:-

أما **"زكاة التجار"** كان التاجر إذا كتم زكاة ماله وأخفاها عن العامل مع عدله أخذها المُحتسب منه إذا ظهر عليها ونظر في سبب إخفائها فإن كان ليتولى إخراجها بنفسه لم يعزره وإن أخفاها ليغلها، ويمنع حق الله منها عزره ولم يغرمه زيادة عليها، وقيل يأخذ منه شطر ماله.

وتشير المصادر التاريخية إلى أنه في جمادى الآخرى عام (827هـ/1423م) عقد السلطان برسباي مجلساً بحضور القضاة الأربعة ومشايخ العلم، وسألهم عن جواز أخذ الزكاة من التجار، ووقع الجدل في ذلك، وانفصل الأمر على أن التجار يؤدون إلى السلطان من المكوس أضعاف مقدار الزكاة، وهم مأمونون على ما تحت أيديهم من الزكاة، غير أن القاضي الحنفي زين الدين التفهني قال: "مرجع جميع الأموال في إخراج الزكاة إلى أربابها إلا زكاة التجارة فللإمام أن ينصب رجلا يقيم على

(1) العياشي: رحلته، ص 224.



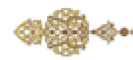
الجادة يأخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر، ولا يؤخذ من المسلم في السنة أكثر من مرة"[1]، ثم انفض المجلس وبطل ما راموه من أخذ أموال الناس[2].

ولعل القاضي الحنفي رجع في فتواه إلى ما حدث زمن عمر بن الخطاب عندما كتب إليه أهل منبج ومن وراء بحر عدن يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارتهم أرض العرب ولهم العشور منها فشاور عمر في ذلك أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم– فأجمعوا على ذلك فهو أول من أخذ مهم العشور. فعن أنس –رضي الله عنه– قال: بعثني عمر وكتب لي أن أخذ من اموال المسلمين ربع العشر ومن أموال أهل الذمة إذا اختلفوا بها للتجارة العشر ومن أموال أهل الحرث العشر[3].

أما **"عشور التجار"** التي كانت تأخذ منهم فإن المحتسبين من القضاة القائمين على أمر الحسبة بالحجاز تذمروا لذلك، في حين قضاة مصر وافقوا السلطان. ففي عام (842هـ/1438م) أن تكون تصرفاته في أمر جدة وأخذ عشور التجار بها على مقتضى فتاوى أهل العلم فنمق بعض الفقهاء سؤالا على غرض السلطان: أن التجار الواردين إلى مكة من الهند والصين كانوا يردون إلى عدن من بلاد اليمن فيظلمون بأخذ أكثر أموالهم وأنهم رغبوا في القدوم إلى جدة ليحتموا بالسلطان وسألوا أن يدفعوا عشر أموالهم، فهل يجوز أخذ ذلك منهم؟ فإن السلطان يحتاج إلى صرف مال كثير في عسكر يبعثه إلى مكة في كل سنة فكتب القضاة الأربعة بالقاهرة بجواز أخذه وصرفه في المصالح[4].

رفض المحتسبين بالحجاز هذا المرسوم، وحينما قرئت الفتوى بالحرم الشريف بحضور القضاة والأعيان على رؤوس الأشهاد انطلقت الألسنة بالوقيعة في القضاة وأنهم اعتادوا أهواء الملوك خوفا على مناصبهم أن يعزلوا منها وأي فرق بين ما يؤخذ من أموال التجار الواردين إلى جدة وبين ما

(1) ابن حجر: انباء الغمر، 3 ص 237، ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 92 - 93.
(2) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 93.
(3) أحمد بن حنبل: مسنده، مج2 ص 300 – 301.
(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج15 ص 338 – 339 . ابن فهد: إتحاف الورى، ص 385.



يؤخذ بالإسكندرية، وما يؤخذ بالقاهرة ومصر ودمشق وسائر بلاد الشام من الناس عند بيعهم العبيد والإماء والخيل والبغال والحمير والجمال وما يؤخذ من التجار الواردين من بلاد الشام والعراق[1] فكل أحد يعلم أن هذا كله مكس لا يحل تناوله ولا الأكل منه وأن الآكل منه فاسق لا تقبل شهادته لسقوط عدالته ولكن الهوى يعمي ويصم[2].

6- الحسبة على أرباب الحرف:-

- **البنائين والنجارين:-**

مهنة البناء والنجارة مهن أساسية، ولا يستغنى عنها في كل المجتمع؛ لأهميتها في بناء المساكن والتحصينات والمرافق المختلفة، وبرز جملة رجال في المدينة يمارسون هذه المهنة في العصر المملوكي.

وكان محتسب المدينة يصدر -كنظيره المحتسب في مصر- رخصة الحفر والبناء، ومن أولئك إبراهيم بن أحمد المدني، الذي قام بحفر أساس منارة باب السلام بالمسجد النبوي عام (706هـ/1306م)[3]. وشملت أعمال النجارة أبي بكر بن يوسف المحوجب، الذي قدم من مصر بعد حريق المسجد النبوي عام (666هـ/1267م)[4].

- **السقاية والسقائين:-**

---

(1) إشارة إلى كثرة الضرائب والرسوم التي كانت تجبى من التجار في المراكز المتعددة التي تمر بها تجارتهم.

(2) المقريزي: السلوم، ج4 ص 187 – 188. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 385 – 386.

(3) السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، ط1993،1م، ج1 ص 107، 155.

(4) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 70.

، ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد، الهند، ط2، (1392هـ/1972م)، ج1 ص 503.



يذكر ابن النجار[1]، والسمهودي[2] أنه كانت السقايات موجودة في المسجد النبوي وخارجه. واستخدمت للشرب؛ غير أن بعض الناس استخدمها للوضوء، مع ما يترتب على ذلك من نجاسة[3].

وحرص المحتسبين بالحجاز على ضرورة وجود هذه المهنة بكثرة؛ نظرًا لحاجة السكان إلى السقائين، لتزويدهم بماء الشرب في منازلهم. وكان يزداد الطلب على أصحاب هذه المهنة في مواسم الحج والعمرة؛ لوجود أعدادا كبيرة من الناس، ويرتبط بهذه المهنة حرفة أخرى وهي صناعة الفخار، ومن أولئك الذين عمل سقاءا للمنازل أحمد السقا الذي كان يقوم بسقي الماء من العين[4].

وممن عمل فيها بالحرم النبوي الشريف من المجاورين وغيرهم: أبو حسين محمد السقاء، الذي كان يملاء المسجد بالدوارق[5]، وحسين بن علي بن رستم الشيرازي وابناه حسن ومحمد[6].

- **الحياكة وعمل الملابس:-**

وهي مهنة تتضمن عمل الملابس الخاصة بالرجال والنساء على السواء، وتتوافر المنسوجات في المدينة وغيرها من مدن الحجاز، إما من الانتاج المحلي أو باستيرادها من الخارج.

---

(1) ابن النجار: الدرة الثمينة في تاريخ المدينة، ج2، ص 377.

(2) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج2 ص 678- 679.

(3) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 83. السمهودي: المصدر نفسه، ج2 ص 679.

(4) ابن فرحون: المصدر نفسه، ص 83.

(5) ابن فرحون: نفسه، ص 77.

(6) ابن فرحون: نفسه، ص 84.

، السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج1 ص 478، 512 ، ج3 560.



وهنا تدخل المحتسب في إلزام التجار بمد الخياطين بحاجتهم من الأقمشة ومن أبرز الممارسين لهذه المهنة بالمدينة خلال القرن الثامن "أبو عبد الله محمد السلاوي[1]" الذي عمل بها خلال مجاورته بالمدينة[2].

- **الحطابة والخراطة:-**

وكلا المهنتان كانت تستلزم وجود الأخشاب، وقد مارسها أهل المدينة والبادية المحيطة بها، حيث توفر هذه المهنة المواد التي يحتاجها السكان للطبخ والتدفئة، ولها بالمدينة سوق معروف بسوق الحطابين، يقع بالجبانة[3] إلى الشمال من المدينة بالقرب من مسجد الراية وثنية الوداع.

وممن مارس هذه المهنة بعض أهل المدينة والقادمون إليها، وخاصة الفقراء منهم، ممن لا يتقن مهنة أو حرفة غيرها، ومن هؤلاء محمد الهزميري؛ وهو من المجاورين الذين امتهنوا الحطابة، ومنهم إبراهيم المغربي الحطاب.

والمحتسب تدخل لتنظيم شؤون أصحاب هذه المهنة؛ لا سيما أن هذه الحرفة كانت تعتمد على الأشجار، وخاصة خشب السمر، الذي يعد من أفضل الأخشاب للتدفئة والطبخ[4].

وكانت مهنة الخراطة[5] موجودة بالحجاز في العصر المملوكي، وكانت قائمة على مادة الخشب أيضا المتوفر في الأشجار الموجودة خارج المدينة[6]، ومن أبرز المصنوعات التي كانت قائمة

---

(1) نسبة إلى مدينة: سلا، التي تقع بأقصى المغرب، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج3 ص 231.

(2) ابن فرحون: المصدر نفسه، ص 76.

(3) الجبانة: أصله المقبرة وهو موضع شمالي المدينة.
السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج4 ص 117.

(4) جعفر الخليلي: موسوعة العتبات المقدسة، شركة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1978م، ج1 ص 771.

(5) الخراطة هنا من "خرط الشجر" يخرطها خرطا أي انتزع أوراقها واللحاء عنها اجتذابا.
ابن منظور: لسان العرب، ج1 ص 814.

(6) جعفر الخليلي: موسوعة العتبات المقدسة، ج1 ص 77.



عليها السبح، التي يعتقد أنها كانت مزدهرة وعليها إقبال من الحجاج والمعتمرين، ومن ثم كان المحتسب يحرص كل الحرص على استمرار هذه المهنة بتوفير الخشب اللازم لأصحاب هذه الحرفة.

وممن مارس هذه الحرفة "محمد الخراط"، وهو من المجاورين، حيث كان يقوم بحز الخشب بالمخراط، وهو من المجاورين؛ حيث كان يقوم بحز الخشب بالمخراط، ويضع تلك القطع الخشبية في خيط لتكون "سبحة" لهذا عرف بالخراط[1].

- **حرفة العطارة:-**

كان المحتسب يشرف على مهنة العطارة[2] بشكل خاص؛ لدورها الهام في حياة الناس من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنها تدخل في إعداد الطعام، فالعطار يقوم بدور الطبيب والصيدلي وبائع العطور، وكانت مهنة رائجة.

وكان المحتسب يشرف على موادها، فهي بالإضافة إلى اعتمادها على مواد محلية، فإنها أيضا تستخدم مواد مستوردة ويحتاج من يشتغل بها إلى فترة طويلة من الممارسة.

وكان لهذه المهنة سوق خاص بها يتفقده المحتسب يسمى سوق العطارين[3]، ويقع بالقرب من سوق الصواغ.

- **حرفة الخرازة (الدباغة والمصنوعات الجلدية):-**

وهي حرفة تشير إلى من كان يعمل بالصناعات الجلدية[4]، كما كانت هذه الحرفة موجودة بالحجاز منذ صدر الاسلام[5]، وتعتمد على المواد الأولية المتوفرة من جلود الحيوانات، وهي ترتبط

---

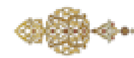
(1) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 61.

(2) العطارة من العطر، وهو اسم جامع للطيب والجمع عطور، ابن منظور: لسان العرب، ج2 ص 810.

(3) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج2 ص 736.

(4) عبد العزيز العمري: الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي، الدوحة، ط1، 1985م، ص 282.

(5) الزبير بن بكار: جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1381هـ، ص 178.



بحرفة أخرى هي الدباغة. وكان بعض الخرازين يمارسون مهنة الدباغة، وأحيانا أخرى كانوا هم يشترون الجلود المدبوغة ويقومون بخرازتها: أحذية وقربا وأدوات أخرى.

لذا كان أصحاب هذه الحرفة منتظمون في جماعة، ولهم شيخهم وتنظيماتهم الخاصة بهم التي تقع تحت اشراف المحتسب، لا سيما أن أصحاب هذه الحرفة تعاونوا من خلال هذه الجماعة. خاصة أن الطائف كانت المدينة الرئيسية في دباغة وتصنيع وتجارة الجلود[1]، وتزود المدينة بحاجتها من الجلود وكان المحتسب ينظم ذلك الاحتياج لأهل المدينة.

- **الحسبة على الخبازين:-**

طالت أيد المحتسب الرقابة على الخبازين بالحجاز (المدينة)، وتحدث السخاوي[2] والسمهودي[3] عن وجود أفران للخبز، مما يدل عى وجود مهنة الخباز، وطواحين لطحن الحبوب التي تدل على وجود مهنة الطحان.

- **الحسبة على الصاغة:-**

ذكر السمهودي أنه كانت هنالك سوق خاص بالصاغة بالمدينة بالقرب من سوق العطارين، كان يشرف عليه المحتسب في صياغة حلي النساء من الذهب[4].

---

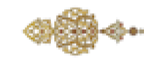
(1) الهمداني: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن الأكوع الحوالي، دار اليمامة، الرياض، (1394هـ/1974م)، ص 260.

، البكري: جزيرة العرب من كتاب المسالك والممالك، تحقيق: عبد الله يوسف بن عبد العزيز، دار السلاسل، الكويت، (1397هـ/1977م)، ص 27.

(2) السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج3 ص 411.

(3) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج2 ص 644، 714، وما بعدها.

(4) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج2 ص 736.



الفصل السادس
الحسبة على المجال الصحي بمكة والمدينة

1- الحسبة على البيمارستان (المستشفى):-

و **"البيمارستان"** هو مستشفى لعلاج المرضى وإقامتهم(1)، وقامت الحسبة على البيمارستان، في رعايته وتجديده، ويتجلى ذلك من تجديد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس عام (663هـ/1262م)(2)، وهو أول بيمارستان أنشئ في المدينة عام، حيث أمر بتشييده عام (627هـ/1229م)(3) من قبل الخليفة العباسي المستنصر بالله أبو جعفر المنصور (623-640هـ/1226-1242)(4).

غير أنه ليس هنالك ما يُشير إلى طبيعة النشاط العلاجي والعلمي في المارستان، وعن الأطباء والمشرفين عليه، وعن مدة بقائه مكانا لعلاج المرضى، إلا أنه وردت إشارات في النصف الأول من القرن الثامن الهجري إلى وجود مارستان في المدينة(5)، واستخدم جانب منه لتخزين تمر الأوقاف، فهل كان هو المارستان الذي أنشئ في القرن السابع الهجري؟ وهل كان يستخدم للعلاج في تلك الفترة ؟ أم أن أمره آل إلى الخراب فاستخدم المبنى مستودعا للتمور! غير أنه ثبت وجود

---

(1) والبيمارستان لفظ فارسي مركب من "بيمار" أي مريض، و"ستان" أي محل، وفي مجمل معناه: دار المرضى. أحمد عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دمشق، (1358هـ/1939م)، ص4.

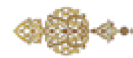
(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج7 ص 194.

(3) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 65 السمهودي: وفاء الوفا، ج2 ص 695.

(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج23 ص 155 – 168. ستانلي لين بول: الدول الإسلامية، ج1 ص 36.

(5) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 85. السخاوي: التحفة الطيفة، ج1 ص 484.





مارستان للعلاج في النصف الأول من القرن التاسع الهجري، فقد ذكر وفاة أحد الأعلام به في ربيع الآخر عام (841هـ/1437م)[1].

ومن أبرز الأطباء في المدينة بالعصر المملوكي محمد بن حسين بن علي بن رستم "الفقيه الفاضل، اشتغل بالطب"[2]، وممن له إسهام في مهنة الطب أبو علي الحسن الحجام[3]، ويتضح أن مهنته الأساسية كانت الحجامة، كما كان يختن الأطفال، ويعمل أيضا بمهنة الحلاق، ويمارس مهنة الخياطة ويسقى الماء في المسجد النبوي احتسابًا.

وقياسا للمارستان الذي أنشاه السلطان الأشرف شعبان بمكة، فيحتمل أنه خصص للمارستان بالمدينة أطباء وممرضين وفراشين كما زود بالأدوية والأدوات ويصرف للعاملين مرتبات شهرية[4].

2- توفير المياه وحفر الآبار والعيون:-

ومن الأعمال التي يقوم بها المحتسب بمكة الإشراف على الأعمال الإصلاحية الكبيرة التي تهم الناس، ومنها مشاريع توصيل مياه العيون لمكة المكرمة، حيث يحضر علية القوم والقضاة الأربعة بحيث يرون ما هو ممكن فيُكتب به محضر يُرسل به للسلطان في مصر، ولعل الدافع أن القضاة على درجة كبيرة من النزاهة والاهتمام بمصالح المسلمين فرغبة الدولة في أخذ مشورتهم وإشهادهم على أعمالها.

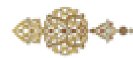
---

(1) نجم الدين ابن فهد: الدرر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، معهد إحياء المخطوطات العربية، القاهرة، مخطوط رقم: 332، ورقة: (169).

(2) ابن فرحون: نصيحة المشاور، ص 84. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4 ص 48. السخاوي: التحفة الطيفة، ج3 ص 560- 561.

(3) السخاوي: التحفة الطيفة، ج1 ص 500.

(4) راشد سعد راشد القحطاني: أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (1414هـ/1994م)، ص 112 – 115.



ومن ذلك مشاركة القضاة الأربعة: عبد الغني بن أبي بكر المرشدي، قاضي الحنفية، وصلاح الدين بن ظهيرة قاضي الشافعية، محي الدين عبد القادر بن نجم الدين بن ظهيرة، قاضي الحنابلة، والنجمي بن يعقوب قاضي المالكية، ففي عام (916هـ/1510م) شاركوا للكشف عن عيون الماء التي يمكن أن تزود مكة بحاجتها من الماء[1].

ومنذ صدر الإسلام والزراعة بالمدينة تعد من أهم مجالات النشاط الاقتصادي، وكانت بساتين أهل المدينة تعرف بالحوائط، ويقال للأرض المحاط عليها حائط وحديقة[2]. ولم تكن هذه البساتين كبيرة المساحة، فقد كان متوسط مساحتها مائة ذراع في مثلها، ويشتمل الحائط غالبًا على بئر خاصة به إلى جانب "أُطُم" يكون جواره لتوفير الحماية[3].

وفي العصر المملوكي عرفت مزارع المدينة بالحدائق[4]، وكانت الأراضي في الغالب مقسمة إلى ملكيات صغيرة، ومنها ملكيات كبيرة خاصة بالأشراف[5].

وجد بالمدينة عدد من مصادر المياه، نظرًا لأنها بلد زراعي منها: الآبار والعيون والأمطار، ونظرا لأهمية الآبار كمرفق أساسي لخدمة مجتمع المدينة في الشرب والزراعة، فقد كثر استخدامها في العصر المملوكي.

---

(1) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 424، 457.

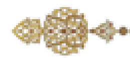
(2) ابن منظور: لسان العرب، ص 757.

(3) جمال الدين المطري: التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، ص 58.

، عبد الله إدريس: مجتمع المدينة في عهد الرسول، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، (1402هـ/1982م)، ص 203 – 204.

(4) الفيروزآبادي: المغانم المطابة في معالم طابة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة، ط1، 1389هـ، ص 25، وما بعدها.

(5) الفيروزآبادي: المصدر نفسه، ص 31، 299.



في عام (750هـ/1349م) اهتم القضاة بتجديد وإصلاح "بئر رومة" الذي تقع أسفل وادي العقيق، قريبة من مجتمع الاسيال، استمر استخدامها منذ عصر الرسول[1] -صلى الله عليه وسلم- حتى القرن السابع الهجري، ثم خربت[2].

وجاء عند المراغي (ت 816هـ) في "تحقيق النصرة"[3]، والفيروزآبادي (ت 817هـ) في "المغانم"[4]، والفاسي (ت 832هـ) في "العقد الثمين"[5]، والسمهودي (ت 911هـ) في "وفاء الوفاء"[6]، أن هذا البئر أُعيد إصلاحه وتجديده عام (750هـ/1349م) على يد قاضي مكة شهاب الدين أحمد بن محمد الطبري الذي "قام برفع بنيانها عن الأرض نحو قامة ونزحت فكثر ماؤها".

---

(1) ابن شبه: أخبار المدينة النبوية، المعروف بـ "تاريخ المدينة المنورة"، تحقيق: فيهم محمد شلتوت، دار الأصفهاني، جده، ط2، 1402هـ، ج1 ص 152-153.

(2) ابن النجار: الدرة الثمينة في تاريخ المدينة، (الملحق الثاني من كتاب: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي)، تحقيق: لجنة من العلماء، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، (د.ت)، ج2، ص 344.

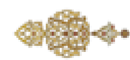
(3) المراغي: تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، المكتبة العلمية، المدينة، ط2، (1401هـ/1981م)، ص 168 – 176.

(4) الفيروزآبادي: المغانم المطابة، ص 42.

(5) الفاسي: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي – فؤاد سيد – محمود الطناحي، مؤسسة الرسالة، (1406هـ/1986م)، ج3 ص 163.

، وأشار الفاسي أن القاضي المذكور زار المدينة عام (740هـ/1339م).

(6) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق: قاسم السامرائي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2001م، ج3 ص 971.



وفي عام (714هـ/1314م) جدد الشيخ صفي الدين أبو بكر بن أحمد السلامي "بئر أريس"، التي تقع غربي المدينة[1]، وذكر ابن النجار[2] أنها مقابلة لمسجد قباء، وعندها مزارع، ويستقى منها وماؤها عذب، فبنى لها الشيخ صفي الدين أبو بكر "درجا ينزل إليها من يريد الشرب والوضوء من الزوار على الدرج قبو"[3].

غير أن ابن فرحون[4] يذكر أن نجم الدين يوسف الرومي هو الذي انشأ الدرج، وقد عقب الفيروزآبادي[5] على تلك الرواية بقوله "والظاهر أن نجم الدين المذكور أنشأ الدرج وتشعثت فأصلحها صفي الدين وجددها".

كما يشير المطري في "التعريف"[6] والمراغي (ت 816هـ) في "تحقيق النصرة"[7]، والفيروزآبادي (ت 817هـ) في "المغانم"[8]، والسمهودي (ت 911هـ) في "وفاء الوفاء"[9]، أنه في

(1) مجهول: الاستبصار في عجائب الامصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ت)، ص 43، ابن جبير: تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار المعروف بـ "رحلة ابن جبير"، دار بيروت للطباعة، بيروت، (1399هـ/1979م)، ص 175.

، جمال الدين المطري: التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، ص 57.

(2) ابن النجار: الدرة الثمينة في تاريخ المدينة، ج2، ص 344.

(3) جمال الدين المطري: التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، ص 57.

، المراغي: تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، ص 170.

(4) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: علي محمد علي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1900م ص 84.

(5) الفيروزآبادي: المغانم المطابة في معالم طابة، ص 28.

(6) جمال الدين المطري: التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، ص 58.

(7) المراغي: تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، ص 171.

(8) الفيروزآبادي: المغانم المطابة، ص 31.

(9) السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج3 ص 955.



عام (697هـ/1297م) أي أواخر القرن السابع الهجري أنه أعيد حفر وتجديد "بئر البصة"، وكان أهل المدينة يستقون منها قبل أن يطمها السيل، فأوقفها الشيخ عزيز الدولة، ريحان شيخ خدام الحرم الشريف لخدمة الفقراء والزائرين والواردين إلى المدينة.

3- الرقابة على الأطعمة:-

كان للمحتسب دور في الرقابة على الأطعمة وما يباع لطهيها وخاصة "السمن"، الذي يُستخدم في الطعام، وكان يمنع استخدام السمن القديم والشحم الغوي، حيث يسبب لهم ضررًا[1]. خاصة وأنه كان يستخدم في إعداد أهم وجبة مطبوخة وهي "الهريسة"، ويقول العياشي في وصفها: "يجعل اللحم في المطبخ، ويجعل معه القمح، ويطبخ حتى يفارق اللحم العظام، ويبالغ في طبخ اللحم مع القمح، حتى يطيب القمح، ويزلع فيأخذون عصيا شبه المقارف عراض الرؤوس، فيلوكون ذلك به حتى يختلط اللحم مع القمح ويصير مثل العجين، فيأخذوه في الأواني، ويصبوا عليه السمن".

وكانت هذه الأكلة من أشهر الأطعمة عند أهل الحجاز، إذا أكلها الإنسان لا يشتهي شيئا من الطعام يوما وليلة، ومن ثم فكانت الرقابة شديدة على بيع السمن الصالح لهذه الأطعمة، حتى لا تؤدي إلى أضرار صحية من هذه الأكلة.

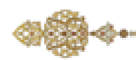
أما **الحسبة على تجميل البيئة**؛ فبداية نحبذ التطرق إلى **مفهوم البيئة** قبل العرض الموضوعي لنقاط هذا الجانب؛ فعلم البيئة يبحث في الأفراد والجماعات والمجتمعات والأنظمة البيئية، ولذا يعتبر أحد فروع علم الأحياء الهامة، حيث يبحث في الكائنات الحية ومواطنها البيئية[2].

وفي اللغة العربية، فان كلمة "بيئة" مشتقة من الفعل الثلاثي "بَوَأَ"، ونقول "تبوأ المكان" أي نزل وأقام به. والبيئة هي المنزل، أو الحال[1].

---

(1) العياشي: الرحلة، ص 224.

(2) علي حسين عزيز حنوش: البيئة .. المشكلات والآفاق، وزارة البيئة، بغداد، 2004م، ص 24.



ويعتني عالم البيئة بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أي أنه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة، فهو يعني بوقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة، كما يعنى بالحفاظ على البيئة من الأنشطة البشرية ذات التأثير الضار، وبتحسين نوعية البيئة لتناسب حياة الإنسان داخل المجتمع.

وكغيره من العلوم، فانه من الصعب فصل علم البيئة عن غيره من العلوم الطبيعية والبحتة، فهو مرتبط بكل فروع علم الأحياء إرتباطاً وثيقاً، وعلم السلوك، وعلم الصيدلة، والطب، والزراعة بشتى فروعها[2].

ويعني البحث بهذه المحاور، في احد جوانبه ، البحث بالمشكلات الاقتصادية – الاجتماعية، بحكم الروابط والتاثيرات المتبادلة بين مكونات البيئة الطبيعية والاجتماعية. فالبيئة النظيفة لا يمكن الوصول إليها إلا بحسن التنظيم، والمعرفة المناسبة، وبتوازن يؤمن عدم الافراط في الاستثمار، وضمان ديمومة الموارد الطبيعية، وامتلاك المجتمع لمستويات مناسبة من الوعي البيئي لكنف ومظلة الطبيعة التي يعيش تحت ظلها.

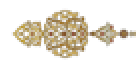
وأصبح أمراً مؤكداً، ولا يقبل الشك، بأن الاستقرار والتنمية ترتبطان اوثق ارتباط مع تعزيز اتجاهات تنظيف البيئة ورعايتها وحمايتها. وكل هذا يستلزم إدارة بيئية عصرية ومتطورة، من دونها لايمكن بلوغ الإستقرار والتنمية.

وتستهدف حماية البيئة (بصورتها المبسطة) تحسين سلوك الانسان في التعامل مع الوسط المحيط به، ووقف ايذائه للطبيعة، والحد من مظاهر الافراط في استهلاك مواردها. اي ان الشكل الأولي لحماية البيئة هو منع الضرر، ومراقبة مستويات التلوث، او استباق حدوثه أو تعطيله في أسرع فرصة زمنية.

---

(1) محمد حمدان أبو دية، علم البيئة، دار الشروق، عمان، 1994، ص 9.

(2) محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، 1993م، ص 18.



ولما كانت البيئة بمعناها الشامل تغطي كثيراً من المجالات التي لا يسهل حصرها، فان أي هيئة كالحسبة لا تستطيع مراقبتها كلها، ولهذا فقد كان من الضروري أن تتعاون كل هيئة من الهيئات مع الهيئات القريبة منها في تبادل الخدمات والتنبيه إلى مواطن التلوث. وتشمل إهتمامات الحسبة بشؤون البيئة مجالات عديدة، من بينها:

مراقبة نشاط المصانع والورش والمؤسسات التي يؤدي عملها إلى تلوث الهواء بالغازات والأتربة المتصاعدة من مداخنها أو تلوث المياه بصرف ناياتها فيها، ومن حقها ان تطالب المسؤولين بإلغاء تراخيصها أو تعديل مواصفات نشاطاتها لتتمشى مع متطلبات السلامة.

نشر الوعي البيئي بين الناس بمختلف الوسائل وأهمها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وإدخالها كلما أمكن ذلك في البرامج الدراسية، وتدريب المشرفين عليها على أفضل السبل لتأدية رسالتهم.

إستخدام الحقوق الممنوحة لها في ظل المحافظة على البيئة والمراسيم الإدارية المختلفة لمواجهة أي تعد على البيئة بأي صورة من الصور وليكن برفع دعاوى قضائية ضد المخالفين أو تطبيق العقوبات المسموح بها ضدهم وذلك بالإستعانة بالسلطات التنفيذية والإدارية بالدولة. وهكذا، أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها تحظى بمسؤوليات الاحتساب.

وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك إتفاق بين الباحثين والعلماء على تحديد معنى البيئة إصطلاحاً بشكل دقيق، إلا ان معظم التعريفات تشير إلى المعنى نفسه. وهو يرجع إلى ان البيئة هي ذلك الإطار الذي يحيى فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته،من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[1].

---

(1) رشيد الحمد ومحمد صباريني: البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 1984م، ص27.



ويرى باحث آخر : "ان البيئة بمفهومها العام هي الوسيط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثراً ومتأثراً، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جداً، وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جداً، قد لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه[1].

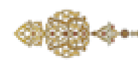
ويرى الأستاذ الدكتور عبد العزيز طريح شرف بإن الشائع ان المقصود بالبيئة هو كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته، وهي بدورها ترتبط بحياة البشر في كل زمان ومكان، وخصوصاً فيما يؤثر في هذه الحياة من سلبيات، أهمها الأخطار الصحية الناتجة عن التلوث بمختلف أشكاله ودرجاته في الهواء والماء والبحار والتربة والغذاء، وفي كل مناطق التجمعات البشرية بمختلف نشاطاتها الزراعية والرعوية والتعدينية والصناعية والعمرانية وغيرها [2].

وذات الشيء يراه الأستاذ محمد السيد أرناؤوط، بقوله: إنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والأحياء الأخرى، يستمدون منه زادهم المادي وغير المادي، ويؤدون فيه نشاطهم.إنها الوسط المحيط بالإنسان، الذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية، البشرية منها وغير البشرية [3]. ويضيف بإن البيئة تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات. فالهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد، هي عناصر البيئة، التي يعيش فيها والتي تعتبر الإطار الذ ي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة.

(1) زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان- علاقات ومشكلات، القاهرة، دار عطوة، 1981م، ص 35.

(2) عبد العزيز طريح شرف: التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مركز الأسكندرية للكتاب، الأسكندرية ، 1997م، ص 3.

(3) محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، ص61.



البيئة في أبسط تعريف لها هي: ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية، من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلان سوية سلسلة متصلة فيما بينهم، فيما يمكن ان نطلق عليه، جوازاً، دورات، طاقات الحياة، حيث ينتج النبات المادة والطاقة من تراكيب عضوية معقدة، ويأكل الحيوان النبات والعشب، ويأكل حيوان اَكل للحوم حيوان اَخر أكلاً للعشب، والإنسان يأكل النبات والحيوان ويستفاد من كل منهما. وبذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات[1].

وكان هنالك من تنبه إلى صحة وحياة الإنسان ورفاهيته وتقدمه وارتبطها الوثيق بمصادر البيئة وصحتها. من هنا فان الحفاظ على البيئة يعد جزءاً أساسياً لضمان استمرارية الحياة التي نعيشها. أما الحاق الضرر بها، فمعناه تعريض أمن بقائنا للخطر، وبالتالي فان قضية البيئة ومشكلاتها تعد إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات القوى الدولية، سواء من حيث السيطرة على الموارد، او ضمان محيط سليم للحياة البشرية، وهذا ما جعل مشكلات البيئة، التي كانت في السابق تبدو كمشكلات يمكن التعامل معها محليا، جعلها أزمات بالغة الصعوبة والتعقيد، وذلك جراء تقاطع المصالح بين وحدات النظام الدولي الساعية لتحقيق اكبر قدرممكن من المكاسب على حساب الوحدات الأخرى. وهذه الأهمية للبيئة تبين الارتباط بين البيئة والأمن الدولي، فالضغط البشري على البيئة أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها الأمن الدولي[2].

- **التزيين والتجميل:-**

وفي الحجاز كان يشترط فيمن يمتهن هذه الحرفة، أن يكون متقناً لعمله، وقد اشتهر بهذه المهنة عدد من المجاورين مثل صالح بن اسماعيل الكناني الشافعي المدني المصري الأصل

(1) دائرة معارف التنمية والبيئة: مجلة "التنمية والبيئة" المصرية، العدد الخامس، فبراير، 1987م، ص 72.

(2) فايق حسن جاسم الشجيري: البيئة والأمن الدولي،" مجلة النبأ"،(أكتوبر 2004م - العدد: 72).



(ت707هـ/1307م) الذي كان "صانعا مبيضا يشتغل بالتبييض في الحرم الشريف"[1]. وحمد بن محمد الغرناطي الذي كان "مجيدا في صنعة الدهان والتزويق فعمل في الحرم الشريف مع الدهانيين "[2].

ولم يقتصر عمل الدهانيين على المسجد النبوي، بل يشمل المنازل التي لابد أن أصحابها وخاصة الموسرين منهم يحرصون على تبييض منازلهم، وتزيينها بالنقوش والحروف الجميلة.

- **منع إلقاء القمامة:-**

كانت للمحتسب بمكة سلطة ظاهرة في القيام بعمله، فقد كان يراقب الطرقات والشوارع، ويأمر برفع القمائم من أمام المنازل والطرق. ونجد الأمير المحتسب خير بك الأشرفي الذي عين في نظر الحرمين مكة والمدينة، وولي نيابة القدس بعد الإمير دقماق[3]. قام في عام (915هـ/1509م) بجولة تفتيشية فوجد إهمال من بعض أصحاب المنازل فقام بضرب كل صاحب منزل أمام داره قمامة، ومن الذين ضربوا ثابت بن حسن بن ثابت الزمزمي، حيث ضرب تحت رجليه بعد وضعه على الأرض.

وهذا ما يؤيد أن المحتسب كان ينفذ أوامره بدون الرجوع لأحد أولا بأول، ولم يسلم من تنفيذ الأوامر أحد حتى أصحاب الأربطة من العباد فقد ضرب المحتسب في نفس اليوم شيخ رباط الشريف حسن بن عجلان الشيخ أحمد الفقيه عبد المعطي بن عمر بن أبي بكر اليماني الأصل المكي يعرف بابن حسان، حفظ القرآن، وطلب العلم، وكان ذا فضيلة وفهم جيد[4].

---

(1) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 35.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4 ص 355.

(3) السخاوي: الضوء اللامع، ج3 ص 208.

(4) السخاوي: الضوء اللامع، ج5 ص 81.



وكان سبب الضرب هو وجود زبالة بجانب الرباط، فضرب مثل سابقه تحت رجليه أمام الرباط وأمام الناس مما جعل الناس يقومون بالإسراع برفع القمائم من امام منازلهم والطرقات[1].

(1) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 427.





الفصل السابع
الحسبة على المجال الاجتماعي بمكة والمدينة

1- توفير الأمن وقمع السلب والنهب:-

كانت الحسبة يضطلع بها الأمراء أيضا ولم تكن مقصورة على القضاة أو معاونيهم، وتشير المصادر إلى قيامهم توطيد الأمن من خلال حفر الخنادق حول المدينة لدفع الاعداء بعيدا عن أهلها.

ويأتي الاهتمام بذلك من منطلق التجارة الواسعة التي وجدت بالمدينة والحجاز عموما في العصر المملوكي، وأهمية الحفاظ عليه من الاضطرابات والدفاع عنها، خاصة الصراعات بين أمراء المدينة من الأشراف وهجمات القبائل والتي أدت إلى تدهور في أوضاعها الاقتصادية، وضعف حركة التجارة.

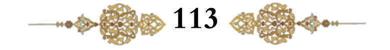
ومن أبرز تلك الحوادث التي كان لها تأثير على أحوال السكان، ما حدث عام (750هـ/1349م) حينما هاجمتها بعض القبائل بدعم من "الخيابرة" وبعض الصعاليك من أهل المدينة، فنهبت كثيرا من أحيائها وأسواقها، ووصف ابن فرحون حالة المدينة الأمنية نتيجة لتلك الحوادث بقوله:

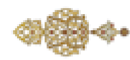
"وكان مما جرى أن نهب الجميع ما للحاج من ودائع في المدينة، وحصل عليها من العرب إزعاج وإذعار عظيم، وتبعتهم الصعاليك من أهل المدينة وجميع الخيابرة، وغيرهم، فلم يتركوا أثاثا ولا متاعا وكان الأمر عظيما لم يجر مثله في زمن من الأزمان"[1].

وحينما هاجمت بعض القبائل الحجاج إلى الشمال من المدينة ونهبتهم[2] قرر الشريف سعد بن ثابت الذي تولى إمارة المدينة عام (750هـ/1349م) في أعقاب الحوادث السابقة، قرر حفر

(1) ابن فرحون: نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، ص 56. السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج2 ص 260.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص 257.





خندق حول سور المدينة لمنع إغارة القبائل عليها، إلا أنه توفي (752هـ/1351م) بعد أشهر من بدء العمل به، فتولى إكماله ابن عمه الأمير فضل بن قاسم بن جماز (752-754هـ/1351-1353م)[1]، وكان لهذا الخندق أثره في استتباب الأمن ورواج التجارة مرة أخرى.

2- وعظ الناس وذوي السلطان خلال الكوارث البيئية:-

اهتم المحتسبين بوعظ الناس وذوي السلطان خلال حدوث هذه الكوارث، ويذكر ابن الفرات (ت) في "تاريخه"[2]، والمقريزي (ت 845هـ) في "السلوك"[3] أنه: في عام (686هـ/1287م) أدت الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة إلى الحاق الضرر بالمسجد النبوي الشريف وبالكثير من المساكن وتدمير أعداد كبيرة من النخيل والمحاصيل الزراعية، كما دمرت السيول العيون الجارية بالمدينة، ومنها عين الأزرق التي يستقى منها أهل المدينة وأعقب ذلك وصول جراد كثيف، دمر المزروعات والمحاصيل.

ويذكر اليافعي في "مرآة الجنان"[4] أنه حل بالمدينة سنة (734هـ/1333م) سيل عظيم، أخذ كما ذكر "جمال وعشرين فرسا وخرب أماكن"

، ابن اياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1404هـ/1984م)، ج2 ص 161.

(1) الفيروزآبادي: المغانم المطابة، ص 242. السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج2 ص 125 - 126. ج3 ص 395- 396.

(2) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، تحقيق: قسطنطين زريق، الجامعة الامريكية، بيروت، 1939م، ج8 ص 52.

(3) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م)، ج1 ص 737.

(4) اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1417هـ/1997م)، ص 291.



وفي عام (654هـ/1256م) ظهر بالمدينة بركان، أسهب الؤرخون في الحديث عنه وعن آثاره الاقتصادية والاجتماعية، ونقل أبو شامة (ت 665هـ) في "ذيل الروضتين"[1] عن قاضي المدينة شمس لدين سنان بن عبد الوهاب، أنه ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم، انفجرت من الأرض وسال منها وادٍ من نار حتى حاذى جبل أحد، ويذكر من آثارها أن تاب جميع أهل المدينة ولا بقي يُسمع فيها رباب ولا دف ولا شرب. ويروي الفقيه والقاضي صعد إلى الأمير يعظونه؛ فطرح المكس، وأعتق مماليكه وعبيده، ورد عليهم كل ما لهم تحت يده وعلى غيرهم.

3- الحسبة على الأربطة والمساكن:-

وهذه الأربطة أنشأها السلاطين والأثرياء والعلماء، وأوقفوها على المجاورين والفقراء والمنقطعين وبعض أرباب المذهب. وكان الرباط يتكون من عدة حجرات.

وكان يسكنها بعض من الشرائح الاجتماعية وخاصة المجاورين الذين لا تمكنهم ظروفهم المادية من شراء أو كراء الدور فسكنوا الأربطة، وقد ساهم ذلك في تنشيط حركة المجاورين بالمدينة في العصر المملوكي[2].

وكان للرباط قيّم أو وكيل أو وصي يطلق عليه شيخ الرباط[1]، مارس دور المحتسب على هذه الأربطة، بتنظيمها وتهيئتها للقادمين للسكن بها. ومن تلك الأربطة التي استخدمت للسكنى رباط دكالة، ويقال له رباط المغاربة[2]. الذي سكنه بعض طلبة العلم الصالحين والصوفية.

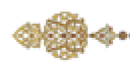
---

(1) أبو شامة: ذيل الروضتين، عناية محمد زاهد الكوثري نشر : عزت العطار الحسيني، ط2، 1974م، ص 190-192.

، جمال الدين المطري: التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، ص 63- 64.

، السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج1 ص 142 -151.

(2) منى حسن مشاري: المجاورون في مكة والمدينة في العصر المملوكي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، (1431هـ/2010م)، ص 78.



ومن الأربطة الأخرى: رباط الفاضل، ورباط الأصفهاني، ورباط الشيرازي، ورباط السبيل، وأربطة أخرى: البغدادي، والبدل، والبغلة، والجبرتي، والروض، والزيالعي، والسميني، والصادر والوارد، والظاهري والعبيد، وعرفة، وابن عليك، وغريسة، والغارة، وقريش، وكرباجة، وكمرسوه، والمساسعة، والمكناسي، والهندي، وابن وهبان، وابن لحي[3].

ويتبن من اسماء هذه الأربطة احتوائها لعديد من الفئات الاجتماعية من العلماء حتى العبيد، وابن السبيل، حتى كانت هنالك رباط للعاطلين عن العمل من الخدام، سُمي: رباط البطالين. كما يتجلى دور المحتسب أو القيم على هذه الأربطة من خلال تنظيمه لسكنى هذه الفئات بتوفير المكان المناسب والملائم.

4- الحسبة على بنايات وعمائر الحمامات العامة:-

من ذلك عمارة الحمامات العامة، التي كانت من المظاهر الاجتماعية بالحجاز خلال عصر المماليك، وانتشرت في داخل المدينة وخارجها، بقصد الاستحمام والاسترخاء بها، وذكر في هذا العصر عدد من تلك الحمامات فيما ذكره السمهودي[4].

أنه في أعقاب عمارة المسجد النبوي الشريف بأمر من السلطان المملوكي قايتباي على أثر الحريق الثاني للمسجد عام (886هـ/1481م) شرع السلطان في عمارة حمام استأجرت أرضه من الناظر على الميضأة بباب السلام، وذكر أنه "لم يكن بالمدينة الشريفة حمام قبل ذلك من مدة مديدة" ويظهر من ذلك أنه لا ينفي وجود حمامات عامة قبل ذلك ولكنه يشير إلى عدم بناء حمامات منذ سنوات طويلة. فكانت عمائر الحمامات العامة بالحجاز في العصر المملوكي مظهرا من مظاهر التغيير.

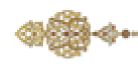
---

(1) ابن فرحون: النصيحة، ص 28.

(2) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 65.

(3) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج1 ص 65.

(4) السمهودي: وفاء الوفا، ج2 ص 644.



الخاتمة: النتائج والتطورات التي طرأت على وظيفة المحتسب

كان التنافس على منصب الحسبة من أخطر التطورات، بل كان هو المرجو من وراء ولاية القضاة حيث الكسب المادي مما يتلقاه القاضي من أموال من طريق الراتب المخصص من الدولة[1] والصدقات التي يتبرع بها الموسرون ويخصصون جزءا منها لقاضي مكة، هذا فضلا عن كون القاضي مُحتسبًا في الإشراف على أمور المجتمع التجارية، وسنرى صورًا كثيرة من ذلك.

وكان العلماء يتنافسون على تولي منصب القضاء بمكة ويدل على ذلك التعيينات المستمرة والعزل المُستمر مما يدل على هذا التنافس فما أن يصل مرسوم بتعيين أحد القضاة إلى مكة يكون عزله قد كُتب في مصر، وعُين بدلا منه فلا يلبث أن يصل البريد حاملا عزل قاض وتعيين الآخر.

ويدل أيضا على هذا التنافس تعيين القاضي لعدة مرات متفاوتة ليس بين بعضها مدة كبيرة ففي 14 من شهر شوال (817هـ/ 1414م) عزل القاضي تفي الدين محمد بن أحمد الفاسي عن قضاء المالكية، وعُين الشيخ محمد بن عبد الرحمن الحسني الفاسي[2]، واستمر إلى 7 ذي القعدة (817هـ/ 1414م)، وعزل وأعيد الشيخ تقي الدين فمدة تولي الشيخ محمد بن عبد الرحمن اثنا عشر يوما فقط.

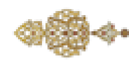
وهذا يدل على مدى التنافس بين العلماء وأن لهم من يدعمهم في السلطة في مصر مما يدل على أن اتخاذ قرارات العزل والتعيين يتدخل بها أصحاب النفوذ والأهواء في فترات من العصر المملوكي.

---

(1) ابن بطوطة: رحلته، ص 185.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي الخير محمد بن عبد الله الفاسي رضي الدين أبو حامد الحسني المكي، ولد في مستنيبه وابن عمه تقي الدين الفاسي، كان خيرًا ساكنًا متواضعا توفي عام (824هـ/ 1421م).

ابن حجر: إنباء الغمر، ج7 ص 447. السخاوي: الضوء اللامع، ج8 ص 41. بدر الدين القرافي: توشيح الديباج وحلية الابتهاج، ص 209.



ومن الأمثلة على ذلك أيضا: تعيين القاضي أبي البركات بن ظهيرة عام (819هـ/ 1416م) في الثامن من شوال بدلا من القاضي محب الدين[1] بن ظهيرة، وفي الخامس من شهر ذي الحجة من نفس العام عُزل وأعيد القاضي محب الدين فتكون مدة تولي القاضي أبي البركات شهر وثلاثة أيام فقط[2].

وعندما يزداد الصراع على الحسبة بين العلماء من خلال منصب القضاء، تحاول الدولة الخروج من تعيين أحدهما بعرض الوضع على علية القوم من أهل مكة بحيث يختارون من يرونه، ورغم هذا فإن ذلك لم يكن ليقطع النزاع والتنافس، ومن ذلك الصراع الذي قام بين القاضيين الشيخ جمال الدين بن ظهيرة والشيخ محمد بن أحمد بن محمد النويري عز الدين[3].

وقد حاولت الدولة الحد من الصراع حول منصب القضاء في مكة المكرمة بتعيين قاض من غير أهل مكة، وذلك عندما عينت الشيخ الفقيه برهان الدين بن إبراهيم بن عمر السوسي[4] الطرابلسي الشافعي عام (848هـ/ 1444م)[5]، وذلك بعد أن كان التنافس على أشده بين القاضي جلال الدين أبي السعادات والقاضي محب الدين الطبري، والقاضي أبي اليمن النويري[6]، مع اتفاقهم في المذهب.

---

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 52، 547. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 521.

(2) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 358. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 537.

(3) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 78. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 437.

(4) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم البرهان الحموي الأصل السوبيني الطرابلسي الشافعي ويعرف بالسوبيني، ولي قضاء مكة عوضا عن المحب الطبري في أوائل رجب عام (848هـ/ 1444م)، ولم يلبث أن انفصل في شوال من السنة التي تليها، وكان كثير العبادة والتلاوة والتهجد، توفي بدمشق عام (858هـ).
السخاوي: الضوء اللامع، ج1 ص 101.

(5) السخاوي: التبر المسبوك، ص 94. ابن حجر: إنباء الغمر، ج9 ص 224.

(6) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 335.



ولعل الدافع الأرجح للتنافس على هذا المنصب هو الكسب المادي مما يتلقاه القاضي من أموال من طريق الراتب المخصص من الدولة[1] والصدقات التي يتبرع بها الموسرون ويخصصون جزءا منها لقاضي مكة ومن ذلك ما حدث عام (918هـ/ 1512م) حصل القضاة في مكة من صدقات تصدق بها الأمير حسين الكردي[2] على عشرة دنانير لكل قاض[3]. فقد كان القضاة يشغلون منصب الحسبة على هذه الصدقات، والرقابة على توزيعها.

ولما كانت الحسبة قائمة على الأوقاف من خلال القضاة، فكان يحصل القضاة من مخصصات لهم من الأوقاف التي جعل الموقفون لقضاة مكة جزءًا منها[4]، مثل وقف السلطان الأشرف شعبان الذي خصص مبلغ (1000 درهم) سنويا لقاضي مكة[5].

وقد وصل الأمر في التنافس على الحسبة من خلال منصب القضاء في بعض فترات العصر الملوكي بالحجاز أن يسعى عدد من العلماء لنيل منصب القضاء بالرشوة كمثيله في مصر في العصر المملوكي، بمبلغ من المال لأصحاب النفوذ في مصر، وهذا يدل على مدى الفساد الإداري الذي أصاب السلطة في مصر في بعض فتراتها، ويكون المبلغ المدفوع أحيانا للسلطان نفسه. ومن ذلك ما دفعه القاضي جلال الدين أبو السعادات عام (841هـ/ 1437م) في مقابل عدم تنحيته عن القضاء

---

(1) ابن بطوطة: رحلته، ص 185.

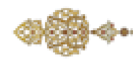
(2) هو الأمير حسين الكردي، عينه السلطان قانصوه الغوري نائبا على جدة وكان قائد الحملة العسكرية أعدتها الدولة لمواجهة خطر البرتغاليين، ودفع خطرهم عن بلاد المسلمين في البحر الأحمر، وكذلك القضاء على تمرد القبائل البدوية ومهاجمتها للحجاج.

ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 65، 84، ج5 ص 203.

(3) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج2 ص 551، 556.

(4) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج1 ص 473.

(5) راشد القحطاني: أوقاف السلطان الأشرف شعبان، ص 236.



حيث دفع مبلغ (500 دينار)[1] رشوة ودفع القاضي لمبلغ بهذا الحجم يدل على أن القاضي يدخل عليه مبالغ أكبر بكثير لذلك سعى لهذا المنصب ودفع هذا المبلغ.

وكان بعض القضاة يسعى بشتى الوسائل للوصول إلى تعيين نفسه قاضيا والعودة إليه بسرعة إذا تم عزله مثل القاضي محمد بن محمد بن أحمد[2] بن حسين القسطلاني الذي سافر إلى مصر لإقناع السلطة بتوليه قضاء المالكية بمكة، وقد تولى هذا الشيخ قضاء مكة سبع مرات خلال الفترة من (827هـ/ 1423م) إلى (864هـ/ 1459م) حيث توفي[3].

وفي الوقت الذي نجد فيه بعض القضاة يحرص على التمسك بالمنصب ويسعى في الاستمرار به والعودة إليه إذا عُزل نجد من يزهد في منصب القضاء ويطلب الإعفاء منه مثل الشيخ ظهيرة[4] بن محمد بن محمد بن ظهيرة المخزومي المالكي الذي طلب الإعفاء من منصب القضاء وهو

---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 73. المقريزي: السلوك، ج7 ص 342. عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج2 ص 706.

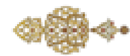
(2) هو محمد بن محمد بن أحمد بن حسين القسطلاني المكي يعرف بابن الزين، ولد بمكة عام (801هـ/ 1398م)، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم، ودخل الشام، وناب في القضاء بها أذن له السلطان في القضاء بمكة في آخر عام (826هـ/ 1422م) بدلا من التقي الفاسي، وتوفي عام (864هـ/ 1459م) وهو قاضيا بمكة.

السخاوي: الضوء اللامع، ج9 ص 4.

(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 277.

(4) هو ظهيرة بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين القرشي المالكي، يعرف بابن ظهيرة، ولد عام (841هـ/ 1437م) بمكة ونشأ بها، فحفظ القرآن الكريم، وعددا من كتب العلم والفقه، وتفقه بالقاضي عبد القادر وعنه أخذ العربية، وأخذ طرفا من الأصول والمنطق، ولي قضاء المالكية بمكة بعد أن ابن أبي اليمن في ربيع آخر عام (868هـ/ 1463م)، وتوفي في ذي الحجة عام (868هـ/ 1463م).

السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص15.



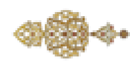
لم يكمل سنة في المنصب حيث عين في ربيع الآخر عام (868هـ/ 1463م) وطلب الإعفاء فأعفي في آخر السنة نفسها[1].

وأيضا القاضي عبد الواحد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي الحنفي جلال الدين أبو حامد الذي فرض المنصب بعد أن صدر القرار ووصل المرسوم بتعينه وهو لا يعلم[2]، وهذا يدل على أن السلطة في مصر كانت تحرص في الأعم الأغلب على أن يتقلد القضاء من يتمتع بالنزاهة والعلم الواسع والدين والصلاح.

(1) ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 783.

(2) ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 947.





الملاحق

نماذج ممن تولى منصب الحسبة بالحجاز

1- من أشهر من باشر الحسبة أو ناب فيها بمكة:-

- القاضي الحنبلي محمد بن عثمان (ت 731هـ)(1).
- القاضي محمد بن أحمد العقيلي النويري (ت 786هـ)(2).
- القاضي شهاب الدين أحمد بن ظهيرة (ت 792هـ)(3).
- القاضي أحمد بن محمد النويري (ت 799هـ)(4).
- يوسف بن حسين بن يوسف (ت 816هـ)(5).
- القاضي جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة (ت 817هـ)(6).
- أبو البركات محمد بن أبي السعود بن ظهيرة (ت 819هـ)(7).
- عز الدين محمد بن أحمد النويري (ت 820هـ)(8).

---

(1) ابن بطوطة: رحلته، ص 146. الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 134 -136.

(2) الفاسي: العقد الثمين، ج1 ص 300 -301. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج11 ص 303.

(3) ابن حجر: إنباء الغمر، ج1 ص 403. الدرر الكامنة، ج1 ص 143 -144. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 313. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج6 ص 322 -323.

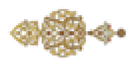
(4) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1 ص 244. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 322. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج6 ص 357 -358.

(5) الفاسي: العقد الثمين، ج7 ص 485.

(6) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 79 -80، ج7 ص 485. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج7 ص 125 - 126.

(7) ابن حجر: إنباء الغمر، ج3 ص 120.

(8) الفاسي: العقد الثمين، ج1 ص 376 -377. ابن فهد: إتحاف الورى: ص 325. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج7 ص 147.



- كمال الدين محمد بن محمد بن ظهيرة (ت 820هـ)[1].
- القاضي جلال الدين أبو السعادات ابن ظهيرة (ت 861هـ)[2].

2- من أشهر أمراء المماليك الذين تولوا الحسبة بالحجاز:-

- الباشي سودون المحمدي (ت 850هـ)[3].
- الأمير آقبردي المظفري (ت 847هـ)[4].
- الأمير برسباي الإينالي (ت 864هـ)[5].
- الباشي طوغان الأشرف الذي تولى الباشية عام (864هـ)[6].
- الأمير جانبك النوروزي (ت 867هـ)[7].
- الأمير رديك التاجي[8].
- الأمير قرقماش الشريفي (ت 914هـ)[9].
- الأمير جاني بردي قاسم[10].
- الأمير جاني بيك قرا[1].

---

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 290. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج7 ص 148.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج16 ص 186. ابن فهد: اتحاف الورى، ص 368، 384، 301، 304. ابن إياس: بدائع الزهور: ج2 ص 338.

(3) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 205. أبو المحاسن: الضوء اللامع، ج15 ص 516 -517.

(4) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 239.

(5) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 361.

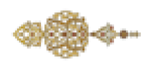
(6) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 361.

(7) أبو المحاسن: الضوء اللامع، ج15 ص 444، ج16 ص322.

(8) أبو المحاسن: الضوء اللامع، ج15 ص 444.

(9) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 145.

(10) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 250.



- الأمير قراكز الحكم، وقد تولى نظر الحسبة بعد انفصالها عن باشوية مكة عام (921هـ)[2].

3- المحتسبين على السوق بالمدينة:-

- نور الدين علي بن يوسف بن الحسن الزرندي عام (767هـ/ 1365م).
- عبد الرحمن نور الدين علي بن يوسف بن الحسن الزرندي عام (784هـ/ 1382م).
- علي بن يوسف بن محمد الزرندي (ت 892هـ/ 1486م).

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 409، 455.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور، ج4 ص 455.







مكتبة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:-

- **ابن الصيرفي، علي بن داود بن ابراهيم (المتوفي900هـ):**

1. نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، 1970م.

- **ابن الضياء القرشي، محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي العمري المكي الحنفي، بهاء الدين أبو البقاء، المعروف بابن الضياء (المتوفى: 854هـ):**

2. تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1424هـ/2004م).

- **ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ):**

3. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، (1406هـ/1986م).

- **ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات:**

4. تاريخ الدول والملوك، تحقيق: قسطنطين زريق، الجامعة الامريكية، بيروت، 1939م.

- **ابن النجار، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (المتوفى: 643هـ):**

5. الدرة الثمينة في تاريخ المدينة، (الملحق الثاني من كتاب: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي)، تحقيق: لجنة من العلماء، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، (د.ت).

- **ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: 749هـ):**

6. تاريخه، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، (1417هـ/1996م).



- **ابن إياس، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي:**

7. بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1404هـ/1984م).
8. نشق الأزهار في عجائب الأقطار، دار الكتب الإسلامية، 1806م.

- **ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت779هـ):**

9. تحفة النظار في غرائب الأمصار، تحقيق: طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1407هـ/ 1987م).

- **ابن تيمية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ):**

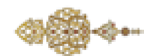
10. الحسبة في الإسلام، دار الحداثة، بيروت، 1995م.
11. مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، (1412هـ/ 1991م).

- **ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني، الأندلسي، الشاطبي، البلنسي (ت614هـ):**

12. تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار المعروف بـ "رحلة ابن جبير"، دار بيروت للطباعة، بيروت، (1399هـ/1979م).

- **ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي:**

13. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة، دار الريان للتراث، ط2، (1409هـ- 1988م).
14. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد، الهند، ط2، (1392هـ/1972م).
15. إنباء الغمر بأبناء العمر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (1389هـ/1969م).



- **ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 808هـ):**

16. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، (1408هـ/1988م).

- **ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ):**

17. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط7، 1994م.

- **ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ):**

18. جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

- **ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ):**

19. الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، ط1، (1425هـ/2005م).

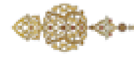
- **ابن شاهين الظاهري، خليل بن شاهين الظاهري، غرس الدين (ت873هـ):**

20. زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1894م.

- **ابن شبه، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت262هـ):**

21. أخبار المدينة النبوية، المعروف بـ "تاريخ المدينة المنورة"، تحقيق: فيهم محمد شلتوت، دار الأصفهاني، جده، ط2، 1402هـ.

- **ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ):**



22. جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

- **ابن عبد الظاهر، القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر (692هـ):**

23. الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط 1، (1396هـ/1976م).

- **ابن عيسى البلوي، خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد البلوي، أبو البقاء (المتوفى: بعد 767هـ):**

24. تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق: الحسن بن محمد السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي، المحمدية، المغرب، (د.ت).

- **ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ):**

25. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1972م.

26. نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: علي محمد علي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1900م.

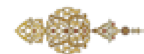
- **ابن فهد العز، عبد العزيز بن النجم عمر بن فهد المكي:**

27. بلوغ القرى في ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى، جامعة أم القرى، (د.ت).

28. الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، (1421هـ/ 2000م).

- **ابن فهد، النجم عمر بن فهد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد (ت885هـ):**

29. إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ.



30. غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهيم شلتوت، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، ط1، (1406هـ/1986م).

- **ابن قاضي شهبه، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت851هـ):**

31. تاريخه، تحقيق: عدنان درويش، لمعهدالعلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م.

- **ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ):**

32. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة السنة المحمدية، (1372هـ/1953م).

- **ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ):**

33. البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1418هـ/1997م).

- **ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (**المتوفى: **711هـ):**

34. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ/1994م)،

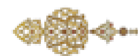
- **أبو الطيب الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: 832هـ):**

35. شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ/2000م).

- **أبو الفدا،** أبو **الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732هـ):**

36. المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، (د.ت).

- **أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت874هـ):**



37. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ت).

38. الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جامعة أم القرى - مكتبة الخانجي، (د.ت).

- **أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت665هـ):**

39. ذيل الروضتين، عناية محمد زاهد الكوثري نشر : عزت العطار الحسيني، ط2، 1974م.

- **أبي بكر العبدري الميورقي:**

40. بهجة المحافل في بعض فضائل الطائف، تحقيق: إبراهيم محمد زيد، الطائف، ط1، (1404هـ/ 1984م).

- **أحمد الرشيدي، أحمد بن عبد الرزاق بن محمد الرشيدي (ت1096هـ):**

41. حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1980م.

- **الأنصاري، عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري (المتوفى: 1195هـ):**

42. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العرويسي المطوي، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، (1390هـ/1970م).

- **البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ):**

43. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (د.ت).

- **البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت885هـ):**



44. إظهار العصر لأسرار أهل العصر (تاريخ البقاعي)، تحقيق: محمد سالم ابن شديد العوفي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، (1412هـ/1992م).

- **البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت487هـ):**

45. جزيرة العرب من كتاب المسالك والممالك، تحقيق: عبد الله يوسف بن عبد العزيز، دار السلاسل، الكويت، (1397هـ/1977م).

- **بيبرس الدوادار المنصوري:**

46. التحفة الملوكية في الدولة التركية، تقديم: عبد الحميد صالح حميدان، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1998م.

- **تاج الدين السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ):**

47. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

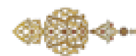
الجزيري، عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الجزيري الحنبلي:

48. الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، (1422هـ/ 2002م).

- **حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ):**

49. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م.

- **الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ):**



50. سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، (1405هـ/1985م).

- **الزبير بن بكار، هو: الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (المتوفى: 256هـ):**

51. جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1381هـ.

- **الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ):**

52. الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ):**

53. أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحمن محمود، دار المعرفة، بيروت، (1399هـ/ 1979م).

- **السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ):**

54. التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل ، د. لبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (1423هـ/2002م).

55. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م.

56. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

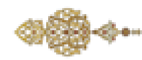
- **السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي، نور الدين أبو الحسن السمهودي (المتوفى: 911هـ):**

57. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق: قاسم السامرائي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2001م.

- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ):**

58. تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، (1425هـ/2004م).

- **الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ):**



59. البدر الطالع بمحاسن القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

- **الطبري، محمد بن علي بن فضل بن عبد الله، الحسيني، الشافعي، المكي، ويعرف بابن المحب الطبري، ويلقب بالجمال الاخير:**

60. إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق: محسن محمد سليم، دار الكتاب الجامعي، مكة المكرمة، (د.ت).

- **عمر بن محمد بن عمر السماني:**

61. نصاب الاحتساب، تحقيق: مريزن سعيد، مكة المكرمة، دار مكتبة الطالب الجامعي، (د.ت).

- **العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: 749هـ):**

62. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ.

- **العياشي، الشيخ أبي سالم *العياشي* المغربي:**

63. رحلته، تحقيق: سعيد الفاضلي-سليمان القرشي، دار السويدي، ط1، 2006م.

- **الفاسي، محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي تقي الدين:**

64. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي - فؤاد سيد - محمود الطناحي، مؤسسة الرسالة، (1406هـ/1986م).

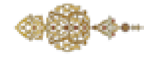
- **الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ):**

65. القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1407هـ/ 1987م).

66. المغانم المطابة في معالم طابة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة، ط1، 1389هـ.

- **قطب الدين النهروالي، الشيخ العالم العلامة المحدث محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الحنفي النهروالي:**

67. الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، (د.ت).



القلقشندى، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: 821هـ):

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.
- **الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ):**

68. فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1973م.

- **الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ):**

69. الأحكام السلطانية، دار الحديث – القاهرة، (د.ت).

- **مجهول:**

70. الاستبصار في عجائب الامصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ت).

- **المراغي، أبو بكر بن الحسين بن عمر، القرشي العبشمي الأموي العثماني، زين الدين، وكنيته أبو محمد ويقال اسمه (عبد الله) والمشهور (أبو بكر (المصري الشافعي المراغي:**

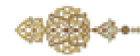
71. تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، المكتبة العلمية، المدينة، ط2، (1401هـ/1981م).

- **مفضل ابن أبي الفضائل:**

72. النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، جامعة ميتشجن، 1973م.

- **المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: 845هـ):**

73. السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م).



- **النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: 733هـ):**

74. نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ.

- **الهمداني، ابن الحائك، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الشهير بالهمداني (المتوفى: 334هـ):**

75. صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن الأكوع الحوالي، دار اليمامة، الرياض، (1394هـ/1974م).

- **اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: 768هـ):**

76. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1417هـ/1997م).

ثانيا: المراجع العربية والمعربة:-

- **إبراهيم رفعت باشا:**

77. مرآة الحرمين والرحلات الحجازية ومشاعره الدينية، دار الكتب المصرية، ط1، (1344هـ/1925م).

- **أحمد المراغي:**

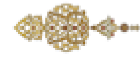
78. الحسبة، (مجلة نور الإسلام، العدد: 8).

- **أحمد رمضان أحمد:**

79. شبه جزيرة سيناء في القرنين (12،13)، اطروحة (ماجستير)، جامعلة القاهرة. كلية الاداب. قسم التاريخ، 1974م.

- **أحمد عيسى:**

80. تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دمشق، (1358هـ/1939م).



• **أحمد محمد عدوان:**

81. المماليك وعلاقاتهم الخارجية، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، ط1، (1405هـ/1985م).

• **البتنوني، محمد لبيب:**

82. الرحلة الحجازية، القاهرة، 1329هـ.

• **جعفر الخليلي:**

83. موسوعة العتبات المقدسة، شركة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1978م.

• **جمال الدين المطري، محمد بن أحمد:**

84. التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، تحقيق: أ.د. سليمان الرحيلي ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، (1426هـ/2005م).

• **حسن الباشا:**

85. الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، (1385هـ/1965م).

• **حمد الجاسر:**

86. رسائل في تاريخ المدينة، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، (1392هـ/ 1972م).

• **دائرة معارف التنمية والبيئة:**

87. مجلة "التنمية والبيئة" المصرية، العدد الخامس، فبراير، 1987م.

• **راشد سعد راشد القحطاني:**

88. أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (1414هـ/1994م).



- **رشيد الحمد ومحمد صباريني:**

89. البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 1984م.

- **زين الدين عبد المقصود:**

90. البيئة والإنسان- علاقات ومشكلات، القاهرة، دار عطوة، 1981م.

- **ستانلي لين بول:**

91. الدول الإسلامية، ترجمة: دهمان، مطبعة الملاح، دمشق، ط1، 1974م.

- **سعيد عبد الفتاح عاشور:**

92. العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، ط2، 1976م.

- **سيد عبد الحميد بكر:**

93. الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، مكتبات تهامة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981م.

- **عاصم حمدان علي حمدان:**

94. حارة الأغوات، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، (1413هـ/ 1992م).

- **عائشة باقاسي:**

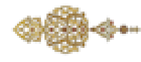
95. مكة والمدينة، ص 173. عبد الله فرج الزامل الخزرجي: المدينة المنورة عادتها وتقاليدها، تهامة للنشر، جدة، (1411هـ/ 1991م).

- **عبد العزيز العمري:**

96. الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي، الدوحة، ط1، 1985م.

- **عبد العزيز طريح شرف:**

97. التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مركز الأسكندرية للكتاب، الأسكندرية ، 1997م.



- **عبد الغني بن إسماعيل النابلسي:**

98. الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

- **عبد الله إدريس:**

99. مجتمع المدينة في عهد الرسول، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، (1402هـ/1982م).

- **علي حسين سليمان:**

100. العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، جامعة القاهرة، 1393هـ.

101. النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية، مكتبة الانجلوا المصرية، ط1، 1998م.

- **علي حسين عزيز حنوش:**

102. البيئة .. المشكلات والآفاق، وزارة البيئة، بغداد، 2004م.

- **فالتر هنتس:**

103. المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العلي، الجامعة الاردنية، عمان، 1970م.

- **ماير.ل.أ:**

104. الملابس المملوكية، ترجمة : صالح الشيتي . مراجعة وتقديم : د / عبد الرحمن فهمي محمد . القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب، 1972م.

- **فايق حسن جاسم الشجيري:**

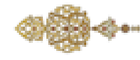
105. البيئة والأمن الدولي، " مجلة النبأ"،(أكتوبر 2004م - العدد: 72).

- **محمد السيد أرناؤوط:**

106. الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، 1993م.

- **محمد المبارك:**

107. الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1995م.



- **محمد حمدان أبو دية:**

108. علم البيئة، دار الشروق، عمان، 1994.

- **محمد عثمان شبير:**

109. إحياء وتطوير مؤسسة الحسبة، (سلسلة كتاب الأمة، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية)، قطر، 1423 هـ – 2002م، العدد: 87).

- **محمد قنديل البقلي:**

110. التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.

- **منى حسن مشاري:**

111. المجاورون في مكة والمدينة في العصر المملوكي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، (1431هـ/2010م).

- **ناجي معروف:**

112. المدارس الشرابية ببغداد وواسط ومكة، مطبعة الإرشاد، 1965م.

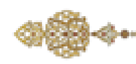
- **نجوان أحمد سعيد:**

113. الحسبة في مصر عصر سلاطين المماليك، دار عين، القاهرة، 2014م.

- **نعيم زكي فهمي:**

114. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1973م.

تم بحمد الله تعالى



مكتبة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:-

- **ابن الصيرفي، علي بن داود بن ابراهيم (المتوفي900هـ):**

1. نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، 1970م.

- **ابن الضياء القرشي، محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي العمري المكي الحنفي، بهاء الدين أبو البقاء، المعروف بابن الضياء (المتوفى: 854هـ):**

2. تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1424هـ/2004م).

- **ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ):**

3. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، (1406هـ/1986م).

- **ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات:**

4. تاريخ الدول والملوك، تحقيق: قسطنطين زريق، الجامعة الامريكية، بيروت، 1939م.

- **ابن النجار، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (المتوفى: 643هـ):**

5. الدرة الثمينة في تاريخ المدينة، (الملحق الثاني من كتاب: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي)، تحقيق: لجنة من العلماء، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، (د.ت).

- **ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: 749هـ):**

6. تاريخه، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، (1417هـ/1996م).



- **ابن إياس، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي:**

7. بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1404هـ/1984م).
8. نشق الأزهار في عجائب الأقطار، دار الكتب الإسلامية، 1806م.

- **ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت779هـ):**

9. تحفة النظار في غرائب الأمصار، تحقيق: طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1407هـ/ 1987م).

- **ابن تيمية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ):**

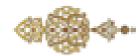
10. الحسبة في الإسلام، دار الحداثة، بيروت، 1995م.
11. مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، (1412هـ/ 1991م).

- **ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني، الأندلسي، الشاطبي، البلنسي (ت614هـ):**

12. تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار المعروف بـ "رحلة ابن جبير"، دار بيروت للطباعة، بيروت، (1399هـ/1979م).

- **ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي:**

13. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة، دار الريان للثراث، ط2، (1409هـ- 1988م).
14. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد، الهند، ط2، (1392هـ/1972م).
15. إنباء الغمر بأبناء العمر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (1389هـ/1969م).



- **ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 808هـ):**

16. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، (1408هـ/1988م).

- **ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ):**

17. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط7، 1994م.

- **ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ):**

18. جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

- **ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ):**

19. الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، ط1، (1425هـ/2005م).

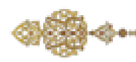
- **ابن شاهين الظاهري، خليل بن شاهين الظاهري، غرس الدين (ت873هـ):**

20. زبدة كشف المالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1894م.

- **ابن شبه، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت262هـ):**

21. أخبار المدينة النبوية، المعروف بـ "تاريخ المدينة المنورة"، تحقيق: فيهم محمد شلتوت، دار الأصفهاني، جده، ط2، 1402هـ.

- **ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ):**



22. جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

- **ابن عبد الظاهر، القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر (692هـ):**

23. الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط 1، (1396هـ/1976م).

- **ابن عيسى البلوي، خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد البلوي، أبو البقاء (المتوفى: بعد 767هـ):**

24. تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق: الحسن بن محمد السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي، المحمدية، المغرب، (د.ت).

- **ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ):**

25. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1972م.

26. نصيحة المشاور وتسلية المجاور في تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: علي محمد علي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1900م.

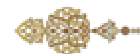
- **ابن فهد العز، عبد العزيز بن النجم عمر بن فهد المكي:**

27. بلوغ القرى في ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى، جامعة أم القرى، (د.ت).

28. الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، (1421هـ/ 2000م).

- **ابن فهد، النجم عمر بن فهد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد (ت885هـ):**

29. إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ.



30. غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهيم شلتوت، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، ط1، (1406هـ/1986م).

- **ابن قاضي شهبه، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت851هـ):**

31. تاريخه، تحقيق: عدنان درويش، لمعهدالعلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م.

- **ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ):**

32. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة السنة المحمدية، (1372هـ/1953م).

- **ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ):**

33. البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1418هـ/1997م).

- **ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى** (المتوفى: **711هـ):**

34. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ/1994م)،

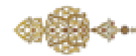
- **أبو الطيب الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوف: 832هـ):**

35. شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ/2000م).

- **أبو الفدا،** أبو **الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732هـ):**

36. المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، (د.ت).

- **أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت874هـ):**



37. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ت).

38. الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جامعة أم القرى - مكتبة الخانجي، (د.ت).

- **أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت665هـ):**

39. ذيل الروضتين، عناية محمد زاهد الكوثري نشر : عزت العطار الحسيني، ط2، 1974م.

- **أبي بكر العبدري الميورقي:**

40. بهجة المحافل في بعض فضائل الطائف، تحقيق: إبراهيم محمد زيد، الطائف، ط1، (1404هـ/ 1984م).

- **أحمد الرشيدي، أحمد بن عبد الرزاق بن محمد الرشيدي (ت1096هـ):**

41. حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1980م.

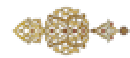
- **الأنصاري، عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري (المتوفى: 1195هـ):**

42. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العرويسي المطوي، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، (1390هـ/1970م).

- **البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ):**

43. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (د.ت).

- **البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت885هـ):**



44. إظهار العصر لأسرار أهل العصر (تاريخ البقاعي)، تحقيق: محمد سالم ابن شديد العوفي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، (1412هـ/1992م).

- **البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت487هـ):**

45. جزيرة العرب من كتاب المسالك والممالك، تحقيق: عبد الله يوسف بن عبد العزيز، دار السلاسل، الكويت، (1397هـ/1977م).

- **بيبرس الدوادار المنصوري:**

46. التحفة الملوكية في الدولة التركية، تقديم: عبد الحميد صالح حميدان، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1998م.

- **تاج الدين السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ):**

47. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

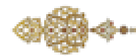
الجزيري، عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الجزيري الحنبلي:

48. الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، (1422هـ/ 2002م).

- **حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ):**

49. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م.

- **الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ):**



50. سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، (1405هـ/1985م).

- **الزبير بن بكار، هو: الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (المتوفى: 256هـ):**

51. جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1381هـ.

- **الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ):**

52. الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ):**

53. أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحمن محمود، دار المعرفة، بيروت، (1399هـ/ 1979م).

- **السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (**المتوفى: **902هـ):**

54. التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل ، د. لبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (1423هـ/2002م).

55. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م.

56. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

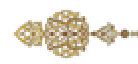
- **السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي، نور الدين أبو الحسن السمهودي (المتوفى: 911هـ):**

57. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق: قاسم السامرائي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2001م.

- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ):**

58. تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، (1425هـ/2004م).

- **الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ):**



59. البدر الطالع بمحاسن القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

- **الطبري، محمد بن علي بن فضل بن عبد الله، الحسيني، الشافعي، المكي، ويعرف بابن المحب الطبري، ويلقب بالجمال الاخير:**

60. إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق: محسن محمد سليم، دار الكتاب الجامعي، مكة المكرمة، (د.ت).

- **عمر بن محمد بن عمر السماني:**

61. نصاب الاحتساب، تحقيق: مريزن سعيد، مكة المكرمة، دار مكتبة الطالب الجامعي، (د.ت).

- **العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: 749هـ):**

62. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ.

- **العياشي، الشيخ أبي سالم *العياشي* المغربي:**

63. رحلته، تحقيق: سعيد الفاضلي-سليمان القرشي، دار السويدي، ط1، 2006م.

- **الفاسي، محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي تقي الدين:**

64. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي - فؤاد سيد - محمود الطناحي، مؤسسة الرسالة، (1406هـ/1986م).

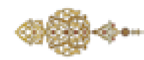
- **الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ):**

65. القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1407هـ/ 1987م).

66. المغانم المطابة في معالم طابة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة، ط1، 1389هـ.

- **قطب الدين النهروالي، الشيخ العالم العلامة المحدث محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الحنفي النهروالي:**

67. الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، (د.ت).



القلقشندى، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: 821هـ):

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.

- **الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ):**

68. فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1973م.

- **الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ):**

69. الأحكام السلطانية، دار الحديث – القاهرة، (د.ت).

- **مجهول:**

70. الاستبصار في عجائب الامصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ت).

- **المراغي، أبو بكر بن الحسين بن عمر، القرشي العبشمي الأموي العثماني، زين الدين، وكنيته أبو محمد ويقال اسمه (عبد الله) والمشهور (أبو بكر (المصري الشافعي المراغي:**

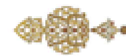
71. تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، المكتبة العلمية، المدينة، ط2، (1401هـ/1981م).

- **مفضل ابن أبي الفضائل:**

72. النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، جامعة ميتشجن، 1973م.

- **المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: 845هـ):**

73. السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م).



- **النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: 733هـ):**

74. نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ.

- **الهمداني، ابن الحائك، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الشهير بالهمداني (المتوفى: 334هـ):**

75. صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن الأكوع الحوالي، دار اليمامة، الرياض، (1394هـ/1974م).

- **اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: 768هـ):**

76. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1417هـ/1997م).

ثانيا: المراجع العربية والمعربة:-

- **إبراهيم رفعت باشا:**

77. مرآة الحرمين والرحلات الحجازية ومشاعره الدينية، دار الكتب المصرية، ط1، (1344هـ/1925م).

- **أحمد المراغي:**

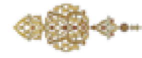
78. الحسبة، (مجلة نور الإسلام، العدد: 8).

- **أحمد رمضان أحمد:**

79. شبه جزيرة سيناء في القرنين (13،12)، اطروحة (ماجستير)، جامعلة القاهرة. كلية الاداب. قسم التاريخ، 1974م.

- **أحمد عيسى:**

80. تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دمشق، (1358هـ/1939م).



- **أحمد محمد عدوان:**

81. المماليك وعلاقاتهم الخارجية، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، ط1، (1405هـ/1985م).

- **البتنوني، محمد لبيب:**

82. الرحلة الحجازية، القاهرة، 1329هـ.

- **جعفر الخليلي:**

83. موسوعة العتبات المقدسة، شركة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1978م.

- **جمال الدين المطري، محمد بن أحمد:**

84. التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، تحقيق: أ.د. سليمان الرحيلي ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، (1426هـ/2005م).

- **حسن الباشا:**

85. الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، (1385هـ/1965م).

- **حمد الجاسر:**

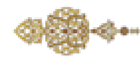
86. رسائل في تاريخ المدينة، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، (1392هـ/ 1972م).

- **دائرة معارف التنمية والبيئة:**

87. مجلة "التنمية والبيئة" المصرية، العدد الخامس، فبراير، 1987م.

- **راشد سعد راشد القحطاني:**

88. أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (1414هـ/1994م).



- **رشيد الحمد ومحمد صباريني:**

89. البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 1984م.

- **زين الدين عبد المقصود:**

90. البيئة والإنسان- علاقات ومشكلات، القاهرة، دار عطوة، 1981م.

- **ستانلي لين بول:**

91. الدول الإسلامية، ترجمة: دهمان، مطبعة الملاح، دمشق، ط1، 1974م.

- **سعيد عبد الفتاح عاشور:**

92. العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، ط2، 1976م.

- **سيد عبد الحميد بكر:**

93. الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، مكتبات تهامة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981م.

- **عاصم حمدان علي حمدان:**

94. حارة الأغوات، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، (1413هـ/ 1992م).

- **عائشة باقاسي:**

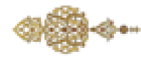
95. مكة والمدينة، ص 173. عبد الله فرج الزامل الخزرجي: المدينة المنورة عادتها وتقاليدها، تهامة للنشر، جدة، (1411هـ/ 1991م).

- **عبد العزيز العمري:**

96. الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي، الدوحة، ط1، 1985م.

- **عبد العزيز طريح شرف:**

97. التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مركز الأسكندرية للكتاب، الأسكندرية ، 1997م.



- **عبد الغني بن إسماعيل النابلسي:**

98. الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

- **عبد الله إدريس:**

99. مجتمع المدينة في عهد الرسول، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، (1402هـ/1982م).

- **علي حسين سليمان:**

100. العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، جامعة القاهرة، 1393هـ.
101. النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية، مكتبة الانجلوا المصرية، ط1، 1998م.

- **علي حسين عزيز حنوش:**

102. البيئة .. المشكلات والآفاق، وزارة البيئة، بغداد، 2004م.

- **فالتر هنتس:**

103. المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العلي، الجامعة الاردنية، عمان، 1970م.

- **ماير.ل.أ:**

104. الملابس المملوكية، ترجمة : صالح الشيتي . مراجعة وتقديم : د / عبد الرحمن فهمي محمد . القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب، 1972م.

- **فايق حسن جاسم الشجيري:**

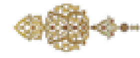
105. البيئة والأمن الدولي، " مجلة النبأ"،(أكتوبر 2004م – العدد: 72).

- **محمد السيد أرناؤوط:**

106. الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، 1993م.

- **محمد المبارك:**

107. الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1995م.



- **محمد حمدان أبو دية:**

108. علم البيئة، دار الشروق، عمان، 1994.

- **محمد عثمان شبير:**

109. إحياء وتطوير مؤسسة الحسبة، (سلسلة كتاب الأمة، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية)، قطر، 1423 هـ – 2002م، العدد: 87).

- **محمد قنديل البقلي:**

110. التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.

- **منى حسن مشاري:**

111. المجاورون في مكة والمدينة في العصر المملوكي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، (1431هـ/2010م).

- **ناجي معروف:**

112. المدارس الشرابية ببغداد وواسط ومكة، مطبعة الإرشاد، 1965م.

- **نجوان أحمد سعيد:**

113. الحسبة في مصر عصر سلاطين المماليك، دار عين، القاهرة، 2014م.

- **نعيم زكي فهمي:**

114. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1973م.

تم بحمد الله تعالى